التوضيح الجلي

لخبايا ومكنونات الموقظة للإمام الذهبي

شرحها وضبط نصها على نسخ خطية

أبي عبد العزيز

تركي بن مسفر بن هادي العبديني

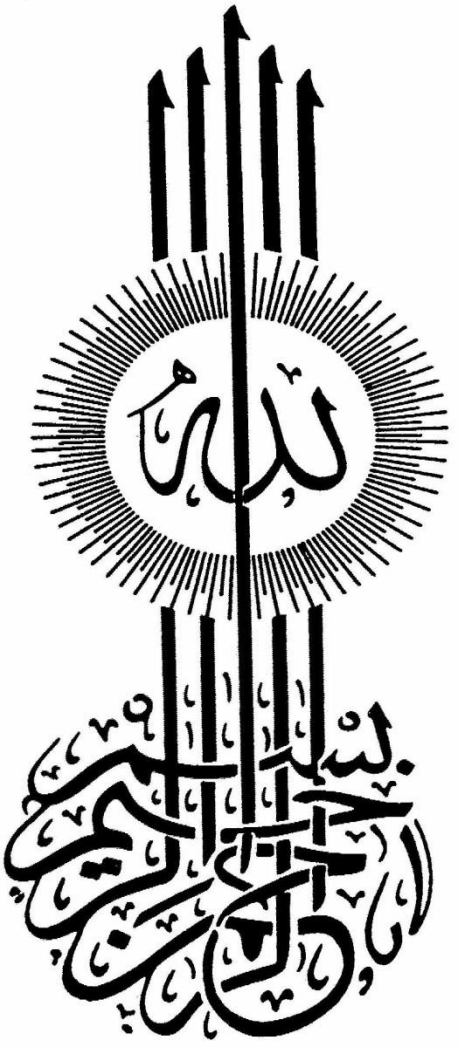
الله
بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ

الحمدُ للهِ حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيهِ كما يَنْبَغِي لجَلَالِ وجههِ، وَعظِيم سلطَانِه، وأشهدُ أن لَا إلهَ إلَّا اللهُ وحْدَهُ لَا شَريكَ لَه، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ.

أمَّا بَعدُ: فإنَّ اللهَ سبحَانَهُ جعلَ للعلومِ محلَّينِ: أحدُهمَا: القُلوبُ.

والآخَرُ: الكتبُ المدَوَّنَةِ.

فَمَنْ أُوتِيَ سمْعًا وَاعِيًا، وقلبًا حافظًا، فذاكَ الذي علَتْ درَجتُهُ، وعَظُمتْ في العِلم منزِلتُهُ، وعلَى حفظِهِ مُعَوَّلُهُ.

ومَن عَجِزَ عَنِ الحِفْظِ قلبُهُ، فخَطَّ عِلمَهُ وَكَتبَهُ، كانَ ذلِك تقييدًا منهُ لهُ، إذْ كِتابهُ عِندَهُ آمَنُ مِن قلبِهِ، لمَا يَعْرِضُ للقلوبِ مِنَ النِّسيَان[1].

ومِنَ العلومِ التِي يُعتَنَى بهَا تصْنيفًا، وتأْلِيفًا، وشَرحًا، وتَوضِيحًا علُومُ الحدِيثِ ومصطَلحُهُ، ومنَ الكتبِ المفيدةِ النَّظرِيَّةِ وَالتَّطبيقيةِ في هذَا العِلمِ المقَدِّمةُ المسمَّاةُ بالمُوقِظَةِ لإمَامِ عَصرِهِ الإمام الذَّهبِي التَي علَى وجَازَتِهَا، وصِغَرِ حجمِهَا حَوَتْ مِنَ العُلومِ مَسائِلَ مهمَّةٍ، وَتحرِيرَاتٍ مُفيدَةٍ، وأسلُوبٍ جيِّدٍ في العَرضِ والتَّقْعِيدِ.

---

(١) مُقتَبسٌ من كتاب ''تقييد العلم'' للخطيب البغدادي ص ٢٨.

ومعَ صِغرِهَا، ووجازَتِها فإنَّها بحاجةٍ إلى مَا يُتَمِمُ مباحثَهَا، ويستَوفِي مَا تَعلَّق بذَلكَ مِن مَسائِلهَا يَتضمنُ شرحًا، وتنكيتًا، وإصلاحًا، وتوجيهًا، وتوضيحًا، وتذييلًا، ومناقشةً، وردًا، ونحوَ ذلكَ ممَّا يقتضيهِ المقامُ لمَا في ذَلكَ من فائدةٍ عظمَى لدَارسيهَا.

وقَدْ بُذِلَت جُهُودٌ مشكورةٌ في شَرحِهَا، والتَّعلِيقِ عليهَا عَلَى اختلافِ الطُّرقِ، والمَشارِبِ المسلوكَةِ في ذلك مَا بينَ مستَقِلٍ، ومُستكْثِرٍ، والعِبرةُ في كلِ ذلكَ بالفائدَةِ فحيثُمَا حصَلَتْ فنِعمَّا هِي.

وأحسِبُ أَنِّي قدْ بذَلتُ جهدِي في هذَا الشَّرحِ معَ تحريرِ الفَوائِد، وتصحِيحِ القَواعِدِ، وإضافَةِ الشَّواردِ.

أَصلُ كِتَاب الموقِظَة

◘ المشهورُ أنَّ الذَّهبيَّ اختَصَرَ هذَا الكتَابَ الفَريدَ لهُ في المُصطلَحِ مِنْ كتابِ شيخِهِ ابنِ دَقيقِ العِيدِ المطبُوعِ باسمِ: ''الإقتِراحِ في بَيانِ الاصطِلَاحِ، ومَا أُضِيفَ إلى ذلكَ مِن الأَحَادِيثِ المعْدُودَةِ في الصِّحَاحِ''(١).

◘ ومعَ هذَا فلَا يُوجدُ أدنَى إشَارةٍ من الذَّهبي إلَى ذَلكَ سِوى مَا ذُكِرَ في أثنَاءِ الكِتابِ مِن نُقولَاتٍ قلِيلَةٍ عَن شيخِهِ ابنِ دقِيق العِيد سمَّاهُ مرَّة بهذَا، والبَقية نسبَهُ لجدِّهِ فقالَ: قالَ شيخُنَا ابنُ وَهْبٍ.

●- وَاحِدٌ منهَا في مبحثِ الحديثِ الحسنِ.

●- وآخرٌ في مَبحثِ الموضُوعِ، ونَصُّهُ:

(وقالَ شَيخُنَا ابنُ دَقِيق العِيد: إقرارُ الرَّاوي بالوَضْعِ في رَدِّهِ، لَيسَ بِقَاطِعٍ في كَونهِ مَوضُوعًا، لجَوازِ أنْ يَكذِبَ في الإقرَارِ).

ثمَّ تعقَّبهُ الذَّهبيُ فقالَ: قُلتُ: هذَا فيهِ بعضُ مَا فيهِ، وَنحنُ لو فتحنَا بابَ التَّجويْزِ والاحتِمالِ البَعيدِ، لَوقعنَا في الوَسوسَةِ والسَّفسطَة.

●- وثَالثٌ في ص ذَكرَ الذَّهبيُّ مسأَلَة: ولا يَسُوغُ إذا وَصَلْتَ إلى الكتاب أو الجزء، أن تَتصرَّفَ في تغيير أسانيدِه ومُتُونِه، ولهذا قال شيخنا ابنُ وهب: ينبغي أن يُنظَرَ فيه: هل يَجبُ؟ أو هو مُستَحْسَن؟

---

(١) طبعُ عدَّة طبعات، أفضلُهَا طَبْعة دار البَشائِر، تحقِيق الدكتور: عَامِر حَسن صَبري.

وقُوَّى بعضُهم الوجوبَ، مع تجويزهم الروايةَ بالمعنى، وقالوا: ما لَهُ أن يُغيِّر التصنيفَ، وهذا كلامٌ فيه ضَعف.

أمَّا إذا نقلنا من الجزء شيئًا إلى تصانيفنا وتخاريجِنا، فإنه ليس في ذلك تَغْيِيرٌ للتصنيف الأول.

قلتُ: ولا يَسُوغُ تغييرُ ذلك إلا في تقطيع حديثٍ، أو في جَمْعِ أحاديثَ مفرَّقةٍ إسنادُها واحد، فيقال فيه: وبِهِ إلى النبي ﷺ.

● - ثُمَّ ثلاثةُ نقولٍ متتَابعَة في الكَلامِ علَى البِدعَة.

ومعَ هذَا فَلَمْ يذْكُر الذَّهبِي جميعَ الأنواعِ التي ذَكرهَا ابنُ دقيق في ''الاقتراح'' بل أهمل منها: المقطوعُ، والعزيزُ، والمُدَبَّجُ، والمتفِقُ والمفترَقُ، والألقابُ، والمُوافقَاتُ، والأبدَالُ.

في حِين أنَّ شيخَهُ ابن دَقيق العِيد لَمْ يستَوفِ ذِكْرَ الأنواعِ التي ذكرَهَا ابنُ الصَّلاح في كِتَابِهِ ''مَعْرفَة أنوَاع عِلْم الحدِيث'' معَ أنَّ ''الاقتِراحَ'' معدُودٌ في مختَصَراتِ كِتَاب ابنِ الصَّلاح.

وقدْ قَالَ في مُقدِّمةِ ''الاقتراح''[(١)]: هَذِه نُبَذٌ مِن فنونٍ مهمةٍ فِي عُلُوم الحَدِيث، يستعان بهَا على فهم مصطلحَات أَهلِه ومقاصدِهم ومراتبِهم علَى سَبِيل الِاخْتِصَار والإيجاز، لتكونَ كالمدخلِ إِلَى التَّوَسُّعِ فِي هَذَا الْفَنِّ -إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى- وَهُوَ مُرَتَّبٌ أَبْوَاب. .

(١) ص ١٨٥.

والعَجِيبُ أنني لمْ أرهُ ذَكَرَ ابنَ الصَّلاح في كتابِهِ إلا مرةً واحدة!!.

وعمومًا فالاقتراحُ لابنِ دقيق حوَى زوائد جديدة، وتحريراتٍ مفيدة، وطرِيقَةٍ مختلِفَةٍ في سِيَاقِهِ ممَّا يُؤكِد أنَّه استفَادَ فقط مِن كِتابِ الإمام ابنِ الصَّلَاح، وعدَّه بَعضُهُم لذَلكَ مختَصرًا لَه، معَ عدَم تصرِيح مؤلفه ابنِ دقيقِ العِيد بأنَّه اختصَرهُ مِن كتابِ ابنِ الصَّلاح.

وقد ختم ابنُ دقِيق العِيد كتابه بذِكرِ أحاديثَ صَحيحةٍ منقَسمَة علَى أقسَامِ الصَّحيحِ المتَّفقِ عليهِ والمختَلفِ فيهِ(١)، وهي:

القسمُ الأوَّلُ: ما اتَّفقَ علَى إخرَاجهِ البخَاري وَمسلِم في صَحيحهما، وأوردَ أربعينَ حدِيثًا اعتمَدَ لفظَ البخاري في ذَلكَ(٢).

والقسمُ الثَّاني: في أفرَادِ البخاري عن مسلم من مَسانيدِ الصَّحابةِ، وذكرَ أربعين حديثًا في ذلك(٣).

والقسمُ الثَّالثُ: في أحاديثَ انفردَ بها مسلم بحسبِ مسانيدِ الصحابةِ، وذكرَ أربعين حديثًا في ذلك(٤).

---

(١)«الإقتراح» ص ٣١١ وما بعد.

(٢)«الإقتراح» ص ٣١٥-٣٢٨.

(٣)«الإقتراح» ص ٣٢٩-٣٣٩.

(٤)«الإقتراح» ص ٣٤٠-٣٥٠.

والقسمُ الرابعُ: في أحاديثَ رواهَا من أخرَجَ له الشيخَان في صحيحِهما، ولم يُخرِّجا تلك الأحاديث، وذلكَ بحسبِ مسانيدِ الصَّحابة، وذكرَ أربعين حديثًا(١).

والقسمُ الخامسُ: في أحاديثَ رواهَا قومٌ خرَّجَ عنهم البخاري في الصَّحيح، ولم يخرِّج عنهم مسلم، أو خرَّج لهم مع الاقترانِ بالغَيْر، والمرادُ بهم من دون الصَّحابة، وذكرَ أربعين حديثًا(٢).

والقسمُ السادسُ: في ذكرِ أحاديثَ أخرَجَ مسلم عَن رجَالهَا في الصَّحيح، ولم يحتَج بهم البخاري، وذَكَرَ أربعين حديثًا.

إلَّا أنَّه لم يذكرْ الحديثَ الأخيرَ في المطبوعِ تبعًا للمخطوطتينِ، ولعلهُ موجودٌ في بعضِ المخطوطاتِ

أو بَيَّضَ لهُ ابنُ دقيق العِيد ونَسِيَه(٣).

والقسمُ السابعُ: في أحاديثَ يُصحِحهَا بعضُ الأئمَّةِ ليست مِن شَرطِ الشيخَين، واللفظُ فيها لأبي داود إلَّا ما بُيِّن، وذكرَ أربعين حدِيثًا(٤).

---

(١)«الإقتراح» ص ٣٥١-٣٧١.

(٢)«الإقتراح» ص ٣٧٢-٣٩٨.

(٣)«الإقتراح» ص ٣٩٩-٤١٨.

(٤)«الإقتراح» ص ٤١٩-٤٥٢.

ومما ينبه عليه أن الأقسام الأربعة الأخيرة إنما يحرر فيها القول بالصحة لموافقة ابن دقيق في حكمه بعد البحث فيها والتحري. فقد يخالف الباحث حكم ابن دقيق العيد فيضعف بعض الأحاديث منها.

ديباجة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى محمَّدٍ وآلِه وصَحْبِه

رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا، وَوَفِّقْ يا كَرِيم

أما بعد:

قال الشيخُ، الإمامُ، العالِمُ، العَلاَّمة، الرُّحْلةُ، المُحَقِّق، بحرُ الفوائد، ومَعْدِنُ الفرائد، عُمْدةُ الحُفَّاظِ، والمُحَدِّثين، وعُدَّةُ الأئمةِ المُحَقِّقين، وآخِرُ المجتهدين؛ شمسُ الدين محمدُ بن أحمد بنُ عُثمان الذهبيُّ الدمشقيُّ، رحمه الله ونفعنا بعلومه وجميعَ المسلمين.

الحديث الصحيح

هو ما دَارَ على عَدْلٍ مُتْقِنٍ، واتَّصَلَ سَنَدُه، فإن كانَ مُرسَلاً، ففي الاحتجاجِ بهِ اختلافٌ.

وزادَ أهلُ الحديثِ: سلامتَهُ مِن الشذوذِ، والعِلَّة، وفيه نَظَرٌ على مُقتَضَى نظرِ الفقهاءِ، فإنَّ كثيرًا من العِلَل يأبَوْنها.

فالمُجْمَعُ عَلَى صِحَّتِه إذاً: المُتَّصِلُ، السَّالِمُ من الشُّذوذِ، والعِلَّة، وأنْ يكون رُواتُه: ذَوِي ضَبْطٍ، وعدالةٍ، وعدمِ تدليس.

الشرح والتوضيح

- فقولهُ: هو ما دَارَ على عَدْلٍ مُتْقِنٍ، واتَّصَلَ سَنَدُه.

أرادَ: ما نقلَهُ، ورواهُ العدلُ الضابطُ، عن مثلِهِ، إلى منتهَاهُ.

وَقد اختَصرَهُ الذَّهبيُّ.

فأوَّلُ شرطٍ من شروطِ الحديثِ الصحيحِ: عدَالةُ رواتِهِ.

و أَصلُ المدَارِ: اجتِمَاعُ الأَسَانيدِ المختَلِفةِ الفَرعيةِ للحديثِ الواحدِ على راوٍ تَرجعُ كلُ الطُّرقِ إلَيه.

ولا يظهرُ أنَّ مرادَ الذَّهبيِّ هذا -كما أوضحناه قَبلُ- واللهُ أعلم.

والعَدَالةُ لغةً: مصدرُ عَدُلَ بِالضَّمِّ، عَدَالَةً وَعُدُولَةً فَهُوَ عَدْلٌ أَيْ: مَرْضِيٌّ يُقْنَعُ بِهِ.

والعَدلُ : خِلَافُ الْجَوْرِ، يُقَالُ عَدَلَ فِي أَمْرِهِ عَدْلًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ، وهوَ مَا قَامَ في النفوسِ أَنَّه مستَقيمٌ(١).

وقالَ ابنُ فَارِس:العدلُ من الناسِ: المرْضِيُّ؛ المستَويُّ الطريقَةِ(٢).

وأما العدالة في الاصطلاح:

فقد تكلمَ العلماءُ بكلامٍ كثيرٍ حولَ العدالةِ ومن هو العدل.

---

(١) «المصباح المنير» في غريب «الشرح الكبير» (٢/ ٣٩٦) و «لسان العرب»(٩/٨٣).

(٢) «معجم مقَاييس اللغة» (٤/٢٤٦).

وضبطَها السَّخَاوي- تبعًا لابنِ حَجَر-: بأنَّها مَلَكَةٌ تَحمِلُ علَى ملازَمةِ التَّقوى والمروءةِ، والمرادُ بالتَّقوى: اجتنابُ الأعمالِ السيئةِ مِن شِركٍ أو فِسقٍ أو بِدعةٍ(١).

وتتابعَ جماعةٌ مِن أهلِ الأصُولِ، وبعضِ المحدِّثينَ، علَى تعريفِهَا وضَبطِهَا بهذا التعريف ولم يرتضه الصنعاني كما صرح بذلك في عَدَدٍ مِن كتبِهِ وأطال في ذلك كمَا سنذكُره باختصار.

وقد ذكرَ الصنعاني أبحاثًا مهمةً نذكرُهَا بتصَرفٍ (٢):

البحثُ الأوَّلُ: أنَّهم أَخذُوا فِي رسمِ الصَّحِيحِ وَالْحسنِ عَدَالَةُ الرَّاوِي كَمَا سبق لِلْحَافِظِ فِي النُّخبةِ، وَمثله فِي كتُبِ صَاحبِ العَواصِم وَفِي جَمِيعِ كتبِ أصُولِ الحَدِيثِ، وَفسَّرَ الْحَافِظُ الْعَدَالَةَ بِأَنَّهَا ملَكَةٌ تحمِلُ علَى مُلَازمَةِ التَّقْوَى والمروءةِ.

وَفسَّرَ التَّقْوَى بِأَنَّهَا اجْتِنَابُ الْأَعْمَالِ السَّيئَةِ مِن شِركٍ أَو فِسقٍ أَو بِدعَةٍ فَأَفَادَ أَنَّ الْعَدَالَةَ شَرطٌ للرَّاوِي.

وَقدْ عرَفتَ أَنَّ ترك الْبِدْعَةِ مِن مَاهِيَّةِ الْعَدَالَةِ، فالعدلُ لَا يكونُ عدلًا إِلَّا باجتنابِ الْبِدْعَةِ بأنواعِهَا، وَلَا يخفَى أَنَّ هَذَا يُنَاقضُ مَا قَرَّرَهُ الْحَافِظُ مِن القَوْلِ بِقبُولِ المبتدعِ مناقَضَةً ظَاهِرَةً، علَى أَنَّ فِي رَسمِ الْحَافِظِ

---

(١) «فتح المغيث»(٢/١٥٨) وقبله في (١/٢٤)، و«النزهة»ص٣٦ و بتحقيقي ص

(٢) «ثمرات النظر في علم الأثر» (ص ٤٦- وما بعدها).

للتَّقوى قُصورًا فَإِنَّهَا اجْتِنَابُ الْمُحرمَاتِ والإتيَانِ بالواجِباتِ، وَقدْ اقْتصَرَ علَى الْفَصْلِ الأوَّلِ مِن فَصْلَي رَسْمِهَا، وَمِنْهُمْ مَن فَسَّرهَا بالاحترازِ عَمَّا يُذَمُّ شَرعًا وَهُوَ صَحِيحٌ شَامِلٌ للأمرَينِ.

إِنْ قُلْتَ: أَخذُهم الْفسقَ فِي رسمِ الْعَدَالَةِ فِيهِ أَيْضًا إخلالٌ بأَنَّهمْ قَبِلُوا فَاسقَ التَّأْوِيلِ، وَقدْ أخذُوا الْعَدَالَةَ لَهُ شرطًا فِي الرَّاوِي، وَأخذُوا عدمَ الْفسقِ فِي رسمِهَا فالفاسقُ غيرُ عدلٍ.

قلت: يتَعَيَّنُ حَملُ الْفسقِ فِي الرَّسْمِ علَى الْفسقِ الصَّرِيحِ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ ولِيندَفعَ التَّنَاقُض.

البحث الثاني: لَا يخْفَى مَا وردَ فِي السُّنةِ مِن الْأَحَادِيثِ الوَاسعةِ فِي ذمِّ المبتدِعَةِ، والوَعيدِ الشَّديدِ لَهُم.

أخرجَ مُسلمٌ وَابْن مَاجَه وَغَيرُهمَا من حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ -صلى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّم- وَفِيه: «أما بعدُ، فَإِنَّ خيرَ الحَدِيثِ كتابَ اللهِ، وَخيرَ الهَدْي هَدْي مُحَمَّدٍ -ﷺ- وَشرَّ الْأُمُورِ محْدَثاتُها، وكلَّ بِدعَةٍ ضَلَالَةٍ.

قَالَ فِي الزَّواجِر: وَقدْ عَدَّ شيخُ الْإِسْلَامِ الصَّلاحُ العَلائيُّ فِي قَوَاعِدِه، والجَلالُ البُلْقِينِيُّ، وَغَيرُهمَا الْبِدْعَةَ مِن الْكَبَائِر، وَلَفظُ الْجَلَالِ البُلْقِينِيُّ فِي تعدَادِ الْكَبَائِر: السَّادِسَةُ عشرَة: الْبِدْعَةُ، وَهِيَ المُرَادُ بترْكِ السُّنةِ.

إِذَا عرَفتَ هَذَا فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ المبتدعَ عدْلٌ، وَإِن ابتدَاعهُ لَا يخِلُ بعدالتِهِ فَهَذَا رُجُوعٌ عَن رسمِ الْعَدَالَةِ بِمَا ذكرَهُ فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وأقوالُ الْعلمَاء مُنادِيةً علَى أَن الابتدَاعَ من الْكَبَائِر، وَقدْ رسمُوا الْكَبِيرَةَ بِمَا تُوعِّدَ عَلَيْهِ بِخُصُوصِهِ وَهُوَ صَادِقٌ على الْبِدْعَةِ.

وَمِن هُنَا: ينقدحُ لَك أَن من حَذفَ الْبِدْعَةَ مِن رسمِ الْعَدَالَةِ فلدُخولهَا فِي لفظِ الْكَبَائِرِ الْمَذْكُورَةِ فِي الرَّسْمِ، أَو يَقُولُ إِنَّهَا تُخِلُّ بِالْعَدَالَةِ فَهَذَا يعودُ علَى شَرْطِيَّةِ الْعَدَالَةِ فِي الرَّاوِي بِالنَّقْضِ.

البحثُ الثَّالِثُ: تَفْسِيرُ الْعَدَالَةِ بِمَا ذكرهُ الْحَافِظُ تطَابقتْ عَلَيْهِ كتُبُ الْأُصُولِ -وَإِنْ حَذَفَ الْبَعْضُ قيدَ الابتدَاعِ- إِلَّا أَنهمْ الْكلَّ اتَّفقُوا أَنَّهَا ملَكَةٌ... إِلَى آخِره. وَهَذَا لَيْسَ مَعْنَاهَا لُغَةً؛ فَفِي الْقَامُوسِ: الْعدْلُ: ضدَّ الْجورِ، وَهُوَ إِن كَانَ كَلَامُه فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ قَلِيلُ الإفادةِ لِأَنَّهُ يَقُولُ: والجَورُ: نقِيضُ الْعدْلِ، فيَدُور. وَفِي النِّهَايَةِ: الْعدْلُ: الَّذِي لَا يَمِيلُ بِهِ الْهوَى، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ تَفْسِيرًا للعَادِلِ فقدْ أَفَادَ الْمُرَادَ، وفِي غَيرِهِمَا: الْعدْلُ: الاسْتقَامَةُ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ تَفْسِيرَ الْعَدَالَةِ بالملَكَةِ الْمَذْكُورَةِ لَيْسَ مَعْنَاهَا لُغَة وَلَا أَتَى عَن الشَّارِع حرف وَاحِد بِمَا يفيدها، وَالله تَعَالَى قَالَ فِي الشُّهُود {وَأَشْهِدُوا ذَوي عدل} {مِمَّن ترْضونَ من الشُّهَدَاء} وَهُوَ كالتَّفسيرِ للعدلِ؛ والمَرْضِي: مَن تَسكُن النَّفسُ إِلَى خَبرِه ويَرضَى بِهِ الْقَلبُ وَلَا

يضطَرِبُ مِن خَبرِهِ ويَرتَابُ، وَمِنْهُ {تِجَارَة عَن تَرَاض}. فالعَدلُ مَن اطْمَأَنَّ الْقلبُ إِلَى خَبرِه، وسكنَت النَّفسُ إِلَى مَا رَوَاهُ.

وَأما القَوْلُ بِأَنَّهُ مَن لَه هَذِه الملَكَةُ الَّتِي هِيَ كَيْفِيَّةٌ راسِخَةٌ تصدُر عَنْهَا الْأَفْعَالُ بسهولَةٍ يمْتَنعُ بهَا عَن اقتِرافِ كُلِّ فَردٍ مِن أَفْرَادِ الْكَبَائِر وصَغائِر الخِسَّةِ كسَرِقَةِ لقْمَةٍ، والتَّطفِيفُ بِحَبَّةِ تَمْرَةٍ، والرَّذائِلُ الْجَائِزَةُ... فَهَذَا تَشْدِيدٌ فِي الْعَدَالَةِ لَا يَتِمُ إِلَّا فِي حَقِّ المعصُومِينَ، وأفرادٍ مِن خُلَّصِ الْمُؤمنِينَ .....وَحُصُولُ هَذِهِ الملَكَةِ فِي كُلِ راوٍ مِنْ رُوَاةِ الحَدِيثِ عَزِيزُ الْحُصُولِ لَا يكَادُ يَقَعُ، وَمَن طَالَعَ تراجِمَ الرُّوَاةِ علِم ذَلِك وَأَنَّهُ لَيْسَ الْعدْلُ إِلَّا مَن قَاربَ وسدَّدَ وَغلَبَ خَيرُه شَره....فالمؤمنُ المَرضِيُّ العدْلُ لَا بُدَّ مِن مقَارَفتِهِ لشَيءٍ مِن الذُّنُوبِ لَكِنَّ غَالِبَ حَالِه السَّلامَةَ وَيَأْتِي عَن الشَّافِعِي –رحمه الله– قَولٌ حَسَنٌ فِي الْعَدَالَةِ.

وَهَذَا بَحثٌ لُغَوِيٌّ لَا يُقَلَّدُ فِيهِ أهلُ الْأُصُولِ، وَإِنْ تَطَابَقُوا عَلَيْهِ فَهُوَ مِمَّا يَقُولُهُ الأَوَّلُ، ثمَّ يُتَابِعهُ عَلَيْهِ الآخِرُ مِن غَيرِ نَظَرٍ.

قَالَ(يَعنِي ابنَ الوزِير): وَقدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْعَدَالَةِ قولًا استحسَنَهُ كثيرٌ مِن الْعُقَلَاءِ مِن بعدِهِ، قَالَ: لَو كَانَ الْعدْلُ مَن لم يُذنِبْ لم نجِدْ عَدْلًا، وَلَو كَانَ كلُ ذَنْبٍ لَا يمْنَعُ مِن الْعَدَالَةِ لم نجدْ مجرُوحًا، وَلَكِنْ مَن تَركَ الْكَبَائِرَ وَكَانَت محَاسِنُهُ أَكثَر مِن مَساوِئِهِ فَهُوَ عَدْلٌ.انْتهى.

قُلتُ:(أي الصنعاني): وَهَذَا قَوْلُهُ حسَنٌ، وَيُؤَيِّدهُ أَنَّ أهلَ اللُّغَةِ فسَّروا الْعدْلَ بِنقِيضِ الْجورِ، وَلَيْسَ الْجورُ عِبارَةٌ عَن مَلكَةٍ راسِخَةٍ توجِبُ إتْيَانَ كُلِ مَعْصِيَةٍ، وَلَا الجائرُ لُغَةً: كلُ مَن يَأْتِي مَعْصِيةً بلْ مَن غلَبَ جَورُهُ علَى عَدْلِه...انتهى المراد.

وهذه بعض التعاريف المنتقاة تؤيد ما ذكر قبل:

قالَ ابنُ حَزْم علي بن أحمَد بن سَعِيد، أبُو محمَّد(ت/٤٥٦):

العدَالةُ هيَ التزَامُ العدلِ، وإنَّما هو القِيامُ بالفَرائضِ واجتنَابُ المحَارِم[1]...انتهى المراد.

وقالَ الشَّوكَاني(ت/١٢٥٠): والأوْلَى في تَعريفِ العَدالةِ أنَّها التَّمسُّك بآدابِ الشرعِ، فمَن تمسَّكَ بها فعـلًا وتركًا، فهو العـدلُ المرضيُّ، ومَن أخَلَ بشيءٍ منهَا؛ فإنْ كانَ الإخْلَالُ بذلكَ الشيءِ يقدحُ في دينِ فاعلِه، أوتارِكِه، كفعلِ الحرامِ، وتركِ الواجبِ فليسَ بعَدْلٍ[2].

وقالَ طَاهِر الجَزَائِري:(ت/١٣٣٨): **قالَ بعضُهُم:** العدالةُ الاستقَامَةُ؛ وليسَ لكمَالِ الإستِقَامَةِ حدٌّ يُتوقَّفُ عندَهُ، فاعتَبر فيهَا أمْر واحِد وهوَ رجحَانُ جهةِ الدِّين، والعَقلِ علَى طرِيقِ الشهوةِ، والهوَى

---

(١) «الإحْكَام في أُصولِ الأحكَام» (١/١٢٩).

(٢) «إرشَاد الفُحُول» (ص٥٢).

فمن ارتكبَ كبيرةً سقطتْ عدالَتهُ، وقلَ الوثوقُ بقولِهِ، وكذَلكَ مَن أَصرَّ على صغيرةٍ[(١)].

📖-: وقـوله: متقن:

أي: ضابطٌ ضبطًا تامًّا، وهيَ صفةُ رواةِ الصَّحيحِ.

وَيُعبِّرُ عنهَا العُلماءُ في وَصْفِهم للرَّاوي في كتُبِ الجَرحِ والتَّعدِيل بِقَولهم مثلاً: ثِقَةٌ أو ثِقَةٌ ثبْتٌ، أوْ ثِقةٌ ضَابِطٌ، أوْ ثِقةٌ حَافظٌ، أوثِقَةٌ حُجَّةٌ، أوْ أميرُ المؤمِنينَ في الحَديثِ، أوْ نَحو ذَلكَ مِنَ الأوصَافِ التِي تُفيدُ قُوَّةَ حِفظِ الرَّاوي وإتقَانِه .

قالَ الحافظُ ابنُ حجر: ورواةُ الصَّحيحِ علَى قِسمَين:

١- قِسْمٌ كانُوا يعتَمدُونَ على حفظِ حديثِهم، فكانَ الواحدُ منهمْ يتعَاهَدُ حديثَهُ، و يُكَرر عليه فلا يزال مُبَيِّنًا له، وسَهَلَ ذلك عليهم قُربُ الإسنَادِ، وقلَّةِ ما عندَ الواحدِ منهم من المتونِ حتى كانَ مَن يحفظ مِنهُم ألفَ حديثٍ يُشَارُ إليهِ بالأصابع، ومِن هنا دَخَلَ الوَهَمُ، والغَلطُ علَى بعضِهِم لمَا جُبِلَ عليهِ الإنسانُ من السهوِ، والنسيَان.

٢- وقِسْمٌ كانُوا يكتُبونَ مَا يسمَعونَ، ويحافظونَ عليه، ولا يخرِجونَهُ مِن أيديْهم، وَيُحدِّثُونَ منهُ، وكانَ الوَهَمُ، والغَلطُ في حدِيثِهم أقلَ مِن أهلِ القسمِ الأوَّلِ إلَّا مَنْ تسَاهَلَ منهم كمَن حَدَّثَ مِن غيرِ

---

(١)«تَوجِيه النَّظَر إلى أصُول أهلِ الأثَر» (١/٩٨).

كتابِهِ، أوأخرَجَ كتَابَهُ من يدِهِ إلى غيرِهِ فزادَ فيهِ ونقَصَ، وخفِيَ عليهِ، فتكلَّمَ الأئمةُ فيمَن وقعَ لهُ ذلكَ منهم.

وإذَا تقرَّرَ هذا فمَن كانَ عدْلًا لكنَّه لايحفظ حديثهُ عن ظهرِ قلبٍ، واعتمَدَ على مَا في كتابِه فحَدَّثَ منهُ، فقدْ فعلَ اللاَّزمَ له، وحدِيثُه على هذه الصورةِ صحيحٌ(١).انتهى.

وَلأصْلِ الضَّبطِ في اللُّغةِ عِدَّةُ مَعانٍ (٢): منْهَا:الحِفظُ.

وَمنهَا: إِصْلاحُ الخَللِ فيقالُ ضبطَ الكتابَ، ونحوهُ، أيْ أصلحَ خَللَهُ، وصَحَّحَهُ، وَنحوَهُ.

والضَّبطُ في الإصطِلاح: هُو أنْ يكونَ الرَّاوي مُتيقِّظًا، غَيرَ مُغفَّلٍ، وَلَا سَاهٍ، ولا شَاكٍّ، في حَالتَي التَّحَمُلِ والأدَاءِ (٣).

والضَّبْطُ ضَبطَان:(٤) **ضَبْطُ صَدْرٍ:** وهُو أَنْ يُثْبِتَ مَا سَمِعَهُ بحيثُ يتَمكَّنُ مِن استحضَارِهِ مَتى شَاء، والمقصُودُ منهُ أنْ يتعَاهَدَ حِفظَهُ، وإلا فَالنسيانُ، والسَّهو، يطرأُ عَلى الإنسانِ.

---

(١)«النُكَت على كِتَاب ابنِ الصَّلاح» (١/٢٥٩)ط/دار الإمام أحمد.

(٢) «لسَان العَرب» (٧/٣٤٠).

(٣) « مختَصَر الجُرجَانِي معَ ظَفَر الأمَانِي »ص ٤٦٤ وانظُر «الخُلاصَة »للطِّيبِي ص ٣٩ .

(٤) « نُزهَة النَّظَر » ص ٨٣.

وكانَ لِلأئمَة طُرقٌ متعَددةٌ في تَعاهُد الحِفظِ، فتَارةً بالمذاكرةِ بأنْ يجْلِس اثنَان أوْ أكثَر فَيتذَاكَرونَ حِفظَهُم عَن شُيوخِهِم وتَارة بِالتِّكرار لِكَي يحفَظ، وغَيرهما مِن الطُرق.

وضَبْطُ كِتابٍ: وهُو صِيانَتُهُ لَديهِ مُنذُ سَمِعَ فيهِ وصَحَّحَهُ إِلى أَنْ يُؤدِّيَ منهُ، وضبطُ الكِتابِ يكونُ من جِهتَين:

١- أنْ يَكُونَ ضَابطًا لَه أثْنَاء الكِتَابَة فَلا يَأخذهُ إلَا مِنْ أصْلٍ صَحيحٍ، وَيعْرِض مَا كَتبهُ منْ أصلِ شَيخهِ عَليهِ.

فقَدْ **قَالَ غُنْدَر** : «لَزِمتُ شُعبَةَ عِشرينَ سَنة لمْ أكتُبْ مِنْ أحَدٍ غَيره شَيئًا، وَكنتُ إذَا كتبتُ عنهُ عرضتُ عليهِ» كَمَا في ''تَهذيْب التَهذيْب ''.

٢- حِفظهُ في مَكانٍ يَسلمُ فيهِ مِنْ أثَرِ رطُوبةٍ، أوْ حَرارةٍ، أوْ عَبثِ عَابثٍ كَالأطفالِ، أوْ تغْيِيرٍ فيهِ منْ ورَّاقِي السُّوء، فَقدْ ضُعِّفَ قَومٌ بسببِ وَرَّاقِيهِم كَسفيَان بن وَكيْع بن الجَرَّاح، وَقَيس بن الرَّبيع.

فائدة:

قال السخاوي: وَقَدْ ضَبَطَ ابْنُ الْأَثِيرِ الضَّبْطَ فِي مُقَدِّمَةِ جَامِعِهِ بِمَا لَمْ يَتَقَيَّدُوا بِهِ فَقَالَ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ احْتِيَاطٍ فِي بَابِ الْعِلْمِ، وَلَهُ طَرَفَانِ: الْعِلْمُ عِنْدَ السَّمَاعِ، وَالْحِفْظُ بَعْدَ الْعِلْمِ عِنْدَ التَّكَلُّمِ، حَتَّى إِذَا سَمِعَ وَلَمْ يَعْلَمْ لَمْ

يَكُنْ مُعْتَبَرًا، كَمَا لَوْ سَمِعَ صِيَاحًا لَا مَعْنَى لَهُ، وَإِذَا لَمْ يَفْهَمِ اللَّفْظَ بِمَعْنَاهُ لَمْ يَكُنْ ضَبْطًا، وَإِذَا شَكَّ فِي حِفْظِهِ بَعْدَ الْعِلْمِ وَالسَّمَاعِ لَمْ يَكُنْ ضَبْطًا.

قَالَ: ثُمَّ الضَّبْطُ نَوْعَانِ: ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ، فَالظَّاهِرُ ضَبْطُ مَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةِ، وَالْبَاطِنُ ضَبْطُ مَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ تَعَلُّقِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِهِ، وَهُوَ الْفِقْهُ، وَمُطْلَقُ الضَّبْطِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي الرَّاوِي هُوَ الضَّبْطُ ظَاهِرًا عِنْدَ الْأَكْثَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ نَقْلُ الْخَبَرِ بِالْمَعْنَى(١).

-وقوله: واتَّصَل سَنَدُه:

أي: سَلِمَ مِن سقْوطٍ فيه بحيثُ يكونُ كلٌّ مِن رُواتِهِ سَمِعَ ذلكَ المَرويَّ مِن شيخِه، أوْ أخذَهُ عنهُ إجَازَةً علَى المعتمدِ.

وبهِ خرجَ: المنقطِعُ، والمرسلُ بقسمَيهِ، والمعضَلُ-الآتي تعريفهَا في محالهَا- والمُعَلَّقُ الصَّادِرُ ممَّن لم يشترَط الصِّحَّة

كالبُخَارِي؛ لأنَّ تعالِيقَهُ المجزُومَة المستَجمِعَة للشروطِ فيمنْ بعْدَ المعلَّقِ عنهُ لهَا حكمُ الاتصَال، وإنْ لم نَقِفْ عليهَا مِن طَريقِ المعلِّقِ عنهُ؛ فهوَ لقُصُورِنَا، وتَقْصِيرنَا(٢).

---

(١) «فَتْح المُغِيث» ().

(٢) انظر: «فَتْح المُغِيث» (١/٢٣-٢٤).

والطريقُ إلى معرفةِ سماعِ الراوي ممَّن روى عنهُ عِدَّة منها:

١- ثبوتُ التَّصريح بالسَّماعِ من إمامٍ خبيرٍ عارفٍ بهذَا الشأنِ.

٢- أنْ يصرِّحَ الرَّاوي نفسه بسماعِهِ ممَّن روى عنهُ بشرطِ ثبوتِ إسنادِ الروايةِ التي وقعَ فيها التصريحُ بالسماع من أوَّلها إلى آخرِها، فلَا تكونُ وهمًا أو غلطًا أو كذبًا.

٣- ألا يأتي مَا يُعارِضُ ثبوت السَّماعِ، أوْ ما صرَّح بهِ إمامٌ بالسماعِ، مِن إمَامٍ أوْ أكثَر بِنَفْيِ السَّماعِ، فإنْ وُجِدَ ذلك طَلبنَا الترجِيحَ، فإمَّا أن يكونَ المثبتُ مقدَّمٌ على النَّافي، وهوَ الأغلَبُ، وإلَّا لو وُجِدَتْ قرينةٌ معَ النافي لِسماعِهِ يُصَارُ إلى قولِه.

٤- إنْ لم نجدْ نصًّا لإمامٍ يفيدُ السمَاعَ أو نفيَهُ لراوٍ ممَّن روى عنهُ نسلكُ طريقةَ التخريجِ على أقوالِ النقادِ؛ و لهذهِ الطريقة صورتَان:

الصورةُ الأولى: أن يُعْرَف أنَّ راويًا لم يُدرك آخر، ولمْ يسمعْ منهُ، فمِن بابٍ أولى أنْ لايُدْرك مَن مَات قبلَه.

فقدْ سَأَلَ أبُو طالِبٍ أحمدَ عن سَماعِ محمَّد بنِ عليّ مِن أمِ سلَمة؟ فقالَ: لَايَصِحُ أنَّه سَمِعَ ثمَّ سألَهُ عن سماعِهِ مِن عائشةَ، فقالَ: لَا، مَاتت عَائشة قبلَ أمِ سلَمة.

الصورةُ الثانية: (وهي عكس الأولى): وهيَ أنْ يُعلَمَ أنَّ شخصًا لم يُدرك آخر فيُستَدَلُ بذلكَ على أنَّ من هـوَ أصغـرُ منهُ لمْ يدركْهُ من بـابٍ

أولَى، كمَا في قولِ شعبةَ: كانَ أبو إسحاق أكبرَ مِن أبي البخْتري، ولمْ يُدْرك أبُو البختري عَليًّا، و لمْ يرَهْ، ومُرادُهُ أنَّ أبَاالبختري لمْ يُدرك عليًّا بِدَلَالَة أنَّ أبَا إسحَاق-و هوَ أكبرُ منهُ- لمْ يدْرِكْهُ(١).

- قوله: فإن كان مُرسَلاً، ففي الاحتجاج به اختلاف.

المرسل: اختلفوا في تعرِيفِهِ، ولهم في ذلكَ ضابِطَانِ اثنَان، وهمَا:

- أنْ يُعرَّفَ بتعريفٍ عامٍ، وهو تَعريفٌ غيرُ اصطِلاحِي، أو يُعَرَّفَ بتعريفٍ خَاصٍ، وهوَ الذي استقرَ عليهِ اصطِلاحُهُم.

وأصحُ تعريفٍ اصطلاحي له **أنْ يُقَالَ**: مَا أضافَهُ التَّابعيُ إلى النبيِّ ﷺ. وَسيأتي شرحٌ وتوضِيحٌ لهذَا في محلِّهِ،

ولهمْ تفصيلٌ في أخذِهِ، ورَدِّهِ، و الاحتِجَاجِ بهِ، وَ عدَمِه، سيأتِي توضِيحُه-إن شاء الله-.

- قوله: وزاد أهلُ الحديث: سلامتَهُ مِن الشذوذِ، والعِلَّة، وفيه نَظَرٌ على مُقتَضَى نظر الفقهاء، فإنَّ كثيراً من العِلَل يأبَوْنها.

فَقولُهُ: (وزادَ أهلُ الحدِيثِ.....): لأنَّهمْ همُ المَعنِيُّ بهم في هذَا الشأنِ، والاصطلاحُ اصطلاحهُم فلَا ينبغِي أنْ يعترضَ عليهم بقولِ غيرِهم.

---

(١) وانظُر: «الاتصَال والانقِطَاع» لإبراهيم اللاحم ص٥١ و ما بعدها.

والسلامةُ من الشذوذِ شرْطٌ سَلبِي، والمرادُ بالشذوذِ المشترطِ نَفْيِه في شرطِ الصَّحيحِ - مَا سيأتي ذكرهُ في بابِ الشَّاذ- أعْنِي: قِسمَي الشَّاذ المعروفين سواءً الشاذُ الذي مِن نوعِ مخالفةِ الرَّاوِي لغيره، أو الشَّاذ الذي مِن نوعِ تفردٍ لايُحتَمَلُ مِن صَاحبِهِ.

ولو عبَّر بقولهِ: (وَزادَ أهلُ الحديثِ: ألَّا يكونَ شاذًّا ولَا مُعَلَّا)، لكانَ أقرب صحةً في التَعبيرِ فإنَّ من العللِ مَا لايَقدَحُ، ووجودها لايضُرُّ في صحَّةِ الحَديث، وسيأتي تَوضِيحُ ذلكَ- إنْ شَاءَ الله-.

وعِبارةُ ابنِ دقيق العِيد: وفي هذينِ الشَّرطَينِ- يعنِي: نَفي أنْ يكونَ شَاذًّا أوْمُعَلاًّ - نَظَرٌ علَى مُقتَضَى مَذهب الفُقَهَاء، فَإنَّ كَثيرًا مِن العِلل التِي يُعَلِّلُ بهَا المُحدِّثُونَ الحدِيثَ لَا تَجرِي علَى أصُولِ الفُقَهَاء[1].

قَالَ السَّخَاوِي - مُوضِّحًا للعِبَارَةِ وَ شَارِحًا لهَا-: ظَاهِرهُ أنَّ الخلافَ إنَّما هوَ فيمَا يُسمَّى عِلَّة، فالكثيرُ منهُ يختلفونَ فيهِ، وَالبعضُ المحتملُ لأنْ يكونَ الأكثَر أوْ غَيرِهِ – يُوافِقُ الفقيهُ المحدِّثَ علَى التَّعليلِ بهِ، وَلذلكَ احترَزَ بقولهِ: كثيرًا[2].

وقالَ ابنُ حَجر: فقولُهُ: (إنَّ كثِيرًا) يدلُ على أنَّ مِن العِللِ مَا يجرِي علَى أصُولِ الفقهَاءِ، وهيَ العللُ القَادحَة.

---

(١) في «الاقتراح» ص١٨٦-١٨٧.

(٢) «فتح المغيث»(١/٢٦).

وَأمَّا العِلل التِي يُعَلِّلُ بهَا كَثيرُ مِن المحدِّثينَ، وَلا تَكونُ قادحَةً فَكثيرة؛ منهَا: أنْ يرويَ العدلُ الضابطُ عن تابعيٍّ مثلًا عَن صحَابي حدِيثًا، فيَرويهِ عدلٌ ضابطٌ غيرُه مسَاوٍ له في عدالَتِه، وضبطِه، وغيرِ ذلكَ من الصفاتِ العَلِيَّةِ عنْ ذلكَ التَّابعي بعينِهِ عن صحَابي آخَر، فإنَّ مِثلَ هذَا يُسمَّى علَّة عندَهُم لوجودِ الاختِلافِ علَى ذلكَ التَّابعِي في شيخِهِ، وَلكنَّهَا غَيرُ قادحةٍ لجوازِ أنْ يكونَ التابعيُّ سمعهُ مِن الصحابيينِ معًا، مِن هذَا جملةً كثِيرةً(١).

وقالَ السخَاوي: ومِنَ المَسائِل المختلفِ فيهَا: مَا إذَا أثبتَ الراوي عَن شيخِهِ شيئًا فنَفَاهُ مَن هوَ أحفَظُ، أوْ أكثرُ عدَدًا، أو أكثرُ ملازَمةً منه، فإنَّ الفَقيهَ، والأصولي يقولَان: المثبِت مقَدَّم علَى النَّافي فيقبَل، والمحدِّثونَ يُسمُّونَهُ شَاذًّا؛ لأنَّهم فسَّروا الشذوذَ المشترطَ نفيه هنَا: بمخالَفةِ الراوي في روايتِهِ مَن هوَ أرجحُ منهُ عند تَعسرِ الجمعِ بين الرَّوايتين(٢).

وقالَ البقَاعي: قالَ شيخُنَا-يعني ابنَ حجر-: زادَ أهلُ الحديثِ قيدي عدمُ الشذوذِ والعلةِ؛ لأنَّ أحداً لا يقولُ: إنَّ الحديثَ يعملُ بهِ وإنْ وجدتْ فيهِ علةٌ قادحةٌ، غايتهُ أن بعضَ العللِ التي ذكروها لا

---

(١)في «نُكَتِهِ» (١/٢٢٩-٢٣٠).

(٢)«فتح المُغيثِ» (١/٢٦).

يعتبرها الفقهاءُ، فهمْ إنما يخالفونهم في تسميةِ بعضِ العلل علةً، لا في أَنَّ العلةَ توجدُ ولا تقدحُ، فأهلُ الحديثِ يشترطونَ في الحديثِ الذي اجتمعتْ فيهِ الأوصافُ مزيدَ تفتيشٍ حتى يغلبَ على الظنِّ أَنَّهُ سالمٌ مِن الشذوذِ والعلةِ،والفقهاءُ لايشترطونَ ذَلِكَ بل متى اجتمعتِ الأوصافُ الثلاثة سمَّوه صحيحًا، ثمَّ متى ظهر شاذًّا ردوه.

قالَ: فلَا خلافَ بينهمَا في المآلِ، وإنما الخلافُ في تسميتهِ في الحالِ بعدَ وجودِ الأوصافِ الثلاثةِ، والفريقانِ مُجمِعونَ على أَنَّ العلةَ القادحةَ متى وُجدتْ ضرَّتْ[(١)]، وتعليلُ ابنِ دقيق العيدِ في قولهِ: (فإنَّ كثيراً مِن العللِ. .) إلى آخرهِ يرشدُ إلى ذَلِكَ فإنّهُ إنما يقدحُ في استثناءِ ما فيهِ علةٌ غيرُ مقيدةٍ بأنها قادحةٌ[(٢)].

وقالَ ابن حجر – مجيبًا على ما ذكر ابن دقيق العيد –:

والجوابُ عن المصنِفِ أنَّه لم يُخِلْ باحترازِ ذلك، بل **قولُه**: (ولا يكونُ معللًا) إنَّما يَظهَرُ من تَعريفِهِ للمُعلل، وقد عرَّفهُ فيمَا بعدُ أنَّه الحديثُ الذي اطُلِعَ في إسنَادِه الذي ظاهِرُه السلامة علَى علةٍ خفيةٍ

---

(١) على أن بعض الفقهاء –خاصة من تأخر منهم – ربما رد العلل القادحة عند أهل الحديث، ولذلك أمثلة.

(٢)في«النُكت الوَفِيَّة»(١/٨٢).

قادحةٍ. . . فلمَا اشتَرطَ انتفاءَ المعللِ دلَّ علَى أنَّهُ اشتَرطَ انتفاءَ ما فيهِ مِن عِلَّةٍ خفيةٍ قادحةٍ.

فلهذَا **قالَ**: (وفيهِ احترازٌ عمَا فيهِ علةٌ قادحةٌ)، وَيُحتَمَلُ أنَّهُ إنما لمْ يقيد العِلة بالقَدحِ في نفسِ الحدِّ ليكونَ الحدُّ جامِعًا للحدِيث الصحيحِ المتفقِ علَى قبولِهِ عندَ الجميعِ، لأنَّ بعضَ المحدِثينَ يَرُدُ الحدِيثَ بكلِ علَّةٍ سواء كانت قادحةً أو غيرَ قادحةٍ.

ومعَ ذلكَ فاختيارُه أنْ لا يُرَدّ إلَّا بقادحٍ بدليلِ قولِهِ بعدَ كلامِهِ (وفيهِ احترازٌ عمَّا فيهِ علةٌ قادحة): فوَصْفُهُ للعلَّةِ بالقَادِحِ يُخْرِجِ غيرَ القَادِحِ، هكذَا أجَابَ بهِ شيخُنَا في شَرحِ منظومَتِهِ، والأولُ أوضَح[1].

قلتُ: وإجابَةُ العِراقيّ أيضًا لَا تخلُو مِن وجاهَةٍ -إنْ لمْ تَكن أحْسَن مِن توجيهِ ابنِ حجر-.والله أعلم.

وقدْ قالَ العِراقي أيضًا - مُجيبًا علَى اعترَاضِ ابنِ دقيق العِيد-: والجوابُ أنَّ مَن يُصَنِّف في عِلمِ الحدِيثِ إنَّما يَذكُرُ الحدَّ عندَ أهلِهِ لَا عندَ غيرِهم مِن أهلِ عِلْمٍ آخَر.

وقالَ أيضًا: وَكون الفُقَهَاء، والأصولِيينَ لَا يشْتَرطُونَ في الصَّحِيح هذَينِ الشَّرطينِ لا يُفسِدُ الحدَّ عندَ مَن يشْتَرطهمَا[2].

---

(١)في «النكت»(١/٢٣٦).

(٢) في«التَّقييدِ والإيضَاح»(١/٢١٨).

قلتُ: لكنَّ هذَا الجوابَ يَصلُحُ لو كانَ الفقهَاءُ، والأصوليونَ لَا يشـتَرطُونَ، ولا يَلتزِمُونَ بهذَينِ الشَّرطينِ، وأمَّا علَى التَّوجيهِ السَّابق نقلُه عَن البِقَاعي، وابنِ حَجر فلا يَصلُحُ هذَا الجَواب، و الله أعلَم.

وللصَّنعاني كلامٌ -حولَ عبارةِ ابنِ دقِيق- فيهِ نَظَرٌ نذكُرُه مِن أجْلِ التنبيهِ عليهِ لئلَا يُغْتَر بهِ.

فقدْ قالَ الصَّنعَاني: كَلامُ الشيخِ تقِي الدِّين تَنْظِير علَى شرْطَي السَّلامَة مِن الشذوذِ، ومِنَ العِلةِ، وَلمْ يُبيِّن وَجهَ النَّظَرِ إلاَّ في اشتراطِ السلامةِ من العلَّةِ دونَ الشذوذِ، فالعلةُ قاصِرةٌ علَى المُدَّعَى(١).

قلتُ: وهذَا القَدرُ مِن كلَامِ الصنعاني صَحيحٌ ويؤيِّدهُ- بل لعلَّه أخذَه مِنهُ- **قول البِقَاعي:** ولمْ يتعقبْ ابنُ دقِيق العيدِ استثناءَ الشاذِّ، وهوَ أولى بالتعقبِ مِن المعللِ؛ لأنَّ حقيقتهُ ما خالفَ فيهِ الثقةُ مُنْ هوَ أولى منهُ بحيثُ لا يتهيأُ الجمعُ بينَ الروايتينِ فقبولها مع كونِ إحداهما تنافي الأخرى لا يصحُّ، فلا بدَّ مِنْ راجحٍ هوَ السالمُ منَ الشذوذِ، ومِنْ مرجوحٍ هوَ الشاذُ(٢).

ثمَّ قالَ الصنعاني: ثمَّ لايخفَى أنَّهُ قدْ تحصَّلَ مما ذُكِرَ أنَّ اصطِلاحَ الفقهاءِ في صحَةِ الحدِيثِ غَيرَ اصطِلَاحِ المحدِثينَ؛ إذْ المحدثونَ

---

(١) «توضيحِ الأفكارِ»(١/١٤).

(٢) في «النكتِ الوَفيَّة»(١/٨٢).

يشترطونَ خُلُوَّهُ مِن العلَّةِ مُطلقًا، والفقَهَاءُ يشترطونَ خلُوَّه مِن العلةِ القَادحةِ؛ فهوَ باصطِلَاحهم أَخَصُ مِنهُ باصطِلاحِ الفقهاءِ، وإذَا كَانَ كذلكَ فلا يَتمُ جمْعُ الخَاصِ والعَامِّ في رَسْمٍ واحِد، فاعتِراضُ الشيخِ تقي الدِّين علَى رسمِ المحدِثينَ بأنَّهُ غير مُوافِقٍ لاصطِلاحِ الفقهاءِ غَير وَاردٍ، بلْ لابُدَّ مِن مخالَفةِ الرَّسمَينِ لاختِلَافِ الاصطِلَاحَينِ.

قلتُ: قَول الصَّنعاني: والفقهاءُ يشتَرطونَ. . . إلخ.

بَلْ وَبعضُ المحدثينَ يشتَرطِ ذلكَ، وهمُ القِسمُ الآخَرُ المُغَاير للقِسمِ الأوَّلِ من المحدِثينَ الذِينَ يردُونَهُ لأدْنَى عِلَّة.

تنبِيهَاتٌ:

١- تَوَسَّعَ بعضُ المحَدِّثينَ فَرَدَّ بمُجرَّدِ العلَّةِ ولَو لم تَكُنْ قَادِحَة.

٢- اختَارَ ابنُ الصَّلاحِ في تعريفِهِ للصَّحيحِ بأنَّهُ لا يكونُ مَعلَّلًا -.

فمَنْ غَيَّرَ عِبارَتَهُ **فقالَ**: «مِن غَيرِ شُذُوذٍ وَلا عِلَّةٍ»- يحتَاجُ أنْ يَصِفَ العِلَّةَ بكونِهَا قادِحة، وبِكَونِهَا خَفيَّة.

قالَ ابنُ حجَر: ولمْ يُصِبْ مَن قالَ لَا حاجَةَ إلَى ذَلكَ لأنَّ لَفظَ العِلَّة لَا يُطْلَقُ إلاَّ علَى مَا كانَ قَادِحًا، فلَفظُ العِلَّةِ أعَمُ مِن ذَلك[1].

- قوله: فالمُجْمَعُ عَلَى صِحَّتِه إذاً: المُتَّصِلُ، السَّالِمُ من الشُّذوذِ، والعِلَّة، وأنْ يكون رُواتُه: ذَوِي ضَبْطٍ، وعدالةٍ، وعدمِ تدليس.

---

(١)انظر: «تدريب الراوي» (١/١١٨-١١٩)، و «النكت الوفية» (١/٥٠٢).

أي المجمعِ على صِحَّتِهِ عندَ المحدِثينَ والفقهَاءِ.

وهذَا التَّعريفُ المذكورُ ليسَ تعريفًا جَامِعًا – وفيهِ زيادَة- **وهيَ قولُهُ**: (وعدَمُ تَدْلِيسٍ)، فالتَّدلِيسُ بأنواعِه، وأقسَامِهِ نوعٌ مِن أنواعِ العِللِ الدَّاخلَةِ في اشتِراطِنَا سلَامةَ الحدِيث مِن العِلَّةِ، فلَعلَّهُ أرادَ التنْصِيصَ علَيهَا حتى لَا يُغفَلْ عنهَا، فلَو لمْ تَذكَر لكَانَ أحسَن.

وممنْ نصَّ عليها أيضًا: الشَّافعيُّ في كلامِهِ على خبرِ الواحدِ فقالَ: «ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يَجْمَعَ أُموراً: منها أن يكون مَنْ حدَّثَ به ثِقَةً في دينه، معروفاً بالصِّدق في حديثه، عاقِلاً لِمَا يُحَدِّثُ به، عالِماً بما يُحيل مَعَانِيَ الحديث مِنَ اللفظ، وأن يكون ممن يُؤَدِّي الحديث بحروفه كما سَمِعَ، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدَّث على المعنى وهو غيرُ عالمٍ بما يُحِيلُ به معناه: لم يَدْرِ لَعَلَّهُ يُحِيل الحَلاَلَ إلى الحرام، وإذا أدَّاه بحروفه فلم يَبْقَ وجهٌ يُخاف فيه إحالتُهُ الحديثَ، حافظاً إن حدَّث به مِنْ حِفْظِه، حافظاً لكتابه إن حدَّث مِنْ كتابه، إذا شَرِكَ أهلَ الحفظ في حديث وافَقَ حديثَهم، **بَرِيًّا مِنْ أنْ يكونَ مُدَلِّساً**، يُحَدِّثُ عَن من لقي ما لم يسمعْ منه، ويحدِّثَ عن النبي ﷺ ما يحدث الثقات خلافَه عن النبي ﷺ، ويكونُ هكذا مَنْ فوقَه ممَّن حدَّثه، حتى يُنْتَهَى بالحديث مَوْصُولاً إلى النبي ﷺ أو إلى مَنْ انْتُهِيَ به إليه دونه، لأنَّ كلَّ واحد منهم

مثْبِتٌ لمن حدَّثه، ومثبت على من حدَّث عنه، فلا يُسْتَغْنَى في كل واحد منهم عمَّا وصفْتُ[١].

قالَ ابنُ رجب [٢]: أمَّا الصحيحُ من الحديثِ: وهوَ الحديثُ المحتجُ بهِ، فقد ذكرَ الشافعيُّ -رحمه الله- شروطَهُ بكلامٍ جامعٍ...ثمَّ ذكرَ ما سبقَ، وشرَحَهُ.

ويُعرَّفُ الصَّحِيحُ المُجمَعُ علَى صِحتِه **بأنْ يُقالَ**: مَا اتَّصلَ سنَدُهُ بنقلِ عدْلٍ تَامِ الضبطِ عن مِثلِه إلى منتَهاهُ، ولَا يَكُونُ شاذًّا ولَا مُعَلَّلًا، هذَا هوَ الصحيحُ لذَاتِهِ.

وأمَّا الصحيحُ لغيرِهِ فهوَ الحسنُ لذاتِه إذَا جاءَ مِن طَرِيقٍ آخَر مِثلَهُ أوْ أكثَر.

وأمَّا التعريفُ الشَّامِلُ لنوعَي الصَّحيحِ (لذاتهِ ولِغيرِه):

فقدْ عرَّفهُ الحافظُ **فقالَ:** هوَ الحديثُ الذِي يتَّصِلُ إسنَادُهُ بنقلِ العدلِ التَّامِ الضَّبطِ، أو القَاصِر عنهُ إذَا اعتُضِدَ، عن مثلِه، إلى منتَهَاهُ، ولا يكونُ شاذًّا، ولا معللًّا[٣].

---

(١)الرسالة للشافعي ص(٣٧٠-٣٧٢).

(٢)شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/

(٣)في «النكت» (١/٣٨٧-٣٨٨) أو (١ /٤١٧).

وَمعنَى قولِه: (أوالقَاصِر عنْهُ) أي القَاصِر عن تمَام الضبطِ، وهوَ مَن يُوصَفُ بخفةِ الضبطِ ويُحَسَّنُ حديثُه لذاتِه.

وقولُه: (إذَا اعتُضِدَ) يعنِي إذَا جاءَ مِن طَريقٍ آخَر مثلَه، أو مِن طُرُقٍ عِدَّة.

وقولُه: (عَن مثلِه) يعنِي عَن مثلِه في تمَامِ الضبطِ، أو في خِفَّةِ الضبطِ، فهِيَ مشتَرَكَةٌ فيما يظهَر مِن سياقِ التَّعريفِ.

مراتب الصحيح

فأعلى مراتبِ المجمَع عليه:

- مالك، عن نافع، عن ابن عُمَر.
- أو: منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله.
- أو: الزهريُّ، عن سالم، عن أبيه.
- أو: أبو الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

ثم بعدَهُ:

- مَعْمَر، عن هَمَّام، عن أبي هريرة.
- أو: ابنُ أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس.
- أو: ابنُ جُرَيج، عن عطاء، عن جابر، وأمثالُه.

ثم بعدَهُ في المرتبةِ:

- الليثُ و زهير، عن أبي الزُّبير، عن جابر.
- أو: سِماكٌ، عن عِكْرمة، عن ابن عباس.
- أو: أبو بكر بن عَيّاش، عن أبي إسحاق، عن البَرَاء.
- أو: العلاءُ بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.
- ونحوُ ذلك مِن أفراد البخاريّ أو مسلم.

الشرح والتوضيح

- قوله: فأعلى مراتبِ المجمَع عليه.

أرادَ أنَّ الصحيحَ المُجْمعَ علَى صحتِه ليسَ في رُتبَةٍ واحدَةٍ، وإنَّما هوَ مراتبَ متفاوتَة، بعضهَا أعلَى مِن بعضٍ، وقدْ نصَّ علَى مِثلِ ذلكَ كثيرٌ من العلماءِ ممَّن صنَّفَ قبلَ الذَّهبِي، وأعلَى مَراتِبِه: ما يُطلَقُ عليهَا أصَحُ الأسَانيدِ، وقد مثَّلَ لهَا بأربعِ سلاسِل وُصِفَت بذَلكَ.

- قوله: مالك، عن نافع، عن ابن عُمَر.

هذهِ السلسلةُ الأولَى التِي ذكرَهَا الذَّهبي مِن سلاسِل أطْلَقَ عليها العُلماءُ ذلكَ، وهيَ أصحُ الأسانيدِ عندَ الإمامِ البخاري، وتسمَّى «سلسلةُ الذَّهب».

والأثرُ الواردُ عِن البخاري في ذلكَ إسنَادُهُ صحِيحٌ(١).

وجاءَ نحوَهُ عن يحيى بن بُكَير مخَاطِبًا لأبي زُرْعَة(٢).

ومالك هوَ ابنُ أنس إمامُ دارِ الهجرةَ (ت ١٧٩هـ).

ونافع هوَ مولَى ابنِ عمَر (ت ١١٩هـ).

وابن عمَر هو عبدُ الله بنِ عمَر بنِ الخطَّاب صحَابي جليل(ت ٧٣هـ).

---

(١) رواهُ الحَاكِم في «المعرِفَة» ص ٢٢٦-٢٢٧ وغيره.

(٢) وهوَ في «الكِفَايةِ» للخَطيب (٢/٤٦٣) بإسنادٍ حسَنٍ.

وفي «تحفةِ الأشْرَاف»[١] للمِزِّي من هذِه السلسلَةِ ثمانُونَ حدِيثًا وأثرًا غالِبُهَا في الصحِيحينِ.

- قوله: أو: منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله.

منصور هوَ ابنُ المعتَمِر.

وإبراهيم هوَ ابنُ يزيد النَّخعِي. وعلقَمَة هو ابن قَيس النَّخعِي.

وفي «الكفاية»[٢] أن الفُضَيل بن عِياض **قالَ**: منصُور عَن إبراهِيم عَن علقَمة عَن عبدِ الله مِثل هذِه السَّاريَة.

وجاءَ عنِ ابنِ المُبَارَك أنَّه **قالَ**: إذَا جاءَكَ سفيان عَن منصُور عَن إبراهِيم عَن علقمَة عَن عبدِ الله فكأنكَ تسْمَعُه- يعنِي: من النَّبي ﷺ[٣].

وهو عندَ النَّسائِي مِن أحسَنِ الأسَانِيدِ التي تُروَى ضِمْنَ ثلَاثَةِ أسَانِيد ذَكرَهَا معَهُ أنَّها حسنَة[٤]. وكذَا ذُكِرَ عن العِجْلي[٥].

وفي «تحفة الاشراف» [٦] أحدَ عشرَ حدِيثًا من هذهِ السلسلةِ.

---

(١) (٥/٥٦٩-٥٩٦).

(٢) (٢/٤٦١) بسندٍ صحيحٍ.

(٣) رواه الخطيب في «الكفاية»(٢/٤٦٢): وفي الإسناد من يحتاج لكشف حاله، فلم توجد لهم ترجمة.

(٤)انظر: «المعرفة» للحاكم و«البحر» للسيوطي (١/٤١٧-٤١٨).

(٥)كما في «البحر الذي زخر»للسيوطي(١/٤٣٧-٤٣٨).

(٦)(٦/٣٧٨-٣٨٣).

وبزيَادَة سفيان: حدِيث: لعن الوَاشِمَات، وحدِيث آخَر.

- قوله: أو الزهريٌّ، عن سالم، عن أبيه.

محمدُ بنُ مسلِم بنِ عبيدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ شِهَاب، الزُّهرِي، أبُو بَكر، متَفق عَلى جَلَالَتِه، وإتقانِه (ت ١٢٥ هـ).

ذكرَهُ ابنُ حجر في الطبقةِ الثالثةِ من طبقاتِ المدَلِسين؛ **وقالَ**: وصفَهُ الشَّافعي، والدَّارقطني، وغيرُ واحدٍ بالتَّدلِيس[١].

وقال العلائي وغيره: مشهورٌ بالتدليس، وقد قبل الأئمة قوله عن[٢]. انتهى. وهذا القول الأخير هو الأقرب، فحقه أن يكون في الطبقة الأولى، أو الثانية، والله أعلم.

وسالم هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد الفقهاء السبعة، كان إمامًا ثبتًا عدلًا عابدًا (ت ١٠٦)، وهذه السلسلة أصح الأسانيد عند أحمد[٣]، وكذا هو أصح الأسانيد عند إسحاق بن راهويه[٤].

---

(١) كما في «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»ص٤٥.

(٢) «جامع التحصيل»ص ١٠٩ و«التبيين لأسماء المدلسين» لسبط ابن العجمي ص٥٠ وغيرهما.

(٣) رواه الحاكم في «المعرفة»ص ٢٢٧ وفي إسناده من لم يوجد فيه جرح، ولا تعديل، وهما شيخ الحاكم، وشيخ شيخه.

(٤) رواه الحاكم في «المعرفة»ص ٢٢٧ وفي الإسناد إليه: محمد بن سليمان بن خالد لم يذكر فيه جرح ولا تعديل.

وهذه الترجمة بها في الكتب الستة الجم الغفير من الأحاديث[١].

- قوله: أو أبو الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

أبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان القرشي، تابعي ثقة، (ت ١٣٠).

والأعرج هو عبد الرحمن بن هرمز أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، تابعي ثقة، (ت ١١٧) بالإسكندرية.

وهذه السلسلة أصح أسانيد أبي هريرة عند البخاري[٢].

تنبيه وفائدة:

يظهر للمتأمل في مسألة أصح الأسانيد وما يقال فيها، وما ينقل من أقوال عن الأئمة أنهم مختلفون في ذلك، ومما يؤيده كلام كثير للمصنفين في مصطلح الحديث، ومن آخر من صرح بأقوالهم وعدها ثلاثة؛ الصنعاني حيث **قال**: أئمة الحديث على ثلاثة أقوال؛ إطلاقين، وتفصيل: ثم ذكر ما حاصله[٣]:

أن الإطلاق الأول في المسألة هو: أنه لا يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد.

---

(١)انظر: «البحر الذي زخر» (١/٤١٦)، و«تحفة الأشراف»للمزي.

(٢) في«المعرفة»(ص ٢٢٧)، وهو بنفس الإسناد الذي سبق ذكره وأن فيه: محمد بن سليمان.

(٣)في «توضيح الأفكار» (١/٢٨-٣٣).

وأن الإطلاق الثاني المقابل له هو: أنه يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد فيقال إنه أصح إسناد في الدنيا، وعُزيَ إلى الأئمة الكبار كالبخاري، وابن المديني، والفلاس، وأحمد، وابن معين، وغيرهم.

والقول الثالث: هو التفصيل؛ وهو أنه لا يحكم لإسناد بذلك مطلقًا، بل لا بد من التقييد: إما بصحابي، أو ببلد، فيقال: أصح أسانيد ابن عمر كذا، أو أصح أسانيد اليمنيين كذا، أو الشاميين كذا، ونحو ذلك.

لكن يظهر لي أن أغلب الأئمة على التفصيل حتى بعض من حكي عنهم من الأئمة كالبخاري، وابن المديني، وأحمد، وغيرهم أنهم يطلقون على ترجمة بأنها أصح إنما مرادهم مع التقييد لا الإطلاق الذي فُهِمَ من بعض النصوص التي لم يثبت إسناد بعضها إليهم.

وقد قال السيوطي[1]: -عندما ذكر القول الرابع- في: أصح الأسانيد؛ الزهري عن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر. **قاله النسائي**. . . . ثم **قال** بعد أن ذكر عبارة النسائي: وهذا يدل على أن النسائي لم يحكم بالأصح مطلقًا؛ بل إما: مقيدًا بصحابي، أو: على إرادة:

---

(١) في «البحر الذي زخر» (١/٤١٧-٤١٩).

(من أصح)، وكذا تحمل عبارة غيره، فيكون كل ما حكم عليه بالأصحية متساويًا.

وقد أشار الزركشي إلى شيء من ذلك **فقال** بعد أن نقل القول الثالث عن أحمد وإسحاق: لعلهما أرادا أصح بالنسبة إلى أسانيد أهل الحجاز، فقد روى الحاكم في «المستدرك» كتاب العلم (١/١٠٥) عن إسحاق بن راهويه **قال**: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، وهذا يدل على جلالة الإسناد المشبه به عنده.

وقال أحمد -(في حديث رواه عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن سليمان التيمي عن الحارث بن سويد عن علي)-: ليس بالكوفة أصح من هذا الإسناد، **قال**: فهذا يدل على أن كلامه مخصوص بالحجاز[1].

- قوله: ثم بعدَهُ: مَعْمَر، عن هَمَّام، عن أبي هريرة.

هذه المرتبة التي تلي المرتبة الأولى التي هي غاية الضبط والإتقان، وهذه المرتبة لا تقل عنها في الضبط، والإتقان، والصحة كذلك.

---

(١)«نكت الزركشي» ص ٥٣.

معمر هو ابن راشد، وهو ثقة ثبت، وهمام هو ابن منبه الصنعاني، ثقة، وهذه السلسلة صحيفة مشهورة؛ ذكر الحاكم[١] أنها أصح أسانيد اليمنيين.

قال السيوطي: وبها في الستة الجم الغفير[٢].

- قوله: أو ابنُ أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس.

ابن أبي عروبة: هو سعيد بن مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري، ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، (ت ١٥٦ أو ١٥٧)[٣].

وأما في «طبقات المدلسين» فقد ذُكِر في الطبقة الثانية التي احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم، وقلة تدليسهم.

وانظر في اختلاطه: «الكواكب النيرات».

وأما قتادة فهو ابن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، وذكره ابن حجر في «طبقات المدلسين» في الطبقة الثالثة، وهي التي لا يقبل حديث أصحابها إلا إذا صرحوا بالتحديث والسماع، **وقال**: مشهور بالتدليس.

---

(١)في «المعرفة» ص ٢٣٠.

(٢)في «البحر» (٢/٤٥٢)، وانظر: «تحفة الأشراف».

(٣)كما في «التقريب» لابن حجر.

- قوله: أو ابنُ جُرَيج، عن عطاء، عن جابر، وأمثالُه.

ابن جريج هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، (ت ١٥٠ هـ) أو بعدها.

وعطاء هو ابن أبي رباح – واسم أبي رباح أسلم- القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال (ت ١١٤هـ) على المشهور.

وقيل إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه، وقد رد الذهبي القول بتغيره [(١)]، ولم يذكره أحد ممن ألف في المختلطين.

فأما ابن جريج فقد ذكره بالتدليس غير واحد، ووضعه العلائي في المرتبة الثانية، وخالفه ابن حجر فوضعه في المرتبة الثالثة.

قال الدارقطني: ممن يعتمد عليه إذا **قال** أخبرني، وسمعت.

وقال أيضًا: تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة، وغيرهما.

وقال الذهلي: ابن جريج إذا قال حدثني، وسمعت فهو محتج بحديثه داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري.

---

(١) في «السير» (٥/٨٦-٨٧).

قال ابن جريج: إذا قلت **قال**: عطاء فأنا سمعته وإذا لم أقل سمعت[١]. **وعلى ضوء هذه العبارة** قبل العلماء رواية ابن جريج عن عطاء خاصة. **وفي هذا يقول الحميدي**[٢]:«وإن كان رجل معروفًا بصحبة رجل، والسماع منه، مثل ابن جريج عن عطاء، أو هشام بن عروة عن أبيه، أوعمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، ومن كان مثل هؤلاء في ثقتهم، ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه، فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث رجلا غير مسمى، أو أسقطه، ترك ذلك الحديث الذي أدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره، حتى يدرك عليه فيه مثل ما أدرك عليه في هذا، فيكون مثل المقطوع».

وقال المعلمي: وهذا ابن جريج أعلم أصحاب عطاء وألزمهم له... وكان يدلس عن غير عطاء .فأما عن عطاء فلا... **ثم قال**: وإنما هذا لأنه كان يرى أنه قد استوعب ما عند عطاء، فإذا سمع رجل يخبر عن عطاء بما لم يسمعه منه، رأى أنه كذب فلم يستحيل أن يحكيه عن عطاء اهـ.

وهناك روايات أخرى قوية عند بعض العلماء !!!

---

(١)«تهذيب الكمال» (١٨/٣٥٣)، و«تاريخ بغداد» (١٠/٤٠٥)وغيرهما.

(٢)كما في «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص٣٧٤).

فهل هي ملحقة برواية عطاء فتقبل بالعنعنة ؟! أم أنه لا بد من تصريح ابن جريج فيها بالتحديث ؟

وفي نظري أن الأمر يحتاج إلى دراسة دقيقة وبحث محرر لهذه الروايات:

أ- فمنها: رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة:

قال ابن أبي حاتم: نا محمد بن إبراهيم نا عمرو بن علي قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أحاديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة كلها صحاح، وجعل يحدثني بها ويقول: ثنا ابن جريج قال: حدثني ابن أبي مليكة فقال في واحد منها: عن ابن أبي مليكة؛ فقلت: قل: حدثني، قال: كلها صحاح.اهـ[(١)]. فهذا أصل ينبغي أن يطبق في هذه الرواية إلا فيما أعل منها-والله أعلم-.

ب- رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار.

قال أبوداود سمعت أحمد يقول: أثبت الناس في عمرو بن دينار: ابن عيينة، ثم ابن جريج[(٢)].

ج- رواية ابن جريج عن نافع

---

(١)«سؤالاته» (٢٢٠).

(٢)«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٢٤١).

- **قال ابن حجر :** وقد سمع ابن جريج من نافع كثيراً، وروى هذا عنه بواسطة، وهو دال على قلة تدليسه، والله أعلم[١].

- **وقال ابن حجر:**- في رواية لابن جريج عن موسى بن عقبة، عن نافع- : فيه إدخال الواسطة بين ابن جريج ونافع، وابن جريج قد سمع الكثير، ففيه دلالة على قلة تدليس ابن جريج، وروايته عن موسى من نوع رواية الأقران[٢].

- **وقال أيضًا:** وفي الحديث ما يدل على قلة تدليس ابن جريج فإنه كثير الرواية عن نافع، ومع ذلك أفصح بأن بينهما في هذا الحديث واسطة[٣].

- كما روى الإمام البخاري في صحيحه[٤] عن ابن جريج قال : أخبرني عبيدالله بن حفص [٥]، أن عمر بن نافع أخبره، عن نافع مولى عبدالله، أنه سمع ابن عمر رضي الله عنهما يقول ... الحديث " .

---

(١) «الفتح»(٣/٤١٢).

(٢) «الفتح»(٤/٣٠٩).

(٣) «الفتح»(٥/٥٢).

(٤)«الفتح»(١٠/٣٦٣) (ح/ ٥٩٢٠) .

(٥) عبيدالله بن حفص بن أنس بن مالك، كذا وقع في بعض الروايات قاله : أبو مسعود الدمشقي، والصواب : عن حفص بن عبيدالله بن أنس، وقد أبهم البخاري اسمه لما أخرج حديثه لذلك وقد تقدم، وهو صدوق من الثالثة. التقريب، التهذيب ٨/٧ .

قال ابن حجر: أقران متقاربون في السن واللقاء والوفاة، واشترك الثلاثة في الرواية عن نافع، فقد نزل ابن جريج في هذا الإسناد درجتين، وفيه دلالة على قلة تدليسه(١).

تفصيل الحكم في عنعنة ابن جريج:

الحكم في عنعنته ليس مطردًا، فلكل حديث حكمه بحسبه، فمنها: ما يقبل ولو عنعن كما تقدم، ومنها ما يصلح في الشواهد.

ومنها ما لا يصلح في الشواهد، وعليه يمكن أن يتنزل قول الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة، وغيرهما. والله أعلم.

وقد سئل الشيخ الألباني: عن عنعنة ابن جريج، **فقال:** لا يمكن أن نُعطي لها قاعدة مضبوطة مجسدة تماماً، إنما هذا يعود إلى الدراسة الموضوعية للحديث ذاته، فقد يحتج به وقد لا يحتج به..**إلى أن قال:** ما أستطيع أن أقول هنا طردًا يستشهد بعنعنة ابن جريج، أولا يستشهد (٢).

- قوله: ثم بعدَهُ في المرتبةِ:

الليثُ و زهير، عن أبي الزُّبير، عن جابر.

---

(١) «الفتح»(١٠/ ٣٦٤).

(٢) الدرر في مسائل المصطلح ص ٢٧ .

الليث هو ابن سعد بن عبد الرحمن الفهمى، أبو الحارث المصرى، مولى عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، (ت ١٧٥)، **قال ابن حجر** في «التقريب»: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، **وقال الذهبي** في «الكاشف»: الإمام ، ثبت من نظراء مالك.

و: زهير هو ابن معاوية بن حديج بن الرحيل بن زهير بن خيثمة، أبو خيثمة، الجعفى، الكوفى (أخو حديج بن معاوية، و الرحيل بن معاوية)ت/(١٧٢ أو ١٧٣ أو ١٧٤هـ).

قال ابن حجر: ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبى إسحاق بأخرة.

وقال الذهبي: الحافظ، ثقة حجة.

وأبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس القرشى الأسدى ، أبو الزبير المكى ، مولى حكيم بن حزام، ت(١٢٦هـ)

قال ابن حجر : صدوق إلا أنه يدلس.

قلت: على فرض تدليسه الصحيح أنه ممن يحتمل تدليسه، وتقبل عنعنته، وقد نفى بعضهم التدليس عنه مطلقًا، والمسألة خلافية.

- قوله: أو سِمَاكٌ، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس.

قال المؤلف في السير: فَسِمَاكُ بنُ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: نُسْخَةُ عِدَّةِ أَحَادِيْثَ، فَلاَ هِيَ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ؛ لإِعرَاضِهِ عَنْ عِكْرِمَةَ،

وَلاَ هِيَ عَلَى شَرْطِ البُخَارِيِّ؛ لإِعرَاضِهِ عَنْ سِمَاكٍ، وَلاَ يَنْبَغِي أَنْ تُعدَّ صَحِيْحَةً؛ لأَنَّ سِمَاكاً إِنَّمَا تُكُلِّمَ فِيْهِ مِنْ أَجلِهَا.انتهى.

وقد انتخبت بعض الأقوال المهمة من ترجمته لتعلم:

رَوَى: أَحْمَدُ بنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ مَعِيْنٍ: ثِقَةٌ، وَكَانَ شُعْبَةُ يُضَعِّفُهُ.وَكَانَ يَقُوْلُ فِي التَّفْسِيْرِ: عِكْرِمَةَ، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُوْلَ لَهُ: ابْنَ عَبَّاسٍ، لَقَالَهُ.

ثُمَّ قَالَ يَحْيَى: فَكَانَ شُعْبَةُ لاَ يَرْوِي تَفْسِيْرَهُ إِلاَّ عَنْ عِكْرِمَةَ -يَعْنِي: لاَ يَذْكُرُ فِيْهِ ابْنَ عَبَّاسٍ-.

وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ زُهَيْرٍ: سَمِعْتُ يَحْيَى بنَ مَعِيْنٍ، سُئِلَ عَنْ سِمَاكٍ: مَا الَّذِي عَابَهُ؟قَالَ: أَسْنَدَ أَحَادِيْثَ لَمْ يُسْنِدْهَا غَيْرُه، وَهُوَ ثِقَةٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ اللهِ: جَائِزُ الحَدِيْثِ، إِلاَّ أَنَّهُ كَانَ فِي حَدِيْثِ عِكْرِمَةَ رُبَّمَا وَصلَ الشَّيْءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرُبَّمَا قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَإِنَّمَا كَانَ عِكْرِمَةُ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ ابْنُ المَدِيْنِيِّ: أَحَادِيْثُهُ عَنْ عِكْرِمَةَ مُضْطَرِبَةٌ.

فَشُعْبَةُ وَسُفْيَانُ يَجعلُونَهَا عَنْ عِكْرِمَةَ، وَغَيْرُهمَا أَبُو الأَحْوَصِ وَإِسْرَائِيْلُ يَقُوْلُ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ يَعْقُوْبُ السَّدُوْسِيُّ: رِوَايَتُهُ عَنْ عِكْرِمَةَ خَاصَّةٌ مُضْطَرِبَةٌ، وَهُوَ فِي غَيْرِ عِكْرِمَةَ صَالِحٌ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُثَبِّتِيْنَ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيْماً مِثْلُ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ، فَحَدِيْثُهُم عَنْهُ صَحِيْحٌ مُسْتَقِيْمٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ: إِذَا انْفرد سِمَاكٌ بِأصلٍ لَمْ يَكُنْ حُجّةً، لأَنَّهُ كَانَ يُلقَّنُ، فَيَتَلقَّنُ. فهذه خلاصة نافعة جامعة في تحرير القول في روايته. من سير أعلام النبلاء ط /الرسالة (٥/٢٤٧- ٢٤٨).

- قوله: أو أبو بكر بن عَيّاش، عن أبي إسحاق، عن البَرَاء.

وَقَال عثمان بْن سَعِيد الدارمي: قلت ليحيى بن مَعِين: فأبو الأَحوص أحب إليك فِي أَبِي إسحاق أو أَبُو بكر بْن عياش؟ قال: ما أقربهما. قلت: الحسن بْن عياش أخو أَبِي بكر بْن عياش، كيف حديثه؟ قال: ثقة. قلت: هو أحب إليك أو أَبُو بكر؟ قال: هو ثقة وأبو بكر ثقة. قال عثمان بْن سَعِيد: أَبُو بكر والحسن بنا عياش ليسا بذاك فِي الحديث، وهما من أهل الصدق والأمانة.

وَقَال أبو أَحْمَد بْن عدي: أَبُو بكر بْن عياش هذا كوفي مشهور، وهو يروي عَنْ أجلة الناس، وحديثه فيه كثرة. وقد روى عنه من الكبار جماعة، وحديثه مسنده ومقطوعه يكثر، وهو من مشهوري مشايخ الكوفة ومن المختصين بالرواية عن جملة مشايخهم، وهو من قراء أهل الكوفة، وعن عاصم أخذ القراءة وعليه قرأ، وهو فِي رواياته عن كل

من روى عنه لا بأس به، وذلك إني لم أجد لَهُ حديثا منكرا إذا روى عنه ثقة إلا أن يروي عنه ضعيف. تهذيب الكمال (٣٣/ ١٣٣).

قال ابن حجر: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه و كتابه صحيح.

- قوله: أو العلاءُ بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ونحوُ ذلك مِن أفراد البخاريّ أو مسلم.

قال المؤلف في السير(٦/ ١٨٧): لاَ يَنْزِلُ حَدِيْثُه عَنْ دَرَجَةِ الحَسَنِ، لَكِنْ يُتَجَنَّبُ مَا أُنْكِرَ عَلَيْهِ.

وَقَال أبو أحمد ابْن عدي: وللعلاء نسخ عَن أبيه عَن أَبِي هُرَيْرة يرويها عنه الثقات، وما أرى به بأسا.

قال عنه ابن حجر : صدوق ربما وهم.

الحديث الحَسَن

📖- وفي تَحْريرِ معْنَاهُ اضطِرَابٌ.

عبارة ابن دقيق العيد [١]: وفي تحقيق معناه اضطراب.

وعبر ابن كثير عن هذا بقوله: وهذا النوع لما كان وسطًا بين الصحيح، والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر عسر التعبير عنه، وضبطه على كثير من أهل الصناعة. **ثمّ علل ذلك بقوله**: وذلك لأنّه أمر نسبي شيء ينقدح عند الحافظ ربّما تقصر عبارته عنه[٢].

وقال السخاوي: والحسن لما كان بالنظر لقسميه الآتيين (يعني: الحسن لذاته و لغيره) تتجاذبه الصحة و الضعف، اختلف تعبير الأئمة في تعريفه[٣].

📖- : فقالَ الخَطَّابِيُّ رحمهُ الله: هوَ مَا عُرِفَ مَخْرجُهُ.

الخطابي: هو أبو سليمان حَمْد – بسكون الميم – بن محمد بن إبراهيم البستي (ت/٣٨٨هـ)[٤].

---

(١)في «الاقتراح» ص١٩١.

(٢)في «اختصار علوم الحديث» (١/١٢٩).

(٣)في «فتح المغيث»(١/١١٦).

(٤)ترجمته في«تذكرة الحفاظ»(٣/١٠١٨)، «طبقات الشافعية» للسبكي (٣/٣٨٢).

وقوله المنقول عنه في كتابه «معالم السنن»[(١)].

وأصل المخرج: الرجال الذين تدور عليهم أسانيد الحديث المتعددة. **ومعرفة المخرج:** يعني كونه شاميًا، عراقيًا، مكّيًا، كوفيًا إلخ ذلك، وهذا كلّه كناية عن الاتصال، إذ المرسل و المنقطع و المعضل – لعدم برز رجالها – لا يعلم مخرج الحديث منها – و كذا المدلَّس – بفتح اللّام – و هو الذي سقط منه بعضه مع إيهام الاتصال.

وعبّر أبو بكر ابن العربي(ت/٥٤٣)عن ذلك بقوله: كحديث البصريين يخرج عن قتادة، والكوفيين عن أبي إسحاق، والمدنيين عن ابن شهاب، والمكيين عن عطاء[(٢)].

فعلَّق عليه ابن حجر[(٣)]بقوله: فسّر القاضي أبو بكر ابن العربي: مخرج الحديث بأن يكون من رواية راوٍ قد اشتهر برواية حديث أهل بلده كقتادة في البصريين، وأبي إسحاق السبيعي في الكوفيين، وعطاء في المكيين، وأمثالهم، فإنّ حديث البصريين مثلًا إذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفًا،

---

(١) (١/ ٦).

(٢)في «عارضة الأحوذي» (١/ ١٤-١٥).

(٣)في «نكته» (١/ ٤٠٥).

وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذّاً[١].

-: واشتَهَر رجالُه.

يعني بالعدالة وكذا الضبط المتوسط بين الصحيح، والضعيف[٢].

فأكثر العلماء من زمن ابن الصلاح، وما بعده يرون أنّ الخطابي أراد بتعريفه الحسن لذاته، لكن بالنظر إلى كلام الخطابي، والتدقيق في فهمه يتبين أنّه أراد ما هو أعم من الحسن لذاته.

وهذا نص كلامه في «معالم السنن»[٣] **له، قال:** «ثمَّ اعلموا أنَّ الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم.

فالصحيح عندهم: ما اتصل سنده، وعدّلت نقلته.

والحسن منه: ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامّة الفقهاء.

وكتاب أبي داود جامع لهذين النوعين من الحديث.

---

(١)وانظر: «فتح المغيث» (١/١١٦)، «التقريب والتيسير» ص٦٣، «النكت الوفية» (١/٢٢٠)، «التقييد» (١/٢٩٣) وغيرها.

(٢)«فتح المغيث» (١/١١٦).

(٣) (١/٦)ط/المطبعة العلمية،حلب.

فأمّا السقيم منه فعلى طبقات شرّها: الموضوع، ثمّ المقلوب- أعني: ما قلب إسناده- ثمّ المجهول، وكتاب أبي داود خليّ منها، بريء من جملة وجوهها فإنّ وقع فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعو إلى ذكره فإنّه لا يألو أن يبين أمره، ويذكر علّته، ويخرج من عهدته.

وحكي لنا عن أبي داود أيضًا أنّه قال: «ما ذكرت في كتابي حديثًا اجتمع الناس على تركه».

وبالتأمل في عبارة أبي داود أيضًا في «رسالته إلى أهل مكّة» التي فيها **قوله**: « ذكرت الصحيح، وما يشبهه، ويقاربه، وما فيه وهن شديد بيّنته، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض».

فلاحظ قول الخطابي السابق: أنّ كتاب أبي داود جامع لهذين النوعين.

ثمّ ذكر أنّ «القسم الثالث: وهو السقيم خلا منه كتاب أبي داود إلاّ في مواضع دعت الحاجة له؛ ولكنّه يبيّن أمره، ويخرج من عهدته».

فإذا تأملت هذا الكلام خرجت بأنَّ السقيم عند الخطابي يساوي ويقابل الحديث الذي فيه وهن شديد الذي **قال** فيه أبو داود: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد بيّنته».

فالحسن في تعريف الخطابي واقع على كلّ ما فيه ضعف لا يبيّنه أبو داود - لأنّ ضعفه ليس شديدًا-.

أمّا الحسن لذاته فقد يدخل في هذا، وقد يدخل عند الخطابي في تعريفه للصحيح، وليس هناك ما يمنع، فقد أدخل الحسن لذاته في الصحيح كثير من المتقدمين والمتأخرين وبعض من عاصر الخطابي [(١)].

فقول العلاّمة مغلطاي [(٢)]: قول الخطابي: «ما عرف مخرجه» هو **كقول الترمذي**: «وروي نحوه من غير وجه»، **وقول الخطابي**: «واشتهرت رجاله» يعني: بالسلامة من وصمة الكذب، لا يحمل على غير هذا، وهو **كقول الترمذي**: «و لا يكون في إسناده متهم بالكذب».

وزيادة الترمذي: «ولا يكون شاذّاً» لا حاجة إلى ذكره، لأن الشّاذّ ينافي عرفان المخرج. ومع هذا فقد نوقش مغلطاي في عبارته هذه.

وفي كثير من المناقشات نظر لا تصفو لقائليها عند إمعان النظر، وتفسير الكلام بواقع الحال، والخبر، والله أعلم[(٣)].

---

(١)انظر «الحسن لذاته و لغيره» للدريس (٤/١٦٥٤-١٦٦٢).

(٢) في «اصطلاح ابن الصلاح» (ق١١/ب).

(٣) انظر: «التقييد و الإيضاح» (٣٠-٣٣)، «محاسن الاصطلاح» ص (١٧٤)، «نكت الزركشي» (١/٣٠٤)، «تدريب الراوي» (١/٢٢٨)، «النكت» لابن حجر (١/٣٨٧-٤٠٧)،

📖-: وعليه مَدارُ أكثرِ الحديث، وهو الذي يَقبَلُه أكثرُ العلماء، ويَستعملُه عامَّة الفقهاء.

ليس من تمام الحد، بل هو كلام كاشف لا أنَّه داخل في الحد.

قال الزركشي: وهو الظاهر، فإنّ ما بعده أحكام، لأنّ قبول الحديث و الاحتجاج به فرع ثبوت حسنه(١).

وقال السخاوي: هو متعلِّق به في الجملة لا أنَّه تتمَّته(٢).

وقوله: وعليه مدار أكثر الحديث:

قال البلقيني: بالنسبة إلى الأخبار، والآثار، و تعداد الطرق، فإنَّ غالب ذلك لا يبلغ رتبة الصحيح المتفق عليه(٣).

وقال الزركشي: بالنسبة لكثرة الطرق فإنَّ غالبها لا يبلغ رتبة الصحيح(٤).

وقال السيوطي: لأن غالب الأحاديث لا يبلغ رتبة الصحيح(٥).

«النكت الوفية» (١/٢١٩-٢٢٣)، «شرح التبصرة» (١/١٥١)، «فتح المغيث» (١/١١٦-١١٩).

(١)(١/٣٠٥)

(٢)«فتح المغيث» (١/١٢٥).

(٣)«محاسن الاصطلاح»ص

(٤)«نكت الزركشي»( )،

(٥)«تدريب الراوي» (١/٢٢٣) ط/العاصمة.

وقال السخاوي: أي بالنظر لتعدد الطرق، فإنَّ غالبها لا يبلغ رتبة الصحيح المتفق عليه[١].

و نحوه قول البغوي في «مصابيح السنّة»[٢]: أكثر الأحكام تروى بطريق حسن.

وقال ابن كثير: وإن كان بقية الكلام من تمام الحد، فليس هذا الذي ذكره مسلَّمًا له أنّ أكثر الحديث من قبيل الحسان، ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامّة الفقهاء[٣].

وقوله: (عامّة الفقهاء) قال السخاوي: والفقهاء كلهم- وهو وإن عبّر بعامتهم، فمراده كلهم- يستعمله في الاحتجاج والعمل، الأحكام وغيرها، والعلماء من المحدثين والأصوليين المعظم منهم يقبله فيهما[٤].

📖-: وهذه عبارةٌ ليسَتْ على صِناعة الحدودِ و التعريفات[٥].

---

(١)(١/١٢٥).

(٢)(١/٢).

(٣) «اختصار علو م الحديث» (١/١٢٩-١٣٠).

(٤) في «فتح المغيث» (١/١٢٥)، و انظر: «شرح التقريب و التيسير» للسخاوي أيضًا (ص٦٤).

(٥)انظر: «الكافي» للتبريزي ص١٦٦-١٦٧، «التقييد و الإيضاح» ص٣١، و ط (١/٢٩٢)، و «شرح التبصرة و التذكرة» (١/٨٥)، و ط (١/١٥٢)، «النكت» لابن حجر

إذْ الصحيحُ يَنطَبِقُ ذلك عليه أيضاً! لكنْ مُرادُه: مما لم يَبْلُغ درجةَ الصحيح.

فأقولُ: الحَسَنُ ما ارتَقَى عن درجة الضعيف، ولم يَبلُغ درجةَ الصحَّة.

هاهنا ألفاظ يستعملها الأئمة **وهي: الجيد، والقوي، والثابت، وغيرها.فأمَّا الجيد: فقد قال الزركشي**[1]: وقع في عبارة بعضهم الجيد كالترمذي في الطب من«جامعه»(٢٠٣٥) **فقال**: هذا حديث جيد غريب، ومراده الصحيح. . .**وقال ابن المبارك**: ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال. ذكره ابن السمعاني في «أدب الاستملاء»[2].اهـ كلام الزركشي.

وذكر السيوطي أنّ ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد، والصحيح[3].

(١/٤٠٥)، (١/٣٨٧)، «فتح المغيث» (١/١١٧-١١٩)، «تدريب الراوي» (١/٢٢٢)، «الاقتراح» ص١٩٢، «النكت الوفية» (١/٢٢٣)، «البحر الذي زخر» (٣/٩٥٢-٩٥٣) و غيرها.

(١)«نكت الزركشي»(١/ ٣٨٢).

(٢)(ص٥٧).

(٣)«تدريب الراوي»(١/ ٢٦٠)ط/العاصمة.

ثمّ قال السيوطي: إلاَّ أنَّ الجهبذ منهم لايعدل عن صحيح إلى جيد إلاَّ لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح.

لكن قد استعمله كبار النقاد المتقدمين بمعنى الصحيح: كابن معين، و ابن المديني، ومسلم، والنسائي، وغيرهم.

فلفظ:(جيد)من ألفاظ القبول العامَّة التي ليس لأهل الحديث فيها عرف مستقر، محدد المعنى، والغالب إطلاقه على الأحاديث الصحيحة، وخاصة عند المتقدمين من المحدثين، ومعلوم أنّ الحديث عندهم إمّا صحيح أو ضعيف، وعليه فالحسن لذاته داخل في مسمى الصحيح عندهم فكلام السيوطي على هذا من تعاريف واستعمالات الجيد عندهم لا أنَّه حصر له، والله أعلم.

وقد استعمله بعضهم بمعنى الحديث المستحسن لغرابته – وهذا جيد إعجابي لا احتجاجي[(١)].

وأما مصطلح (قوي): فيعم الصحيح، والحسن لذاته.

ويراه السيوطي كالجيد.

ومن يطلقه يريد به أنَّه عنده مقبول محتج به سواء كان من رواية الثقات،

---

(١)وانظر: «الحديث الحسن لذاته و لغيره» (٤/١٧٢٨-١٧٣٤).

أو من رواية من دونهم من الموصوفين بخفة الضبط[١].

و أمّا الثابت: فيقول الزركشي[٢]: ويقع في عبارتهم: الثابت، ويكثر ذلك في كلام ابن المنذر، قال: وهل يستلزم ذلك الحكم بالصحة؟ ثم ذكر ما خلاصته أنَّ للمتأخرين فيه رأيان:

الأوَّل: لقطب الدين الحلبي، و ابن سيد الناس يريان أنَّ الحسن لا يدخل في الثابت لأنَّه مختص بالحديث الصحيح، فلا يطلق إلاَّ عليه.

الثاني: لابن الصيرفي، و السيوطي يريان أنَّ الحسن داخل في لفظ الثابت.

والذي يظهر: أنَّ حُكْمَ محدِّثٍ على حدِيث بأنَّه ثابت يعني به في نظره أنَّه مقبول ومحتج به عنده[٣].

📖-: وإن شِئتَ قلتَ: الحَسَنُ ما سَلِمَ من ضعفِ الرُّواة، فهو حينئذٍ داخلٌ في قِسْم الصحيح.

مراده –لاشك– الحسن لذاته؛ فهو الذي يدخله غالب المحدِّثين المتقدِّمين في الصحيح.

---

(١)وانظر: «الحديث الحسن»(٤/ ١٧٣٤-١٧٣٥).

(٢)«النكت»للزركشي (١/ ٣٨٣).

(٣) انظر: «الحديث الحسن»(٤/ ١٧٢٠-١٧٢٨).

قال ابن الصلاح: من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجًا في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته....ثمَّ إنَّ ممَّن سمى الحسن صحيحًا، لا ينكر أنَّه دون الصحيح المقدَّم المبين أوَّلًا، فهذا إذًا اختلاف في العبارة دون المعنى(١).

📖-: وحينئذٍ يكونُ الصحيحُ مراتب كما قدَّمناه، والحسَنُ ذا رتُبةٍ دُونَ تلك المراتب، فجاء الحسَنُ مثلاً في آخِرِ مراتب الصحيح، وأما الترمذيُّ، فهو أوَّلُ مَن خَصَّ هذا النوع باسم (الحَسَن).

قال ابن رجب: و قد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم، و لا شك أنّه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة، و قد سبقه البخاري إلى ذلك. . .**وقد كان أحمد و غيره يقولون:** حديث حسن، وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث: إنّه صحيح، أو ضعيف، ويقولون: منكر، وموضوع، وباطل، و كان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن(٢).

---

(١)«علوم الحديث» ص٣٦-٣٧.

(٢)في «شرح العلل» (١/٣٤٢-٣٤٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأمَّا قسمة الحديث إلى صحيح، وضعيف، فهذا أوَّل من عُرف أنَّه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي ولم تعرف هذه القسمة عن أحدٍ قبله.

وقال أيضًا: وأمّا من قبل الترمذي من العلماء فما عُرِفَ عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح و ضعيف.

والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفًا لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفًا يوجب تركه، وهو الواهي[(١)].

وزاد في موضع آخر: فتكلّم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح، فجاء من لا يعرف إلاَّ اصطلاح الترمذي فسمع قول بعض الأئمة: الحديث الضعيف أحب إلي من القياس، فظنَّ أنّه يحتج بالحديث الذي يضعِّفه مثل الترمذي[(٢)].

فالخلاصة أنّ الترمذي أوّل من قسّم القسمة الثلاثية، وعرف الحسن بما يراه، وكان هذا اللفظ يطلق - ويوجد – في كلام من قبله من الأئمة، ولكن ما كان كلهم مراده ما أراد الترمذي.

---

(١)كما في «مجموع فتاواه» (١٨/٢٣-٢٥).

(٢)«منهاج السنّة النبوية (٤/٣٤١-٣٤٢)»، انظر أيضًا: «مجموع الفتاوى» (١/٢٥١-٢٥٢)، (٨/٢٤٨-٢٤٩)، «النفح الشذي» (١/١٩٦-٢٠٥).

ثمّ إنّ الحسن الاصطلاحي قسم إلى قسمين:

- حسن لذاته.

-وحسن لغيره.

فأمّا الحسن لذاته فجمهورهم كان يجعله في الصحيح كما قدمناه-.

و في كلام شيخ الإسلام ما يفيد أنّ الضعيف نوعان:

أحدهما: الحسن في اصطلاح الترمذي فكأن الحسن المعني به في كلامهم -الذي نقله شيخ الإسلام عنهم- هو ما اصطلح على تسميته بالحسن لغيره، فيكون الحسن لذاته داخل في الصحيح، والحسن لغيره داخل في الضعيف، ولا يمنع من العمل به، وسيأتي توضيح تعريف الترمذي، ويزداد الأمر وضوحًا و تبيانًا - إن شاء الله-[(١)].

فائدة: دلالات الحسن و معانيه عند المحدِّثين:

حصر أحد الباحثين -وهو الدكتور خالد الدريس في دراسة له بعنوان «الحديث الحسن لذاته و لغيره»- دراسة استقرائية نقدية- استعمالات المحدثين للحسن في الحديث، وفي الرواة حصرًا مجملاً فقال[(٢)]:

---

(١) انظر: «تقسيم الحديث» للشيخ ربيع المدخلي ص١٧٣، و ما قبلها، «الحديث الحسن (٤/١٧٦١-١٨٠٠).

(٢)(٢/٩٧٩)

وجدت الأحاديث التي استحسنوها لا يخرج معنى الحسن فيها عن معنيين أساسيين هما:

أ – التحسين الإحتجاجي: و يكون الحسن هنا بمعنى حُسْن الحديث لقوّته في نظر من استحسنه مع العلم أن النقاد فيهم المتشدد، والمعتدل، والمتساهل، فلا يلزم من إطلاق أحدهم للفظ الحسن على حديث أن يكون كذلك عند غيره، فقد يسمى صحيحًا أو ثابتًا أو مقبولاً أو صالحًا أو ضعيفًا.

وهذا النوع تندرج تحته عدّة أقسام سألخصها من كلامه- بتصرف -:

١ – إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح:

وذكر أن هذا الإطلاق واضح في استعمالات الشافعي، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، و يعقوب بن شيبة، والبزار، و الدارقطني، والبيهقي، و ابن عبد البر، فغالب تحسيناتهم أطلقوها على أحاديث صحيحة.

٢ – إطلاق الحسن على ما يرويه الراوي المختلف فيه الذي ليس فيه جرح مفسر؛ وهذا رأيٌ خاصٌ لابن القطَّان الفاسي.

وهو قريب الشبه من الحسن لذاته.

٣ – إطلاق الحسن على ما اتصل سنده برواية العدل الذي خفّ ضبطه عن مثله إلى منتهاه و لا يكون شاذًّا ولا معللًا.

وهذا يعرف عند المتأخرين: بالحسن لذاته، كما عرّفه ابن الصلاح ومن جاء بعده، وممّن استعمل هذا في إطلاقاته: أبوحاتم الرازي، مع أنّه استعمل اللفظ أيضًا فيما دون ذلك ممّن ضعفه قريب محتمل، أو غرابة فردية سالمة من النكارة. وكذلك البزار، وابن شاهين، والدارقطني، والبيهقي، وابن عبد البر، وغيرهم استعملوا الحسن في حقِّ ما يرويه الراوي المتوسط الحفظ، مع أنَّ أكثرهم لم يميّزه بوضوح عن الحديث الصحيح سوى البيهقي فأكثر استعمالاته للحسن كانت في حقّ أحاديث متكلّم في ضبط بعض رواتها.

٤ – إطلاق الحسن على الحديث الذي فيه محتمل عند بعض النقّاد:

وهذا أشمل وأوسع مما تقدّم لأنّه يدخل فيه كلّ حديث يرى المحدّث أنَّه محتمل، و ممّن استعمل الحسن بهذا المعنى عليّ بن المديني في بعض نصوصه فقد أطلق الحسن على ما يرويه بعض المجهولين.

و كذا البزار، وابن شاهين، و البيهقي، وابن عبد البر، وغيرهم.

٥ – إطلاق الحسن على الحديث الضعيف المنجبر المتعدد الطرق:

وهو ما اصطلح على تسميته عند المتأخرين بالحسن لغيره، ومن أقدم من استعمله الترمذي – سيأتي إيضاحه – ومن بعده اعتمده ابن الصلاح، وقيّده ابن حجر بمسمى الحسن لغيره ليميّزه عن الحسن لذاته الذي هو أقوى منه. والملاحظ على جميع هذه الإطلاقات ما عدا الأوَّل

أنها تدل على أنَّ الحسن يمثل القوّة المتوسطة أي لا تبلغ الصحة ولا تنحط لدرجة الضعيف.

المعنى الثاني للحسن: التحسين الإعجابي:

ويكون الحسن فيه بمعنى حسن الحديث لميزته.

وهذا النوع تندرج تحته عدّة أقسام:

١ – إطلاق الحسن على الحديث الغريب:

و لعلَّ استعمال الحسن بهذا المعنى هو أقدم معانيه على وجه الإطلاق. **فقد ذكر الخطيب البغدادي** في باب: – (استحباب رواية المشاهير والصدوف عن الغرائب والمناكير)– قول إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده. **فعلّق عليه بقوله:** عنى إبراهيم بالأحسن: الغريب..[(١)].

وممّن استعمله من الأئمة: أحمد، وأبو حاتم الرازي في نصوص قليلة، وممّن استعمله بكثرة: الحافظ أبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني.

٢ – إطلاق الحسن على الحديث الذي يتضمن فائدة في الإسناد أو المتن: ومن هنا نجد كثيرًا من كتب الفوائد تتضمن اسم الحسن في عناوينها؛ ومن ذلك:

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي»(٢/١٣٨).

- الفوائد والأمالي القديمة الغرائب الحسان لأبي القاسم بن زكريا المطرز (ت ٣٠٥).

- الفوائد الحسان المنتقاة عن الشيوخ الثقات للبخاري(ت ٣٤٨)

- الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان للأبهري (ت٣٧٥) إلى آخر ذلك. وكثير من المحدثين يستحسنون الأحاديث الفوائد ولو كانت ضعيفة.

٣- إطلاق الحسن على السند العالي.

٤- إطلاق الحسن على حسن المتن.

فلا تلازم بين هذه الأوجه من التحسين والاحتجاج كما لا يخفى.

📖-: وذَكَر أنه يريدُ به: أن يَسْلَم راوِيه مِن أن يكون مُتَّهَمًا.

نص عبارة الترمذي[1]: «وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنّما أردنا به حسن إسناده عندنا؛ كلّ حديث يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، و لا يكون الحديث شاذًّا، و يُروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن».

فقوله: «لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب» شرط خاص بالسند. وهو شرط عدمي؛ يعني: نشترط سلامة الحديث من أن يكون في إسناده من اتهم بالكذب.

---

(١)في «العلل الصغير» له (٥/٧٥٨) آخر الجامع.

وقد قال ابن رجب: الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهمًا كلّه حسن...[١].

لكن ظاهر كلام الترمذي أن الثقة المتقن غير داخل في ذلك، لأنَّ الثقة لا يليق أن يوصف بأنَّه غير متهم بالكذب لما في ذلك من انتقاص لقدره كما لا يخفى على متأمل.

وقد نقل البقاعي[٢] عن ابن حجر قوله: أنّ الترمذي لم يعدل عن **قوله**: **(ثقات)**، وهي كلمة واحدة إلى **قوله**: **(لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب)** إلَّا لإرادة قصور رواته عن وصف الثقة، كما هي عبارة البلغاء في المخاطبات.

تنبيه: يدخل أيضًا في **قول الترمذي**: (لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب) المتروك؛ فلا يحسن له الترمذي.

وأدخل ابن الصلاح: المغفل كثير الغلط.

قال ابن رجب [٣]: وبمعنى هذا الذي ذكرناه فسر ابن الصلاح كلام الترمذي في معنى الحسن غير أنَّه زاد: (أن لا يكون من راوية

---

(١)في «شرح العلل» (١/ ٣٨٤).

(٢)في «النكت الوفية» (١/ ٢٢٥)، وانظر: «الحديث الحسن» (٣/ ١٠٧٧-١٠٨٠).

(٣)في «شرح العلل» (١/ ٣٨٧).

مغفل كثير الخطأ)، وهذا لا يدل عليه كلام الترمذي، لأنَّه إنَّما اعتبر أن لا يكون راويه متهمًا فقط، لكن قد يؤخذ ممَّا ذكره الترمذي قبل هذا: أنَّ من كان مغفلاً كثير الخطأ لا يحتج بحديثه، ولا يشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين. اهـ.

فتفسير ابن الصلاح و زيادته: (للمغفل كثير الغلط) في تفسير كلام الترمذي صحيح. وقد استشكل هذا بأنّ الترمذي قد أخرج لمثل: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ومجالد بن سعيد، وعبد الله بن لهيعة، وشريك بن عبد الله النخعي، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وغيرهم، فقد وصف الترمذي هؤلاء بكثرة الخطأ، وحسَّن لهم في مواضع.

وقد ذكر ابن رجب[1] نصًّا يحل هذا الإشكال !!!

فقد قال: وكلام الترمذي هاهنا يحتمل مثل قول شعبة، ويحيى، ومن وافقهما؛ حيث ذكر أنَّ من كان مغفلًا يخطئ الكثير فإنَّه لا يشتغل بالرواية عنه عند أكثر أهل الحديث، وذكر أيضًا قبل ذلك أنَّ من ضُعِّف لغفلته، وكثرة خطئه لا يحتج بحديثه، فلم يعتبر إلا كثرة الخطأ.

ويحتمل أن يكون مراده سقوط حديث من جمع الوصفين معًا: الغفلة، وكثرة الخطأ؛ دون من كان فيه أحدهما، إمَّا الغفلة المجردة مع

---

(١) في «شرح العلل» (١/١١٣-١١٤)

قلَّةِ الخطأ، أوكثرةُ الخطأ لسوء الحفظ دون الغفلة، ويكون ذلك قولًا ثالثًا في المسألة.اهـ.

وهذا تحقيق متين مفيد من هذا الإمام قَلَّ من تعرّض له بهذا التفصيل.

📖-: وأن يَسْلَم مِن الشذوذ.

قال ابن رجب: والظاهر أنَّه أراد بالشَّاذ ما قاله الشافعي: وهو أن يروى الثقات عن النبي ﷺ خلافه(١).

وقال ابن حجر: والشاذ عنده: ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر سواء انفرد به، أو لم ينفرد، كما صرَّح به الشافعي(٢).

📖-: وأن يُروَى نحوُهُ مِن غير وجه.

مقصوده: تعدد طرق الحديث، وشواهده، وفي شرح هذه الفقرة مسائل:

المسألة الأولى: المعتبر أن يروى معناه من غير وجه، لا نفس لفظه فلا يلتزم الترمذي في الشاهد أن يكون مماثلاً في اللفظ، بل يكتفي بأن يكون قريب المعنى، وقد أكثر في جامعه من قوله: نحوه بمعناه في المتابعات التي يذكرها.

---

(١)«شرح العلل»(١/ ٣٨٤).

(٢)«النكت (١/ ٣٧٧- ٣٧٨)» ط/ دارالإمام أحمد.

المسألة الثانية: قال العراقي- متعقِّبًا قول ابن منده: أنّ حديث «**الأعمال بالنيات**»؛ رواه سبعة عشر من الصحابة-: وقد تتبّعت كلام ابن منده المذكور فوجدت أكثر الصحابة الذين ذكر حديثهم في الباب إنَّما لهم أحاديث أخرى في مطلق النية؛ كحديث: «**يبعثون على نياتهم**»، وكحديث:« **ليس له من غزاته إلاّ ما نوى**»، ونحو ذلك، وهكذا يفعل الترمذي في الجامع حيث **يقول: (وفي الباب عن فلان، و فلان)** لا يريد ذلك الحديث المعيّن،

و إنّما لهم أحاديث أخر يصح أن تكتب في ذلك الباب، وإن كان حديثًا آخر غير الذي يرويه في أوّل الباب، وهو عمل صحيح إلاّ أنّ كثيرًا من الناس يفهمون من ذلك أن من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه الذي رواه في أوّل الباب بعينه، وليس الأمر على ما فهموه، بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثًا آخر يصح إيراده في ذلك الباب. اهـ[(١)].وأمّا إذا كان الباب محددًا كقوله:

(باب: النهي عن البول قائمًا)، أو(باب: ما جاء أن مسح الرأس مرّة)، أونحو ذلك فإنّ ما يذكره في الباب من أحاديث تصلح للاستشهاد بها لأنَّ المعنى المراد واحد[(٢)].

---

(١) في «التقييد و الإيضاح»(١/٤٦٢-٤٦٣).

(٢) راجع «الحسن لذاته» (٣/١١٣٤-١١٣٩).

المسألة الثالثة: قوله:(ويروى من غير وجه...): لم يحدد الترمذي الحد الأدنى من تعدد الوجوه الأخرى التي تلزم لتحسين الحديث، ويفهم من ذلك أنّه يتحقق بأدنى شيء ممكن وأقله، وهو ما إذا شهد له حديث آخر نحوه يتقوّى به، ويستحق التحسين،

وإلى هذا ذهب ابن الصلاح، وابن تيمية، والعراقي، وابن حجر، وغيرهم أنَّه إذا روى من وجهين كان حسنًا عند الترمذي[(١)].

المسألة الرابعة: يدخل في كلامه كلّ أنواع الوجوه التي يرفع بها الضعف.ولها ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يروى من غير وجه عن رسول الله ﷺ.

الحالة الثانية: أن يروى الحديث نفسه من غير وجه عن نفس الصحابي.

الحالة الثالثة: أن يروى الحديث نفسه من غير وجه عن التابعي[(٢)].

---

(١) راجع «الحسن لذاته» (٣/١١٣٩-١١٤٠).

(٢) راجع «الحسن لذاته» (٣/١١٤٠-١١٤٤).

تتمة في عدَّة مسائل:

المسألة الأولى:

هل يصلح المتن الموقوف أن يكون شاهدًا للمرفوع عند الترمذي؟

يرى الحافظ ابن رجب أن هذا ممّا يحتمله كلام الترمذي فقد **قال**: **وقول الترمذي: (يروى من غير وجه نحو ذلك)** لم يقل: عن النبي ﷺ، فيحتمل أن يكون عن النبي ﷺ، ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه يروى من غير وجه ولو موقوفًا ليستدل بذلك على أنّ هذا المرفوع له أصل يعضد به، **وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل**: إنّه إذا عضده قول صحابي أو عمل عامّة أهل الفتوى به كان صحيحًا.

وقد نظر فيه الباحث الدكتور خالد الدريس[1] وردَّه، ولاأوافقه عليه؛ فالاحتمال قائم كما **قال ابن رجب**.

وقول ابن رجب وقول غيره يمكن أن يقال فيه و في خصوص هذه المسألة عند جميع النقاد أنَّها: لا ترد بإطلاق، ولا تقبل بإطلاق، بل ينبغي النظر في هذا الخبر المرفوع الذي يراد تقويته؛ فإن كان من قبيل المعلول بأنواعه، وأجناسه، فنقول: المنكر أبدًا منكر، فالموقوفات، والآثار؛ وإن صحت، وكثرت لا تقوي في هذه الحالة الحديث المرفوع،

---

(١)« الحسن لذاته» (٣/١١٤٤-١١٤٥).

والأخذ بها يكون من باب الاحتجاج الفقهي بأقوال الصحابة إذا صحت عنهم.

وأمَّا إذا كان ضعف الخبر المرفوع من قبيل الضعف المنجبر لسوء حفظ راويه، أو انقطاع في سنده، أو جهالة في رواته، فإنَّ الموقوفات إذا صحت وكثرت و لم تختلف يمكن أن تشد منه و تقويه[1]، والله أعلم.

المسألة الثانية: مدى التزام الترمذي بهذه الشروط في كتابه! ! وهل هي شروط كلية أم أغلبية؟

أمّا الشرط الأول: وهو قوله: (ألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب): فقد التزم به الترمذي إلا في تحسينه لستة أحاديث من رواية الحارث الأعور، وكثير بن عبد الله المزني، وسبب ذلك فيها يظهر أنهما عنده ليسا ممن يتهم بالكذب، فقد كان حسن الظن بهما خلافًا لكثير من النقَّاد.

وكذلك الشرط الثاني: التزم به الترمذي إلا في أحاديث قليلة، والظاهر أنّه لم يعد تلك المخالفات من قبيل الشذوذ الذي يمنع التحسين، فكان يميل إلى الجمع ما دام ممكنًا في نظره، ولا يعل بالشذوذ، لكنّه خولف في أحاديث فأعلت بالشذوذ فالترمذي لم يحسن حديثًا هو في نظره من قبيل الشاذ.

---

(١) انظر: «منهج الإمام أحمد في التعليل» لأبي بكر الطيب كافي ص٤٣١.

وأمّا الشرط الثالث: فهو أغلبي حتى في نظر الترمذي نفسه فقد حسّن أحاديث يعلم بأنّه لا متابعات لها ترفع ضعف سندها، و لاشواهد لمتونها، فهذا الشرط لم يلتزم به الترمذي التزامًا كاملًا[١].

المسألة الثالثة: توضيح معنى الحسن عند الترمذي:

يدخل في مفهوم تعريف الحسن عند الترمذي عدّة أنواع من الحديث الضعيف ذكرها **الحافظ في قوله**: (وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصورًا على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، و المدلس إذا عنعن، و ما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي: أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب، وألا يكون الإسناد شاذًّا، وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعدًا، و ليس كلا في المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض، وممّا يقوي هذا ويعضده أنّه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلًا، بل أطلق ذلك فلهذا وصف كثيرًا من الأحاديث المنقطعة بكونها حسانًا[٢].

---

(١)انظر «الحديث الحسن لذاته ولغيره» (٣/١١٥٦) وما قبلها.

(٢)«النكت» (١/٣٦٢) ط/دارالإمام أحمد.

وقد أضاف الباحث الدريس ممّا يندرج في مفهوم الحسن عند الترمذي – كما ظهر له من تطبيقات وأحكام الترمذي العملية ثلاثة:

الأول: السند غير المتصل من رواية الثقات، وهو موجود في كلام ابن حجر سابقًا.

والثاني: ما اختلف الثقات في رفعه ووقفه، أو في وصله وإرساله، وربما دخل في كلام الحافظ من بعض وجوهه.

والثالث – مما ذكره–: ما تردد في ثبوته مع ثقة رجال السند[١].

وقد ألمح إلى توسع مفهوم الحسن عند الترمذي – أيضًا – ابن رجب[٢] فقال: واعلم أنّ الترمذي رحمه الله خرّج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن: وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف.. إلخ كلامه.وهذا صحيح إذا نظرنا للأحاديث التي حسّنها لمجرّد اختلاف الثقات في رفعها، وإرسالها، والله أعلم[٣].

المسألة الرابعة: هل ما يحسّنه الترمذي كلّه من قبيل الحسن لغيره؟ قد قال الحافظ ابن حجر أنّ الترمذي عرف الحسن لغيره[٤].

وكذا نزله عليه جماعة من العلماء كابن الصلاح، ومن تابعه.

---

(١)«الحديث الحسن»(٣/١١٦٦).

(٢)في «شرح العلل»(١/٣٩٥).

(٣)وانظر: «الحديث الحسن» (٣/١١٦٧).

(٤)نقله البقاعي في «نكته الوفية» (١/٢٢٤).

وأيدهم بعض المعاصرين ومنهم الشيخ الألباني[١].

وأيضًا الذهبي[٢] يرى أنّ غالب تحسينات الترمذي - عند المحاققة – ضعاف، فهل يعني هذا أنّ كلّ حديث حسّنه الترمذي مطلقًا من غير صفة أخرى يكون مراده أنّ الحديث ضعيف، ويتقوّى بضعيف مثله؟ أو: هل متون تلك الأحاديث لم ترو إلاّ من طرق ضعيفة فقط؟

أكد الباحث الدريس[٣]: أنّ دراسته للأحاديث التي حسّنها الترمذي - ثلاثة أرباع ما حسّنه - إمّا صحيحة أو حسنة لذاتها، أو لها شواهد صحيحة أو حسنة لذاتها، فهذه الأحاديث أعلى منزلة من حديث ضعيف تقوّى بضعيف آخر. **ثمّ قال أيضًا**: ولذا فأرى أنّ (٧٥٪) من الأحاديث التي قال فيها الترمذي حسن من غير أن يضيف أي صفة أخرى أنّها أعلى منزلة من كونها من قبيل الحسن لغيره الذي استقر في الأذهان أنّه الحديث الذي يتقوّى بمجموع طرقه، وإن كان لا يوجد في كلام علماء المصطلح ما يمنع أن يسمّى الحسن لغيره إذا روى الضعيف حديثًا، وله متابع ثقة أو شاهد صحيح!!

---

(١)كما في «الضعيفة» (٤/٢٦٥) و«غاية المرام» (ص ٣٤٨).

(٢)كما في «الميزان» (٤/٤١٦).

(٣)في كتابه «الحديث الحسن» (٣/١١٧٨ و ما قبلها)

فعليه لا يلزم من تحسين الترمذي لحديث أن يكون متنه حسنًا لغيره – بل غالبها أقوى من ذلك –.

📖-: وهذا مشكلٌ أيضاً على ما يقولُ فيه: (حسَنٌ، غريب، لا نعرفه إلا مِن هذا الوجه).

عبارة ابن دقيق العيد: هذا يشكل عليه ما يقال فيه: إنّه حسن مع أنّه ليس له مخرج إلاّ من وجه واحد(١).

ووجه الإشكال المذكور أنّه في تعريفه الحسن اشترط أن يأتي من وجه آخر، وها هنا يحسِّن وليس له إلا مخرج واحد، فحصل التعارض بين كلاميه. **وقد أجيب عن هذا الإشكال:**

فقال ابن رجب: فلا يشكل **قوله**: (حديث حسن غريب)، ولا **قوله**: (صحيح حسن غريب لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه) لأنّ مراده أنّ هذا اللفظ لا يعرف إلاّ من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهده بغير لفظه(٢).

تتمة مهمّة: معنى – حسن غريب – عند الترمذي:

الذي يظهر بجلاء أنّ الترمذي إذا أضاف كلمة (غريب) إلى **قوله**: (حسن) أو قوله: (حسن صحيح) أوقوله: (صحيح)

---

(١)«الاقتراح» ص ١٩٤.

(٢)«شرح العلل»(٢/٦٠٧)ط/همام.

فإنّما يستعملها غالبًا لبيان تفرّد الثقة، ومتوسط الحفظ والضعيف.

ولا يوجد في كلامه ما يدل على أنّه يخص بها الذي في حفظه خلل يسير حين يقول في حديث إنّه: (حسن غريب).

فتخصيص بعض العلماء قول الترمذي(حسن غريب) أنّه أراد الحسن لذاته فيه نظر بين ترده تطبيقات الترمذي العملية في كثير من نصوصه فإنّه إنّما يستغرب الحديث بسبب التفرد، وليس لمكانة الراوي وبيان درجة ضبطه وأحيانًا يقصد بها غرابة لفظه في المتن.

وقد شرح الترمذي معاني الغرابة [(١)]، وبيّن أنّ لها معاني عند أهل الحديث تدور على ثلاثة معان:

الأوّل: التفرّد المطلق.

الثاني: التفرّد النسبي.

الثالث: التفرد بزيادة في المتن[(٢)].

📖-: وقيل: الحسَنُ ما ضَعْفُه مُحتَمَل، ويَسوغُ العملُ به، وهذا أيضًا ليس مضبوطاً بضابطٍ يَتميَّزُ به الضَّعْفُ المحتمَل.

هذا تعريف ابن الجوزي(ت/٥٩٧هـ) للحسن في كتابه «الموضوعات» **ولفظه فيه:** ما فيه ضعف قريب محتمل، وهذا هو الحسن.

---

(١)في «علله الصغير»(٥/٧٥٨-٧٦٣).

(٢)انظر: «الحديث الحسن لذاته و لغيره»(٣/١٤١٦-١٤٢٧).

ويصلح البناء عليه، والعمل به[١].

وقد انتقده ابن دقيق العيد فقال[٢]: قوله: (ما فيه ضعف قريب محتمل): ليس مضبوطاً بضابط يتميّز به القدر المحتمل من غيره، وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميّز للحقيقة.

واعتذر له الحافظ ابن حجر بقوله: فالظاهر أنّه لم يُرد الحد، وإنّما أراد الوصف بصفة تُقرِّب الحسن من التمييز.

وقال البقاعي: ربما يعتنى بابن الجوزي بمثل ما اعتني بالخطابي، **ويقال**:«بل هو مضبوط إنْ كان عرَّف الصحيح والضعيف بالحيثية وهي: أنّ ضعفه بالنسبة إلى الصحيح، واحتماله بالنسبة إلى الضعيف، أي:فيكون متوسطًا بينهما، لا يعلو إلى رتبة الصحيح لما فيه من الضعف ولا ينحط إلى رتبة الضعيف لما فيه من قلّة الضعف». أهـ[٣].

وتعريف ابن الجوزي لا يعطي تحديدًا أنّه قصد الحسن لذاته أم قصد الحسن لغيره لكن سياق كلامه وتقسيماته الستة تدل لمن تأمّلها على أنّه ربّما أرادهما جميعًا، ويؤيِّد ذلك أنّه قال في «العلل المتناهية»[٤]:

---

(١)(١/٣٥).

(٢)«الاقتراح» ص١٧١.

(٣)في «النكت الوفية»(١/٢٣٠-٢٣١).

(٤)(١/١٧).

الأحاديث تنقسم إلى: صحيح لا يشك فيه، و حسن لا بأس به، وموضوع مقطوع بكذبه.

فلم يذكر الضعيف الذي لا يعد من قبيل الموضوع، وهذا الذي مال إليه ابن حجر صراحة فقال معقِّبًا على تعريف ابن الجوزي: «كلام صحيح في نفسه، لكنّه ليس على طريقة التعاريف، فإنّ هذه صفة الحديث الذي يوصف بالحسن إذا اعتضد بغيره، حتى لو انفرد كان ضعيفًا، واستمر على عدم الاحتجاج به، على أنّه يمكن أن نقول هو صفة الحسن مطلقًا أعم من أن يكون وصف بالحسن لذاته أو لغيره.

فالحسن لذاته إذا عارض الصحيح كان مرجوحًا، والصحيح راجحًا، فضعفه بالنسبة إلى ما هو أرجح منه، و الحسن لغيره أصله ضعيف و إنّما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده فاحتمل لوجود العاضد، لولا العاضد لاستمرّت صفة الضعف فيه»[(١)].

-: وقال ابن الصلاح رحمه الله[(٢)]: إنَّ الحسَنَ قِسْمان:

أحدُهما: ما لا يخلو سَنَدُه مِن مستورٍ لم تَتحقَّق أهليتهُ، لكنه غير مُغَفَّل، ولا خطَّاءٍ، ولا مُتَّهَم،

---

(١)«الأسئلة الفائقة» لابن حجر (ص٦٦-٦٧) و نقله السخاوي في «فتح المغيث» (١/٧٧)، انظر: «الحديث الحسن لذاته» (٤/١٦٦٢-١٦٦٦).

(٢)في «علوم الحديث» (ص٢٦-٢٧).

ويكون المتنُ مع ذلك عُرِف مِثلُه أو نحوُه مِن وجهٍ آخر اعتَضد به.

ابن الصلاح وإن لم يُسَمِّ النوع الأوّل بالحسن لغيره، و كذا لم يسمّ النوع الثاني بالحسن لذاته، ولكن كلامه واضح جدًّا أنّ الأوّل حسن معتضد بغيره، ولولا الاعتضاد لمّا حُسِّن، والثاني: حسن ذاتي بدلالة **قوله: (يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديث منكرًا)** فهو لا يحتاج للاعتضاد، كما أنّه صرّح أنّ راوي هذا النوع يكون مقصور ضبطه ونقص حفظه يسيرًا، وقد انتقد كلام ابن الصلاح بانتقادات لاتلزمه لأنّ من تدبّر مجموع كلامه في باب معرفة الحسن عرف أنّه لا يلزمه شيء منها.

فقول الذهبي الآتي: (فهذا عليه مؤاخذات) - فيه ما فيه -.

وأحسن منه عبارة ابن دقيق العيد في «الاقتراح»[1] حيث قال:

(وهذَا كلَام فيهِ مباحثات ومناقشات على بعض الألفَاظ).

وقد تجوّز الذهبي في عبارة ابن الصلاح **بقوله: (غير مغفل، ولاخطَّاء)**، وليست هذه عبارته، ولا أراد هذا.

ونص عبارة ابن الصلاح: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته؛ غيرأنّه ليس مغفلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولاهو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمّد الكذب في

---

(١) ص١٩٦.

الحديث، ولا سبب آخر مفسق... وكلام الترمذي -رحمه الله- على هذا القسم يتنزّل[١].

وقد فهم الحافظ ابن حجر من ذكر كلمة (مستور) أنَّه عنى نوع من أنواع المجهول، **فقال متعقِّبًا**: وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصورًا على رواية المستور؛ بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة. . . إلى آخره،

والظاهر من عبارة ابن الصلاح أنّه لا يريد بقوله: (**مستور**) ما فهمه ابن حجر بدليل أنّه قرن ذكره له بأن لا يكون (**كثير خطأ**) والمستور لا يوصف بقلّة الخطأ أو كثرته، لأنّنا لا نعرف مقدار ضبطه للجهل به. ويؤكّد ذلك أنّه أطلق (المستور) على متوسط الحفظ، **فقد قال في القسم الثاني من الأخبار عند مسلم**: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان[٢].

📖-: وثانيهما: أن يكون راوِيه مشهوراً بالصدق والأمانة، لكنه لم يبلغ درجةَ رجالِ الصحيح، لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان. وهو

---

(١)«علوم الحديث» ص٢٧-٢٨، «التقييد» مع «المقدّمة» (١/٢٩٨).

(٢)«صيانةصحيح مسلم» ص٩٠،وانظر:«الحديث الحسن»(٣/ ١٠٧٣-).

مع ذلك يرتفع عن حالِ مَن يُعَدُّ تفرُّدُه منكَراً، مع عَدَمِ الشذوذِ والعِلَّة، فهذا عليه مؤاخذات.

وقد قلتُ لك: إنَّ الحسَنَ ما قَصُرَ سَنَدُه قليلاً عن رُتبة الصحيح، وسيَظهر لك بأمثلة، ثم لا تَطمَعْ بأنَّ للحسَنِ قاعدةً تندرجُ كلُّ الأحاديثِ الحِسانِ فيها، فأَنَا على إِياسٍ من ذلك. !

كلام الذهبي يتضح أنَّ مراده اليأس من إيجاد قاعدة واحدة تندرج تحتها كلّ الأحاديث التي حسّنها الحفّاظ والأئمة، فكلامه من هذه الحيثية صحيح فإنّ بعض من حسن حقه أن يكون صحيح، وبعض من صحح حقه أن يكون حسن على اصطلاح المتأخرين في التقسيم الثلاثي: صحيح وحسن وضعيف، وبعضهم يضعِّف، وهو ممّن يرى التقسيم الثنائي، ومراده التحسين على اصطلاح المتأخرين الذي قسّموا القسمة الثلاثية، فلا يمكن أن ندرج ما حسّنه هؤلاء تحت قاعدة واحدة لاختلاف وجاهتهم، ونظرهم، واجتهادهم، بل قد يتردد الحافظ الواحد ويتغيّر اجتهاده في الحديث الواحدكما **قال الذهبي**.

إذن اليأس ليس من إيجاد تعريف بحد جامع مانع - فإنّ هذا قد تجشمه، وسلكه جماعة من الأئمة، وكل أراد من تعريفه للحسن التقريب، والتوضيح، والحد بحد جامع عنده.

📖-: فَكَمْ مِن حديثٍ تردَّدَ فيه الحُفَّاظُ: هل هو حسَن؟ أو ضعيف؟ أو صحيحٌ؟ بل الحافظُ الواحدُ يتغيَّرُ اجتهادُه في الحديث الواحد: فيوماً يَصِفُه بالصحة، ويوماً يَصِفُه بالحُسْن، وَلَرُبَّما استَضْعَفَه!

وهذا حقٌّ، فإنَّ الحديثَ الحَسَنَ يَستضعفه الحافظُ عن أن يُرَقِّيَه إلى رُتبةِ الصحيح. فبهذا الاعتبارِ فيه ضَعْفٌ مَّا، إذْ الحَسَنُ لا ينفكُّ عن ضَعْفٍ مَّا. ولو انفَكَّ عن ذلك، لصَحَّ باتفاق.

📖: وقولُ الترمذيّ: (هذا حديثٌ حسَنٌ، صحيح) عليهِ إشكال: بأن الحَسَن قاصِرٌ عن الصحيح، ففي الجمع بين السَّمْتَيْنِ لحديثٍ واحدٍ مُجاذَبَة! وأُجيبَ عن هذا بشيء لا ينَهض أبداً، وهو أنَّ ذلك راجعٌ إلى الإسناد: فيكون قد رُوي بإسنادٍ حسن، وبإسنادٍ صحيح.

وحينئذٍ لو قيل: (حسن، صحيح، لا نعرفه إلاَّ مِن هذا الوجه)، لبَطَلَ هذا الجواب! وحقيقةُ ذلك – أن لو كان كذلك – أن يقال: (حديث حَسنٌ وَصحيح). فكيف العَملُ في حديثٍ يقول فيه: (حسَنٌ، صحيحُ، لا نعرفه إلاَّ مِن هذا الوجه)؟ فهذا يُبطِلُ قولَ من قال: أن يكون ذلك بإسنادين.

هذا هو رأي ابن الصلاح ونص كلامه:

وجوابه: أن ذلك راجع إلى الإسناد فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين:

أحدهما: إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح، أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر.

وقد اعترض عليه ابن دقيق العيد بقوله: يرد عليه الأحاديث التي قيل فيها حديث حسن صحيح، مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد، ووجه واحد.

وإنما يُعتبر اختلاف الأسانيد بالنسبة إلى المخارج. وهذا موجود في كلام أبي عيسى الترمذي في مواضع يقول: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أو لا نعرفه إلا من حديث فلان.

وبنحوه الذهبي في «الموقظة».

وكذا قال ابن رجب: وهذا فيه نظر، لأنه يقول كثيراً: حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

ثم قال ابن رجب: وقد أجاب عن ذلك بعض أكابر المتأخرين: بأنه قد يكون أصل الحديث غريباً، ثم تتعدد طرقه عن بعض رواته، إما التابعي أو من بعده، فإن كانت تلك الطرق كلها صحيحة فهو صحيح غريب، وإن كانت كلها حسنة فهو حسن غريب، وإن كان بعضها صحيحاً وبعضها حسناً فهو صحيح حسن غريب، إذ الحسن عند الترمذي ما تعددت طرقه، وليس فيها متهم، وليس شاذاً.

فإذا قال مع ذلك: إنه غريب لا يعرف إلا من ذلك الوجه، حمل على أحد شيئين: إما أن تكون طرقه قد تعددت إلى أحد رواته الأصليين فيكون أصله غريباً ثم صار حسناً.

وإما أن يكون إسناده غريباً بحيث لا يعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه، ومتنه حسناً بحيث روي من وجهين وأكثر- كما يقول: وفي

الباب عن فلان وفلان – فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن، وإن كان إسناده غريباً.

ثم قال ابن رجب: وفي بعض هذا نظر، وهو بعيد من مراد الترمذي لمن تأمل كلامه.أهـ .انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٣٩١-٣٩٢).

هكذا قال ابن رجب، ولا أدري ما وجه النظر فالكلام في غاية من المتانة والقوة ويدل عليه المنهج التطبيقي لأحاديث قال فيها الترمذي ذلك. ومن الأجوبة المقوية لهذا القول ودفع الاعتراضات حوله:

ما قال الزركشي في «النكت» (١ / ٣٧٠-٣٧١): مجيبا عن اعتراض ابن دقيق، وقد يجاب عن هذا بأمرين:

أحدهما: أن الصورة التي ذكرها ابن الصلاح مطلقة ليست مقيدة بهذا القيد، وكلامه محمول عند الإطلاق، ويكون المراد هو الأعم الأغلب، فإن هذا القيد الذي ذكره الترمذي قليل بالنسبة إلى مطلقه.

الثاني: سلمنا ذلك لكن يحتمل أن يريد به(لا نعرفه إلا من حديث بعض الرواة) لا أن المتن لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أي انفراد الراوي به عن راو آخر، لا أن المتن منفرد به، ويدل لهذا أنه أخرج في كتاب الفتن حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة:"من أشار إلى أخيه بحديدة"، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من

هذا الوجه يستغرب من حديث خالد، فاستغربه من حديث خالد لا مطلقًا، وبمثله أجاب البلقيني في«محاسن الاصطلاح»ص ١٨٥-١٨٦.

واعترضه العراقي باعتراض ناصرًا لقول ابن دقيق، وأجاب عنه ابن حجر فيما نقله عنه البقاعي في «نكته الوفية»، وكذا أجاب ابن الوزير كما في «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للصنعاني(١ / ٢١٤-٢١٥) على الشيخ تقي الدين في هذا الاعتراض بأجوبة:

الأول: بأن الترمذي أراد أنه لا يعرف الحديث بذلك اللفظ كما قيد به في هذا المثال، و قد ورد معناه بإسناد آخر.

الثاني: أو يريد من ذلك الوجه كما يصرح به في غير حديث مثل أن يكون الحديث صحيحًا غريبًا من حديث أبي هريرة أو من حديث التابعي أو من دونه ويكون صحيحًا مشهورًا من غير تلك الطريق.

الثالث: أو يريد أنه لا يعرف الحديث عن ذلك الصحابي الذي رواه عنه إلا بذلك الإسناد، وله إسناد آخر عن صحابي آخر وهو المسمى بالشاهد.وإنما عدم التابع وهو روايته عن ذلك الصحابي، وقد عرف من طريقة المحدثين تسمية الحديث المروي عن صحابيين بحديثين.

وانظر: «الحديث الحسن» للدريس ٣/ ١٥٧٣ وما بعدها.

📖-: ويَسُوغُ أن يكون مُرادُه بالحَسَن: المعنىَ اللغويَّ لا الاصطلاحيَّ، وهو إقبالُ النفوسِ وإصغاءُ الأسماعِ إلى حُسنِ مَتْنِه، وجِزَالةِ لفظِه، وما فيه من الثوابِ والخير، فكثيرٌ مِن المتون النبوية بهذه المثابة.

ذكره ابن الصلاح[1] استطرادًا ضمن كلامه على قول الترمذي، وغيره: حسن صحيح؛ فقال: على أنّه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما تميل إليه النفس، ولا يأباه القلب، دون الاصطلاحي الذي نحن بصدده.

وقد نص ابن حجر على أنّ الترمذي جار على الاصطلاح في هذا، والناظر في كلام ابن الصلاح يجده لم ينص على أنّ الترمذي أراد المعنى اللغوي، و إنّما ذلك أنّه لا يستنكر أن يكون مراد بعضهم.

أمّا الترمذي فيقول ابن حجر -كما نقله البقاعي -: إنّه تارة يقول: حسن، ويطلق، وتارة يقول: صحيح فقط، وتارة يقول:حسن صحيح، وتارة يقول: صحيح غريب، ونحو ذلك، وعرفنا أنّه لا محالة جارٍ مع الاصطلاح[2].

---

(١)في «علومه» ص٣٥-٣٦.

(٢)«النكت الوفية»(١/ ٢٩٥).

📖-: قال شيخنا ابنُ وهب: فَعَلَى هذا يَلزمُ إطلاقُ الحَسَنِ على بعضِ الموضوعات! ولا قائلٌ بهذا.

هو الإمام الفقيه العلاّمة أبوالفتح محمد بن وهب المشهور بابن دقيق العيد[١]، وكلامه في «الاقتراح» [٢] ونصه: فيلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنّه حسن، و ذلك لا يقوله أحد من أهل الحديث إذا جروا على اصطلاحهم.

ورده التبريزي بقوله[٣]: هذا لا يرد على ابن الصلاح لأنه ذكر هذا التأويل للحسن الذي يقال مع الصحيح، لا للحسن المطلق، فالحديث الموضوع لا يقال إنه صحيح، ولئن سلم أن المراد الحسن المطلق لكن لا نسلم أنه لا يقول أحد إن الحديث الموضوع حسن اللفظ إذا كان كذلك.

ونحوه قول الزركشي[٤]: أنّ الحسن الذي ذكره ابن الصلاح إنّما هو قرين الصحيح، وليس المراد به الحسن المطلق.

وكذا للبلقيني [٥] نحو ما ذكر.

---

(١)انظر ترجمته في: «طبقات الحنابلة»(٩/٢٠٧)، «تذكرة الحفّاظ»(٤/١٤٨١) .

(٢)ص١٩٩.

(٣)«الكافي» ص

(٤) «نكت الزركشي» ص١١٦.

(٥)«محاسن الاصطلاح» ص

واعتمد هذا الحافظ ابن حجر **فقال عقب كلام ابن دقيق العيد:** هذا الإلزام عجيب لأن ابن الصلاح إنّما فرض المسألة حيث يقول القائل: حسن صحيح، فحكمه عليه بالصحة يمتنع معه أن يكون موضوعًا[١].

📖-: ثم قال: فأقولُ: لا يُشتَرَطُ في الحَسَن قيدُ القُصور عن الصحيح، وإنما جاء القصورُ إذا اقتُصر على: (حديث حَسَن). فالقصورُ يأتيه من قيدِ الاقتصار، لا من حيث حقيقتهُ وذاتهُ.

ثم قال: فللرُّواةِ صفاتٌ تقتضي قبولَ الرواية، ولتلك الصفاتِ دَرَجَاتٌ بعضُها فوقَ بعض، كالتيقُّظِ والحفظِ والإتقان. فوجودُ الدَّرَجةِ الدنيا، كالصدقِ مثلاً وعَدَمِ التُّهمة، لا ينافيه وجودُ ما هو أعلى منهُ من الإتقانِ والحفظ. فإذا وُجدتْ الدرجةُ العُلْيا، لم يُنافِ ذلك وجودُ الدنيا كالحفظ مع الصدق. فَصحَّ أن يقال: (حسَنٌ) باعتبار الدنيا، (صحيحٌ) باعتبار العُلْيا. ويَلزَمُ على ذلك أن يكون كلُّ صحيحٍ حسناً، فيُلتَزَمُ ذلك. وعليه عبارات المتقدمين، فإنهم يقولون فيما صَحَّ: (هذا حديثٌ حسن).

قوى هذا الجواب الحافظ[٢] إلاّ أنّ البقاعي[١] نقل انتقاده له **فقد قال:** إن كان الضبط الذي في راوي الحسن هو عين الضبط الذي في

---

(١)«النكت» لابن حجر (١/٤٣٦-٤٣٧)، وانظر: «البحر الذي زخر»(٣/١٢١٨).

(٢)«النكت» (١/٤٧٨).

راوي الصحيح، فالجواب مُسلَّم، وإن كان غيره؛ وهو الحقّ؛ فليس هو جوابًا صحيحًا، فإنّ الضبط الذي في راوي الحسن يشترط فيه القصور، والذي في راوي الصحيح يشترط فيه التمام فهما حقيقتان مختلفتان. **وبنحو ذلك قال الصنعاني**[٢].

واعترض كلام ابن دقيق العيد أيضًا الزركشي[٣] **فقال**:

ما ادَّعاه من أنَّ كلَّ صحيح حسن ممنوع، فإنَّ الصحيح الذي ليس له إلا راوٍ واحد ليس بحسن، لأنّ شرط الحسن أن يروى من غير وجه كما تقدَّم. أهـ.

لكن اعتراض الحافظ ابن حجر الذي نقله البقاعي -السابق ذكره- يعترض عليه بأنَّه خص الحسن بالحسن لذاته، ولا يخفى أنَّ مراد ابن دقيق العيد الحسن الذي عرّفه الترمذي، ولم يتطرق فيه البتة للضبط، بل اقتصر في راوي الحسن على أن لا يكون متهمًا بالكذب، فشرطه محدد في عدم التهمة، ولم يشترط الضبط، وعلى هذا فكلام ابن دقيق العيد متجه.

---

(١)في «نكته الوفية»(١/٢٩٨)

(٢)في «توضيح الأفكار» (١/٢٣٩).

(٣)في «نكته»(٢/٤٧٨).

وأمَّا اعتراض الزركشي فقد ذكرنا أنّ شرط تعدد الطرق في الحسن أغلبي لا كلّي، و أنّه يكفي فيه عموم المعنى، ومع هذا فإنّ ممّا يؤخذ عليه أنّه أسقط شرط تعدد الطرق في الحسن مطلقًا حين ينضاف إلى الصحيح[1].

-: قلتُ: فأعلى مراتب الحَسَن:

يعتبر الإمام الذهبي أوّل من ذكر مراتب لأسانيد الحسن، وتبعه بعض من صنّف في مصطلح الحديث كابن حجر، وغيره.

-: بَهْزُ بن حَكيم، عن أبيه، عن جَدِّه.

هو بهز بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَة القشيري، أبو عبد الملك البصري، أخو سعيد بن حكيم. وقد اختلف فيه، وفي روايته عن أبيه عن جده: فوثقه واحتج به وبروايته عن أبيه عن جده: ابن معين، وابن المديني، وأحمد، وإسحاق، والبخاري خارج الصحيح، وعلق له في الصحيح، والترمذي، وأبوداود، والنسائي، وابن خزيمة، والحاكم، وكثير ممن بعدهم.

---

(١)انظر: «الحديث الحسن» (٣/١٥٨٢-١٥٨٦، ١٦١٥).

وراجع أيضًا: «النفح الشذي» (١/٤٢٣ - ٤٢٤)، «شرح العلل» (٢/٦٠٦ - ٦٠٧)، و «التقييد و الإيضاح» (ص٦٠).

وَقَال أَبُو زُرْعَة: صالح، ولكنه ليس بالمشهور.

وَقَال عبد الرحمن بْن أَبي حَاتِم: سمعت أَبِي يَقُول: هو شيخ، يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وَقَال أيضا: سئل أبي: عَمْرو بْن شعيب عَن أَبِيهِ عَنْ جده، أحب إليك؟

أم بهز بْن حكيم عَن أبيه عَنْ جده؟

فقَالَ: عَمْرو بْن شعيب عَن أبيه عَنْ جده، أحب إلي.

وَقَال صالح بْن مُحَمَّدٍ البغدادي: بهز بْن حكيم عَن أبيه عَنْ جده، إسناد أعرابي.

وَقَال الحاكم أَبُو عَبْد اللَّهِ: كان من الثقات، ممن يجمع حديثه، وإنما أسقط من الصحيح روايته عَن أبيه عَنْ جده، لأنها شاذة، لا متابع لَهُ فيها.

وَقَال أَبُو أَحْمَد ابْن عدي: قد روى عنه ثقات الناس، وقد روى عنه الزُّهْرِيّ، وجماعة من الثقات، وأرجو أنه لا بأس بِهِ، ولم أر لَهُ حديثًا منكرًا، وإذا حدث عنه ثقة، فلا بأس بِهِ.

وَقَال التِّرْمِذِيّ: وقد تكلم شعبة في بهز وهو ثقة عند أهل الحديث.

وَقَال أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ البغدادي في كتاب "التمييز" :

قلت لأحمد، يعني ابن حنبل: ما تقول في بهز بن حكيم، فقال: سألت غندرًا عنه، فقال: قد كان شعبة مسّه ثم تبين معناه فكتب عنه.

وَقَال ابن قتيبة: كان من خيار الناس.

وقال ابن حبان في «المجروحين»: كان يخطئ كثيرًا، فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن ابراهيم فهما يحتجان به ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديث: «**إنا آخذوه وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا**»لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه.

وقد رد الذهبي كلام ابن حبان هذا في «تاريخ الاسلام»، فقال: على أبي حاتم البستي في قوله هذا مؤاخذات:

إحداها:قوله: كان يخطئ كثيرًا، وإنما يعرف خطأ الرجل بمخالفة رفاقه له، وهذا فانفرد بالنسخة المذكورة وما شاركه فيها، ولا له في عامتها رفيق، فمن أين لك أنه أخطأ ؟!!

الثاني: قولك: تركه جماعة، فما علمت أحدًا تركه أبدًا، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره فهلا أفصحت بالحق.

الثالث: ولولا حديث: «**إنا آخذوها**..» فهو حديث انفرد به بهز أصلًا ورأسًا؛ وَقَال به بعض المجتهدين، ويقع بهز عاليًا في جزء

الأَنْصارِيّ، وموته مقارب لموت هشام بن عروة، وحديثه قريب من الصحة[١].

-: و: عَمْرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه.

هو عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو عن جدّه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

وهذه السلسلة مختلف فيها كسابقتها إلا أنَّ اختلافهم في هذه السلسلة أشد؛ فبعضهم احتجّ مطلقًا؛ وبعضهم أحيانًا،وأحيانًا، وبعضهم ضعّف مطلقًا.

فصحح هذه السلسلة واحتج بعمرو أئمة كثير منهم:

إسحاق، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، والترمذي، والنسائي، والحاكم، وابن خزيمة، وابن الجارود، وابن عبد البر، والضياء المقدسي، وغيرهم.

قال النووي: الصحيح المختار صحة الاحتجاج به عن أبيه عن جده كما قاله الأكثرون[٢].

---

(١) انظرترجمته في: «تهذيب الكمال»(٤/٢٥٩) وما بعدها، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي، و«تهذيب التهذيب»، و «الحديث الحسن» (٤/١٧١٦-١٨٢١).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات»(٢/٢٩-٣٠).

وقال ابن حجر: وترجمة عمرو-يعني: سنده عن أبيه عن جده- قوية على المختار، لكن حيث لا تعارض[(١)].

وقال ابن تيمية: وأما أئمة الإسلام، وجمهور العلماء فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده **إذا صح النقل إليه**. . . [(٢)].

ففي كلامهم تقييد القبول بأن يكون من دونه من الثقات، وهذا قيد مهم.

وقد قال الذهبي[(٣)]: الضعفاء الراوون عنه مثل: المثنى بن الصباح، ومحمد بن عبيد الله العرزمي، وحجاج بن أرطاة، وابن لهيعة، وإسحاق بن أبي فروة، والضحاك بن حمزة، ونحوهم، فإذا انفرد هذا الضرب عنه بشيء، ضعف نخاعه، ولم يحتج به.

بل وإذا روى عنه رجل مختلف فيه كأسامة بن زيد، وهشام بن سعد، وابن إسحاق، ففي النفس منه، والأولى أن لا يحتج به، بخلاف رواية حسين المعلم، وسليمان بن موسى الفقيه، وأيوب السختياني، فالأولى أن يحتج بذلك إن لم يكن اللفظ شاذًا، ولا منكرًا، **فقد قال أحمد بن حنبل** إمام الجماعة: له أشياء مناكير.

---

(١) «فتح الباري» (٣/٤٠٨).

(٢) «مجموع الفتاوى»(١٨/٨-٩).

(٣)سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٥/ ١٧٧)

وممن اختلف قوله فيه فروي أنه احتج به، وأنه لم يحتج به:

يحيى القطان وثقه في قول[١]، وضعفه في قول[٢].

وكذلك ابن معين اختلف قوله فيه[٣].

وكذا أحمد بن حنبل وعلي بن المديني نقل عنهما البخاري[٤] أنهما يحتجان به، **وسئل أحمد عنه فقال**: أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه[٥].

ونقل يعقوب بن شيبة **عن علي بن المديني أنه قال**: وعمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح[٦].

في حين أنه قال مرة: ما روى عمرو عن أبيه عن جده فذلك كتاب وَجَدَه، فهو ضعيف[٧].

وممن لم يحتج به مطلقًا: أبو حاتم، وأبوداود، وغيرهما.

ومما ينبه عليه مذهب ابن حبان فيه:

---

(١) تهذيب الكمال(٢٢/٦٧-٦٨).

(٢) جامع الترمذي(٢/١٤٠)، والجرح والتعديل(٦/٢٣٨).

(٣)«تهذيب الكمال»(٢٢/٧٠)، « سير النبلاء» (٥/١٦٨-١٦٩).

(٤) التاريخ الكبير(٦/٣٤٢-٣٤٣) وغيره.

(٥) الجرح والتعديل(٦/٢٣٨)، وله كلام آخر غير هذا بنحوه.

(٦) التمهيد(٣/٦٢).

(٧) «سؤالات ابن أبي شيبة» ص ١٠٤.

قال الذهبي[١]: وممن تردد وتحير في عمرو؛ أبو حاتم بن حبان، **فقال** في كتاب «الضعفاء»: إذا روى عن طاووس، وابن المسيب، وغيرهما من الثقات غير أبيه، فهو ثقة، يجوز الاحتجاج به، وإذا روى عن أبيه، عن جده، ففيه مناكير كثيرة، فلا يجوز عندي الاحتجاج بذلك.

قال: وإذا روى عن أبيه، عن جده، فإن شعيبا لم يلق عبد الله، فيكون الخبر منقطعا، وإذا أراد به جده الأدنى، فهو محمد، ولا صحبة له، فيكون مرسلا[٢]. **قلت:**-الذهبي-: قد أجبنا عن هذا وأعلمنا بأن شعيبًا صحب جده، وحمل عنه.

ثم قال الذهبي[٣]: ثم إن أبا حاتم بن حبان تحرج من تليين عمرو عمرو بن شعيب، وأداه اجتهاده إلى توثيقه، **فقال:** والصواب في عمرو بن شعيب أن يحول من هنا إلى «تاريخ الثقات» لأن عدالته قد تقدمت.

فأما المناكير في حديثه إذا كانت في روايته، عن أبيه، عن جده، فحكمه حكم الثقات إذا رووا المقاطيع والمراسيل بأن يترك من حديثهم المرسل والمقطوع، ويحتج بالخبر الصحيح.

---

(١)«سير أعلام النبلاء»، ط/ الرسالة (٥/ ١٧٤).

(٢) انظر: «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٧٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» ط/ الرسالة (٥/ ١٧٥).

فهذا يوضح لك أن الآخر من الأمرين عند ابن حبان: أن عمرًا ثقة في نفسه، وأن روايته عن أبيه عن جده، إما منقطعة أو مرسلة، ولاريب أن بعضها من قبيل المسند المتصل، وبعضها يجوز أن تكون روايته وجادة أو سماعًا، فهذا محل نظر واحتمال.

ولسنا ممن نعد نسخة عمرو، عن أبيه، عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير.

فينبغي أن يتأمل حديثه، ويتحايد ما جاء منه منكرًا، ويروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام محسنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلًا، وما علمت أن أحدًا تركه[(١)].

-: ومحمد بن عَمْرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة.

هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسن.

قَال إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني: ليس بقوي الحديث ويشتهي حديثه.

وَقَال أَبُو حاتم: صَالِح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ.

وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس، وَقَال في موضع آخر: ثقة.

---

(١)انظر: «تهذيب الكمال»، و«الحديث الحسن» (٤/١٨٢٢-١٨٢٩)،

وَقال يحيى القطان: رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث. **وقال ابن المبارك:** رأيت محمد بن عمرو بن علقمة ولم يكن به بأس.**وقال يعقوب بن شيبة:** هو وسط وإلى الضعف ما هو.

وعن ابن معين في عدة روايات عنه: أنه ثقة.

وَقَال أَبُو بكر بْن أَبي خيثمة: سئل يَحْيَى بْن مَعِين عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرو، **فقال:** ما زال الناس يتقون حديثه. **قيل له**، وما علة ذلك؟ **قال:** كان يحدث مرة عَن أبي سلمة بالشئ من رأيه ثم يحدث بِهِ مرة أخرى عَن أبي سلمة عَن أبي هُرَيْرة.

وقال المروذي: سألته (يعني أبا عبد الله) عن محمد بن عمرو، **فقال:** قد روى عنه يحيى، وربما رفع أحاديث يوقفها غيره، وهذا من قبله. **وقال الميموني:** سألته (يعني أحمد بن حنبل) عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، **فقال لي:** ربما رفع بعض الحديث، وربما قصر به، وهو يحتمل، ويحيى بن سعيد أثبت حديثًا منه.

وَقَال أَبُو أَحْمَد ابْن عدي: لَهُ حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد منهم ينفرد عَنْهُ بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، ويروي عَنْهُ مالك غير حديث في «الموطأ»، وأرجو أنه لا بأس به.وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب «الثقات»، **وَقَال:** كان يخطئ.

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يُستضعف.

وقال الخليلي: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم.

وقد سئل يحيى القطان عن سهيل بْن أَبي صَالِح، ومحمد بن عَمْرو بن علقمة، **فقال:** مُحَمَّد بن عَمْرو أعلى منه.

و سأل عبد الله أَباه أحمد بن حنبل: عن سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن عمرو بن علقمة أيهما أحب إليك؟ **فقال:** ما أقربهما، ثم **قال:** سهيل، يعنى أحب إلي.

وقال أبو داود: سمعت أحمد **يقول:** كان يحيى زعموا **يقول:** محمد بن عمرو أحب إلي من سهيل، **فقيل لأحمد، وأنا أسمع:** أليس سهيل أحب إليك منه؟ **قال:** نعم.

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت ابن معين وسئل عن سهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وعاصم بن عبيد الله، **فقال:** ليس حديثهم بحجة.

قيل له: فمحمد بن عمرو؟ **قال:** محمد فوقهم.

وقال أحمد: كان محمد بن عمرو يحدث بأحاديث فيرسلها ويسندها لأقوام آخرين، **قال:** وهو مضطرب الحديث، والعلاء أحب إلىّ منه.

وَسئل ابْن مَعِين عن مُحَمَّد بن عَمْرو، ومحمد بن إسحاق أيهما يقدم؟ **فقال:** محمد ابن عَمْرو.

وروى عباس عن ابن معين، **قال:** ابن عجلان أوثق من محمد بن عمرو، وهو أحب إلي من ابن إسحاق.

وقال أبو داود: قلت لأحمد: عمر بن أبي سلمة؟ **قال:** صالح، **قيل لأحمد:** هو أحب إليك، أو محمد بن عمرو؟ **قال:** هو أحب إلي، ويحيى زعموا كان يختار محمد بن عمرو عليه.

روى له البخاري مقرونا بغيره، ومسلم في المتابعات، واحتج بِهِ الباقون[1].

📖-:وابنُ إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمِي، وأمثالُ ذلك.

محمد بن إسحاق بن يسار المدني، أبو بكر، و يقال: أبو عبد الله القرشي المطَّلبي مولى قيس بن مخرمة بن المطلب ابن عبد مناف.

كان يسار من سبي عين التمر.

وقال الهيثم بن عدي، والمدائني: محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، وكان خيار مولى لقيس بن مخرمة.

كان بحرًا في العلم حبرًا في معرفة أيام النبي - ﷺ -.

---

(١) «تهذيب الكمال»(٢٦/ ٢١٢)وما بعدها، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٠/ ٣٠١)، «تاريخ الإسلام» ت/ بشار(٣/ ٩٧٤) و«موسوعة أقوال أحمد»(٣/ ٣٠٠).

قال شعبة: ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث.

وقال الزهري: لا يزال بالمدينة علم جم ما كان فيهم محمد بن إسحاق، **وكذا قال عاصم بن عمر بن قتادة**، وهما شيخاه.

قال البخاري: ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها.

وقال أحمد العجلي: ابن إسحاق ثقة.

وقال عباس، عن ابن معين: ثقة لكن ليس بحجة.

وقال أحمد بن زهير، عن ابن معين: ليس به بأس، **ومرة قال:** ليس بذاك ضعيف، **وقال يعقوب بن شيبة، عن ابن معين:** هو صدوق.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: تكلم أربعة في ابن إسحاق، **فأما سفيان، وشعبة فكانا يقولان:** أمير المؤمنين في الحديث.

وقال أحمد بن حنبل: حسن الحديث.

وقال ابن علية: سمعت شعبة يقول: هو صدوق.

وقال ابن معين: كان يحيى القطان لا يرضى ابن إسحاق، ولا يروي عنه.

وقال عبد الله بن أحمد: لم يكن أبي يحتج بابن إسحاق في السنن.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال الدارقطني: لا يحتج به.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن أبي فديك: رأيت ابن إسحاق كثير التدليس فإذا **قال:** حدثني، وأخبرني، فهو ثقة.

وقال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله سمع سفيان **يقول:** ما رأيت أحدا يتهم ابن إسحاق.

وقال ابن عيينة: ما سمعت أحداً يتكلم في محمد بن إسحاق إلا في قوله في القدر.

وقال يعقوب بن شيبة: سألت علي ابن المديني عن إسحاق **فقال:** حديثه عندي صحيح، **قلت:** فكلام مالك؟ **قال:** مالك لم يجالسه، ولم يعرفه، وأي شيء حدث بالمدينة، **قلت:** فهشام بن عروة قد تكلم فيه، **قال:** الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام، وأن حديثه ليتبين فيه الصدق. . .

وقال ابن المديني: قلت لسفيان: أكان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر؟ **فقال:** أخبرني أنها حدثته، فإنه دخل عليها.

فكذبه مالك، وهشام بن عروة، والأعمش[(١)].

---

(١)انظر:«تاريخ الإسلام» (٤/١٩٣)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٠٥)،وغيرهما.

قال ابن حجر في «التقريب»:صدوق مدلس، ورمي بالتشيّع القدر.

تنبيه: وتخصيص الذهبي رواية ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي لا لشيء إلاّ كمثال لأحد من يروي عنهم، وليس له مزية في الرواية عنه، ولا أراد الذهبي ذلك، إنّما كالمثال لمن يروي عنه- والله أعلم-، وليس كروايات الباقين فإنّها مشهورة بهذه السلاسل المذكورة كما هو معلوم.

📖-: وهو قِسمٌ مُتجاذَبٌ بين الصحةِ والحُسن.

هذه المراتب المذكورة يكاد يكون إجماعًا عند المعاصرين على أنّها قسم الحسن لذاته سوى ما أنكر من ذلك، إلاّ أنّهم يشترطون في روايات ابن إسحاق - التي لم تستنكر - التصريح بالتحديث في رواياته-.

📖-: فإنَّ عِدَّةً من الحُفَّاظ يُصَحِّحون هذه الطُّرُقَ، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح.

ذلك لأنهم يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف، وليس عندهم القسمة الثلاثية التي اشتهرت فيما بعد، والأمر في ذلك راجع إلى الاصطلاح.

ثم بعد ذلك أمثلةٌ كثيرة يُتَنازَعُ فيها: بعضُهم يُحَسِّنونها، وآخَرُون يُضعِّفونها كحديث الحارثِ بن عبدالله.

ترجمه الذهبي فوصفه بأنه كان فقيهًا من أوعية العلم، ومن الشيعة الأول **ثم قال:** فأمّا قول الشعبي: الحارث كذّاب فمحمول على أنّه عنى بالكذب الخطأ لا المتعمد، وإلاّ فلماذا يروي عنه، ويعتقده يتعمّد الكذب في الـدّين....**ثم قال:** وهو ممّن عندي وقفة في الاحتجاج به. . . وأنا متحيِّر فيه.

وقال في «الميزان»: وحديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتـج به وقـوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذّبه، ثمّ يروي عنه، والظاهر أنّه كان يكذب في لهجته وحكايته، و أمّا في الحديث النبوي فلا وكان من أوعية العلم.

ورد عليه ابن حجر في «التهذيب» **بقوله**: لم يحتج به النسائي وإنّما أخرج له في السنن حديثًا واحدًا مقرونًا بابن ميسرة، وآخر في اليوم و الليلة متابعة، هذا جميع ما له عنده.

📖-: وعاصم بن ضَمْرة.

فضَّله يحيى بن سعيد، وأحمد بن حنبل، وابن معين، ومحمد بن عبد الله بن عمّار على الحارث الأعور المتقدم ذكره، وجعلوه أعلى منه وأثبت وقدّموه عليه، ووثقه العجلي، وابن المديني، وابن سعد، ووثقه أيضًا

الترمذي، وابن شاهين. **وقال النسائي:** ليس به بأس، **وقال البزار:** صالح الحديث.

فهذه نصوص أئمة كبار متقدمين على من سيأتي ذكرهم أقل ما يؤخذ من كلامهم أنّ الرجل: صدوق،وقد قنع بهذا الحافظ **فقال في**«التقريب»: صدوق.

و قد نقل الحافظ في «تهذيب التهذيب» كلامًا للجورجاني، وردّه عليه. **ولابن حبان كلام فيه وهو قوله:** «كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يرفع عن عليّ قولًا كثيرًا، فلمّا فحش ذلك في روايته استحق الترك على أنّه أحسن حالًا من الحارث»(١).

وقال ابن عدي: و عاصم بن ضمرة لم أذكر له حديثًا لكثرة ما يروي عن عليّ ممّا لا يتابعه الناس عليه والذي يرويه عن عاصم قوم ثقات، البلية من عاصم، ليس محمد يروونه عنه(٢).

و تبعهم ابن الجوزي فذكره في الضعفاء.

وعاصم ليس له كبير رواية عن غير علي.

فقد ترجمه المزي في «تهذيب الكمال»: وذكر أنَّه روى عن علي، وحكى عن سعيد بن جبير، وهو أكبر منه

---

(١) «المجروحين»(٢/١٢٥-١٢٦).

(٢)«الكامل»(٦/٣٨٦-٣٨٧).

ويقول أبو إسحاق السبيعي: ما حدّثني بحديث قط إلاّ عن عليّ.

والذين فضلوا -فيما ذكرت قبل - عاصمًا على الحارث فضّلوا روايته عن عليّ، فتنبه.

🕮-: وحَجَّاج بن أَرْطَاة.

هو حجاج بن أرطاة بن ثور بن شراحبيل النخعي، أبو أرطاة الكوفي، القاضي، حديثه يصلح في الشواهد والمتابعات فيما يظهر من ترجمته وأقوال أهل العلم، وممّا نقموا عليه تدليسه عن الضعفاء وبعض المتروكين؛ فانحطت رتبته عن الاحتجاج لذلك.

قال ابن حجر في «التقريب»: صدوق كثير الخطأ والتدليس.

وقال الذهبي: كان من بحور العلم، تكلم فيه لبأو - يعني: كبر وتيه - فيه، ولتدليسه، ولنقص في حفظه، ولم يترك[1].

وقال ابن عدي: إنّما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره، وربّما أخطأ في بعض الروايات، فأمّا أن يتعمّد الكذب فلا، وهو ممّن يكتب حديثه.

🕮-: وخُصَيْف.

هو خصيف بن عبد الرحمن الجزري، أبوعون الحضرمي، الحراني، الأموي مولاهم كان شيخًا صالحًا عابدًا فقيهًا إلاّ أنّه سيء الحفظ يخلّط.

---

(١)«السير»(٦٩/٧).

فحديثه في الشواهد والمتابعات.

انظر ترجمته من: «تهذيب الكمال» وفروعه.

📖-: ودَرَّاجٍ أبي السَّمْح، وخلقٍ سِواهم.

درّاج بن سمعان يقال: اسمه عبد الرحمن، ودرّاج لقب، أبو السّمْح، القرشي، السهمي مولاهم، المصري، القاص، كان يَقُصُّ بمصر، **يقال**: توفي (١٢٦ هـ)، وهو ضعيف، ضعّفه الأئمة: أحمد، والنسائي، و أبوحاتم، والدارقطني، وغيرهم.

و أنكر فضلك الرازي على ابن معين توثيقه، وضعفه صالح في الشواهد والمتابعات، وقد ذكر ابن عدي بعض ما أنكر عليه، و يزداد ضعفه في روايته عن أبي الهيثم خاصّة.

النوع الثالث: الضعيف

📖-: ما نَقَص عن درجة الحَسَن قليلاً.

هي عبارة ابن دقيق العيد في«الاقتراح»[1]،ونحوها عبارات لغيره.

وزاد الذهبي: **(قليلًا)** على عبارة ابن دقيق العيد فأحسن في ذلك.

ومراده بأنّ النقص ليس كثيرًا بحيث لايصلح لأنّ يستشهد به، فإنّ هذا هو المطروح الآتي بعده.

وهذا هو تعريف **الضعيف الاصطلاحي**.

وهناك تعريفات أخرى لكنّها تدخل الضعيف،والضعيف جدًا كالمتروك، والمنكر، وغيرذلك من أنواع الضعف العام، فهي تعاريف **للضعيف بالمعنى العام**، ومنها تعريف ابن حجر: ما لم تجتمع فيه صفات القبول، و الله أعلم.

📖-: ومِن ثَمَّ، تُرُدِّدَ في حديثِ أُنَاسٍ: هل بَلَغ حديثُهم إلى درجةِ الحَسَنِ أم لا؟ وبلا ريبٍ، فخَلْقٌ كثيرٌ من المتوسطين في الرِّوايةِ بهذه المثابة.

يعني بالمتوسطين في الرواية من لا يحتج بهم، ولايترك حديثهم فهم وسط بهذا الاعتبار، صالحون للاعتبار، والاستشهاد، في مرتبة وسطى بين من يحتج بهم، وبين من يترك حديثهم، ولا يستشهد بهم.

---

(١) ص ٢٠١.

(وسيأتي له عبارات شبيهة بهذا المعنى في كتابه هذا).

📖-: فآخِرُ مراتب الحَسَنِ هي أولُ مراتب الضَّعيف، أعني الضعيف الذي في السُّنَن، وفي كتب الفقهاء، ورُواتُه ليسوا بالمتروكين.

ذكر ابن حجر [1] ضابطًا لأدنى مراتب التعديل **فقال:**

وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشيخٌ، ويُروَى حديثه، و يعتبر به، ونحو ذلك، وبين ذلك مراتب لا تخفى.

📖-: كابن لَهِيعَة.

عبد الله بن لهيعة بن عقبة أبو عبد الرحمن المصري، الفقيه، القاضي. **ترجمته في** «تهذيب الكمال»، و «تهذيب التهذيب» وغيرهما.

وملخصها أنه: ضعيف يصلح في الشواهد والمتابعات غالبًا، ورواية القدماء عنه قبل الاختلاط، والتلقين، واحتراق كتبه، أصح من رواية من بعدهم؛ وكلها ضعيفة، وربّما اشتدّ ضعف رواياته حتى صارت كالباطل المنكر.

قال المعلمي: ابن لهيعة لم يكن يتعمّد الكذب، ولكن كان يدلس، ثمّ احترقت كتبه، وصار من أراد جمع أحاديث على أنّها من رواية ابن لهيعة فيقرأ عليه، وقد يكون فيها ما ليس من حديثه، وما هو في الأصل

---

(١) في «نزهة النظر» ص٧٠.

من حديثه، لكن وقع فيه تغيير فيقرأ ذلك عليه، وقد عوتب في ذلك فقال: ما أصنع، يجيئوني بكتاب فيقولون: هذا من حديثك فأحدّثهم.

نعم إذا كان الراوي عنه ابن المبارك، أو ابن وهب، وصرَّح مع ذلك، فهو صالح في الجملة، فأمَّا ما كان من رواية غيرهما، ولم يصرّح فيه بالسماع، وكان منكرًا فلا يمتنع من الحكم بوضعه[1]. اهـ.

📖-: وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

وقال ابن حجر في «التقريب»: ضعيف.

قلت: ضعّفه أحمد، وأبوداود، وأبوحاتم، وأبوزرعة، والحربي، ومالك،والجوزجاني،وابن خزيمة،وابن عدي،والنسائي، والدراودري، وعامّة أهل المدينة حتى قال ابن الجوزي: أجمعوا على ضعفه.

وضعَّفه جدًّا: علي بن المديني، وابن معين، وابن حبّان، وابن سعد، والساجي، والطحاوي، والحاكم، وأبو نعيم.

وقال عمرو بن علي: لم أسمع عبد الرحمن – يعني بن مهدي- يحدّث عنه.

قلت: فالظاهر أنّه لا يمنع من الاستشهاد بحديثه في بعض الأحيان إذا لم تشتد نكارة الخبر، والله أعلم.

📖-: وأبي بكر بن أبي مريم الحمصيّ.

---

(١)في حاشية «الفوائد المجموعة» ص ٢١٥.

أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي، وقد ينسب إلى جدِّه، **قيل اسمه:** بكير، **وقيل:** عبد السلام، **وقيل:** عمرو، **وقيل:** عامر.

ضعّفه: أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والجوزجاني، ودحيم، وابن سعد، **وقال يزيد بن هارون:** كان من العبَّاد المجتهدين.

وقال ابن عدي: الغالب على حديثه الغرائب، و قلّما يوافقه الثقات. **وقال أبو زرعة:** ضعيف، منكر الحديث، **وقال الدارقطني:** متروك، وفي رواية: ضعيف.

وقال ابن حبِّان: كان من خيار أهل الشام، لكن كان رديء الحفظ، يحدّث بالشيء فَيَهِمُ، فكثر ذلك منه حتى استحقَّ الترك.

قلت: فالظاهر أنّه لا يمنع من الاستشهاد بحديثه في بعض الأحيان إذا لم تشتد نكارة الخبر، والله أعلم.

-: وفَرَج بن فَضَالة.

أبو فضالة الحمصي، ويقال الدمشقي.

قال أحمد: إذا حدَّث عن الشاميين فليس به بأس، ولكنه حدّث عن يحيى بن سعيد مناكير.

وقال أيضًا: يحدّث عن ثقات أحاديث مناكير.

قال البخاري، ومسلم: منكر الحديث، وضعّفه ابن معين، وابن المديني، والنسائي، وأبو حاتم، والحاكم أبوأحمد، والدارقطني، وابن مهدي، والساجي، ويحيى بن سعيد، ويعقوب بن شيبة، والبرقي، وابن حبّان، والخليلي، والحاكم، **فقال:** و هو ممّن لا يحتجّ به. اهـ.

قلت: لكن لا يمنع من الاستشهاد به إلاّ فيما يرويه عن يحيى بن سعيد فإنّها مناكير.

قال ابن عدي: وهذه الأحاديث التي أمليتها له غير محفوظة، وأحاديث يحيى بن سعيد عن عمرة لايرويها عن يحيى غير فرج، وله عن يحيى غيرها مناكير، وله غير ما أمليت أحاديث صالحة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

ونحو هذا التفصيل للدارقطني كما في «تهذيب الكمال».

📖-: ورِشْدِين، وخلقٍ كثير.

هو رِشْدين بن سعد بن مفلح بن هلال المَهْري، أبو الحجّاج المصري، وهو رِشْدين أبي رشدين.

ضعّفه: أحمد، وأبو زرعة، وعمرو الفلاس، وابن يونس، وابن سعد، وابن قانع، والدارقطني، وأبو داود.

وعن ابن معين، والنسائي: لا يكتب حديثه، **وقال أبو حاتم الرازي:** منكر الحديث، وفيه غفلة، ويحدِّث بالمناكير عن الثقات،

ضعيف الحديث، ما أقربه من داود بن المحبر، وابن لهيعة أستر، ورشدين أضعف.

وقال الجوزجاني: عنده معاضيل ومناكير كثيرة، **وقال قتيبة:** كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه، **وقال ابن حبّان:** كان ممّن يجيب في كلّ ما يسأل، ويقرأ كل ما دفع إليه سواء كان من حديثه أومن غير حديثه، فغلبت المناكير في أخباره، **وقال يعقوب بن سفيان:** رشدين أضعف، وأضعف.

النوع الرابع: المطروح

قال السخاوي[١]: أثبته الذهبي نوعًا مستقلًا، **وعرَّفه بأنَّه**: ما نزل عن الضعيف، وارتفع عن الموضوع. . . إلخ.

قال شيخنا – يعني الحافظ ابن حجر -: وهو المتروك في التحقيق، يعني الذي زاده في «نخبته» و«توضيحها»[٢] **وعرَّفه**: بالمتهم راويه بالكذب. اهـ.

📖-: ما انحطَّ عن رُتبة الضعيف.

قال السخاوي[٣]: وهو غير الموضوع جزمًا.

📖-: ويُروَى في بعض المسانيد الطِّوال، وفي الأجزاء:

أصل المسانيد: جمع مسند؛ وهو الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة أي: رووه، فهو اسم مفعول[٤].

وقال السخاوي: موضوعها جعل حديث كلِّ صحابي على حدة من غير تقيُّدٍ بالمحتج به[٥].

---

(١)«فتح المغيث»(٢/١٣٢).

(٢)(ص ٨١-٨٢).

(٣)«فتح المغيث» (٢/١٣٢).

(٤) «تدريب الراوي» (١/٧٠).

(٥)«فتح المغيث» (١/١٥٧).

والأجزاء: هي ما جمع مرويات راو، أو موضوع واحد ونحوه.

📖-: بل وفي «سُنن ابن ماجَهْ»:

قال ابن رشيد: -وهو يتكلّم عن سنن ابن ماجه-: تفرّد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب، وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلاَّ من جهتهم مثل: حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والعلاء بن زيد. . . إلخ[(١)].

ونقل الذهبي عن ابن ماجه قال: عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها، ثمَّ قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا ممّا في إسناده ضعف، أو نحو ذا.

قال الذهبي: لقد كان ابن ماجه حافظًا، ناقدًا، صادقًا، واسع العلم، و إنّما غَضَّ من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات.

وقول أبي زرعة – إن صحَّ – فإنّما عَنَى بثلاثين حديثًا الأحاديث المطرحة الساقطة، وأمّا الأحاديث التي لاتقوم بها حجَّة فكثيرة، لعلَّها نحو الألف[(٢)].

---

(١) نقله ابن حجر- في نكته (١/ ٤٤٤).

(٢)في «السير»(١٣/ ٢٧٨-٢٧٩).

وقال ابن حجر: هي حكاية لا تصح لانقطاع سندها، وإن كانت محفوظة، فلعلّه أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءًا منه فيه هذا القدر، وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة، أوساقطة، أو منكرة، و ذلك محكي في «العلل» لابن أبي حاتم.

وكان الحافظ صلاح الدّين العلائي يقول: ينبغي أن يعد كتاب الدارمي سادسًا للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه، فإنَّه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذَّة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة، وموقوفة فهو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجه.

قلت (ابن حجر): وبعض أهل العلم لا يعد السادس إلا «الموطأ» كما صنع رزين السرقسطي، وتبعه المجد ابن الأثير في«جامع الأصول»، وكذا غيره.

وحكى ابن عساكر أنّ أوّل من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الأصول أبو الفضل ابن طاهر، وهو كما قال، فإنَّه عمل أطرافه معها، و صنَّف جزءًا آخر في «شروط الأئمة الستة» فعدَّه معهم، ثمّ عمل الحافظ عبد الغني كتاب«الكمال في أسماء الرجال»الذي هذَّبه الحافظ أبوالحجَّاج المزي فذكره فيهم.

وإنَّما عدل ابن طاهر ومن تبعه من عدِّ «الموطأ» إلى عدِّ ابن ماجه لكون زيادات «الموطأ» على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدًّا بخلاف ابن ماجه، فإنَّ زياداته أضعاف زيادات الموطأ، فأرادوا بضم كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة، والله أعلم(١).

قال الذهبي: ولأبي الحسن القطان زيادات كثيرة من الأسانيد في كتاب ابن ماجه(٢).

📖-: و«جامع أبي عيسى»:

قال أبو بكر ابن العربي: «وليس في قدر كتاب أبي عيسى مِثْلُهُ حلاوةَ مَقْطَع، ونفاسة منزع، وعذوبة مَشْرع، و فيه أربعة عشر علمًا فرائد: صنف وأسند، وصحَّح، وأشهر، وعدد الطرق، وجرَّح، وعدَّل، وأسمى، وكنَّى، ووصل، وقطع، وأوضح المعمول به، والمتروك، وبيّن اختلاف العلماء في الإسناد في الأوائل، وكلّ علم من هذه العلوم أصل في بابه»(٣).

---

(١)انظر: «نكت ابن حجر» (١/٤٤٥-٤٤٧).

(٢)«تاريخ الإسلام» (٢٠/٣٥٥)، وفي ط/بشار(٦/٥٤٩).

(٣)«عارضة الأحوذي» (١/٥).

وقال محمد بن طاهر الحافظ في المنثور له: سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراة، وجرى ذكر الترمذي، فقال: كتابه أنفع من كتاب البخاري، ومسلم؛ لأنهما لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس(١).

وقال أبو نصر عبد الرّحيم بن عبد الخالق: «الجامع» على أربعة أقسام: قسم مقطوع بصحته. وقسم على شرط أبي داود والنسائي ... وقسم أخرجه للضِّدية، وأبان عن علّتِه.

وقسم رابع أبان عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلاّ حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء سوى حديث: «**فإن شرب في الرابعة فاقتلوه**»، وسوى حديث: « جمع بين الظهر و العصر بالمدينة من غير خوف و لا سفر».

قال الذهبي: جامعه قاض بإمامته، وحفظه، وفقهه، ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يشدد، ونَفَسُه في التضعيف رَخْوٌ(٢).

---

(١)تاريخ الإسلام ت /بشار (٦/ ٦٢٠).

(٢) انظر: «السير» (١٣/ ٢٧٤-٢٧٦).

وقال أيضًا: «وكتاب الترمذي الجامع يدل على تبحّره في هذا الشأن، وفي الفقه، واختلاف العلماء، ولكنّه يترخّص في التصحيح و التحسين، و نَفَسُه في التجريح ضعيف»[(١)].

وقال أيضًا: وبإخراج الترمذي لحديث المصلوب، والكلبي، وأمثالهما، انحطت رتبة«جامعه» عن رتبة «سنن أبي داود»و النسائي[(٢)].

وقال ابن رجب: وتسمية الحديث الواهي التي تعدّدت طرقه حسنًا لا أعلمه وقع في كلام الترمذي في شيء من أحاديث كتابه.

واعلم أنّ الترمذي – رحمه الله – خرَّج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب كما سيأتي.

والغرائب التي خرَّجها فيها المناكير ولاسيما في كتاب الفضائل، ولكنَّه يبيِّن ذلك غالبًا ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرَّج عن متَّهم بالكذب، متفق على اتهامه حديثًا بإسناد منفرد إلاَّ أنَّه قد يخرِّج حديثًا مرويًّا من طرق، أو مختلفًا في إسناده، وفي بعض طرقه متَّهم، وعلى هذا الوجه خرَّج حديث محمَّد بن سعيد المصلوب،

---

(١)«تاريخ الإسلام» (٢٠/٤٦٠).

(٢)«تاريخ الإسلام» (٩/٢٧٠).

ومحمَّد بن السائب الكلبي. نعم قد يُخَرِّج عن سيء الحفظ، و عمَّن غلب على حديثه الوهم ويبيِّن ذلك غالبًا ولا يسكت عنه(١).

📖-: مثل: عَمْرِو بن شِمْر، عن جابر الجُعفي، عن الحَارِث، عن عليّ.

عمرو بن شِمْر – بكسر الشين، و سكون الميم – الجعفي أبو عبد الله الكوفي منكر الحديث جدًّا، لا يشتغل بالرواية عنه، تركوه(٢).

جابر الجعفي هو ابن يزيد بن الحارث أبو عبد الله الكوفي ضعيف جدًا، رافضي، كُذِّبَ(٣).

والحارث تقدّم، فهذه سلسلة مطروحة تَؤُولُ إلى الموضوع المنكر الباطل.

📖-: وكصَدَقَة الدَّقِيقي، عن فَرْقَدٍ السَّبَخي، عن مُرَّةَ الطَّيِّب، عن أبي بكْر.

صدقة: هو ابن موسى الدقيقي أبو المغيرة، ويقال أبو محمَّد السلمي البصري.

قال مسلم بن إبراهيم: حدثنا صدقة الدقيقي، و كان صدوقًا.

---

(١)«شرح العلل» (٢/٦١١) و انظر :(١/٣٩٦-٣٩٨).

(٢)كما في ترجمته من لسان الميزان وغيره.

(٣)كما في ترجمته من تهذيب التهذيب.

وقال البزار: ليس به بأس.

وضعَّفه: ابن معين، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وأبوحاتم، والدولابي، وابن عدي، وأبو أحمد الحاكم، وابن حبان، والساجي.

فلخص ذلك ابن حجر في التقريب بقوله: صدوق له أوهام.

والظاهر أنّه: ضعيف يعتبر به، وتشدَّد الدارقطني **فقال:** متروك.

فرقد السبخي: هو ابن يعقوب البصري من سَبَخة البصرة، **وقيل:** من سبَخَة الكوفة: ضعيف، يروي عن مرَّة منكرات- وعن غيره-، وليس كثير الحديث.

مرة الطيب: هو ابن شراحيل الهمداني البكيلي أبو إسماعيل الكوفي المعروف بمرّة الطيب، ومرة الخير لُقِّبَ بذلك لعبادته، ثقة لم يسمع من أبي بكر. **قاله البزار**(١).

📖-: وجُوَيْبِر، عن الضحَّاك، عن ابن عباس.

جويبر: هو ابن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي الكوفي، ويقال اسمه: جابر، و جويبر لقب، متروك(٢).

والضحاك: هو ابن مزاحم الهلالي، أبو القاسم، و يقال أبو محمّد الخراساني وثق، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والدارقطني،

---

(١)كما في«تهذيب التهذيب» و«تحفة التحصيل».

(٢)كما في ترجمته من تهذيب التهذيب و غيره.

والعجلي، وابن حبّان، **وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد:** كان شعبة لا يحدِّث عن الضحّاك بن مزاحم، وكان ينكر أن يكون لقي ابن عباس قط.

وقال علي عن يحيى بن سعيد: كان الضحاك عندنا ضعيفًا.

وقال ابن عدي: عرف بالتفسير، و أمّا روايته عن ابن عبّاس وأبي هريرة و جميع من روى عنه – يعني من الصحابة – ففي ذلك كلّه نظر، وإنما اشتهر بالتفسير.

📖-: وحفص بن عُمَر العَدَني، عن الحكَم بن أبان، عن عكرمة.

حفص بن عمر العدني، ضعيف كما في ترجمته من تهذيب التهذيب.

الحكم بن أبان أبو عيسى العدني صدوق عابد له أوهام كما في «التقريب»، صاحب سنَّة، و في «تهذيب التهذيب» توثيق كثير من الأئمة الكبار له سوى ابن المبارك. فهو ثقة، والثقة قد يغلط.

📖-: وأشباهُ ذلك من المتروكين والهَلْكَى، وبعضهم أفضل من بعض.

(٥) النوع الخامس : الموضوع:

هو اسم مفعول، من وضع الشيء، يضَعه – بالفتح – وضعًا: حَطَّهُ، إشارة إلى رتبته أن يكون دائما مُلقَى مطَّرحًا لا يستحق الرفع أصلاً[١].

و قال ابن حجر[٢]: وأمّا من حيث اللغة: فقد **قال أبو الخطاب ابن دحية**[٣]: الموضوع: الملصق، وضع فلان على فلان كذا، أي: ألصقه به.

و هو أيضًا: الحط والإسقاط، والأول أليق بهذه الحيثية، والله أعلم.

-: ما كان مَتْنُه مخالفاً للقواعد، وراويه كذَّابًا

أي: مباينًا لنص الكتاب أو السنّة المتواترة، أو الإجماع القطعي، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل، أو يتضمن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير، أو بالوعد العظيم على الفعل اليسير[٤].

ومما أفاده العلاّمة المعلّمي من قواعد ما يلي:

---

(١)«النكت الوفية» للبقاعي (١/٥٤٦).

(٢)«النكت» (٢/٧٥٨).

(٣) انظر: «أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب» لابن دحية (ص٢٢١).

(٤) انظر:«فتح المغيث» (٢/١٢٨-١٢٩).

١ -إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنّه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبيّ ﷺ فقد يقول: "باطل" أو "موضوع"، وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب، عمداً أو خطأ، إلا أن المتبادر من الثاني الكذب عمداً، غير أن هذا المتبادر لم يلتفت إليه جامعو كتب الموضوعات، بل يوردون فيها ما يرون قيام الدليل على بطلانه، وإن كان الظاهر عدم التعمد.

٢- قد تتوفر الأدلة على البطلان مع أن الراوي الذي يصرح الناقد بإعلال الخبر به لم يُتَّهم بتعمد الكذب، بل قد يكون صدوقاً فاضلاً، ولكن يرى الناقد أنه غلط أو أُدخل عليه الحديث.

٣- كثيراً ما يذكر ابن الجوزي الخبر ويتكلم في راو من رجال سنده، فيتعقبه بعضُ مَن بعده بأنَّ ذاك الراوي لم يُتهم بتعمد الكذب؛ ويُعلم حال هذا التعقب من القاعدتين السابقتين.

نعم، قد يكون الدليل الآخر غير كافٍ للحكم بالبطلان، ما لم ينضم إليه وجود راو في السند معروف بتعمد الكذب؛ ففي هذه الحال يتجه ذاك التعقب[(١)].

وقال السيوطي[(٢)]: الموضوع قسمان:

---

(١) مقدمة «الفوائد المجموعة»(ص٧).

(٢) الفتاوى (٢/ ٩).

قسم تعمَّد واضعه، وهذا شأن الكذّابين.

وقسم وقع غلطًا لا عن قصد؛ وهذا شأن المخلطين، والمضطربي الحديث.

🕮-: ك: «الأربعين الوَدْعانيَّة»:

قال السلفي: قرأت عليه «الأربعين» جمعه، ثم تبين لي حين تصفحت كتابه تخليط عظيم يدل على كذبه، وتركيبه الأسانيد على المتون.

وقال ابن ناصر: رأيته ولم أسمع منه، لأنه كان متهما بالكذب، وكتابه في «الأربعين» سرقه من زيد بن رفاعة، وزيد وضعه أيضًا، وكان كذابًا، ألف بين كلمات قد قالها النبي - ﷺ- وبين كلمات من كلام لقمان والحكماء وغيرهم، وطول الأحاديث.

وقال السلفي: كان ابن ودعان خرج على كتاب زيد بن رفاعة كتابه - بزعمه - حين وقعت له أحاديثه عن شيوخه، فقد أخطأ، إذ لم يبين ذلك في الخطبة، وإن جاز سوى ذلك، فأطم وأعم، إذ غير متصور لمثله مع نزارة روايته، وقلة طلبه، أن يقع له كل حديث فيه من رواية من أورده عنه[1].

---

(١)«سير أعلام النبلاء»(١٩/ ١٦٦-١٦٧).

وقال ابن حجر: وقد سئل المزي عنها فأجاب بما ملخصه: لا يصح منها على هذا النسق بهذه الأسانيد شيء، وإنما يصح منها ألفاظ يسيرة بأسانيد معروفة يحتاج في تتبعها إلى فراغ، وهي مع ذلك مسروقة، سرقها ابن ودعان من زيد بن رفاعة، وقيل: زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة الهاشمي، وهو الذي وضع رسائل أخوان الصفا فيما يقال، وكان جاهلا بالحديث، وسرقها منه ابن ودعان، فركب بها أسانيد، فتارة يروي عن رجل، عن شيخ ابن رفاعة، وتارة يدخل اثنين، وعامتهم مجهولون، ومنهم من يشك بوجوده، والحاصل أنها فضيحة مفتعلة، وكذبة مؤتفكة(١).

وقال ابن الجوزي : -عن ابن ودعان هذا-: قدم بغداد في سنة ثلاث وسبعين ومعه جزء فيه أربعون حديثًا عن عمه أبي الفتح، وهي التي وضعها زيد بن رفاعة الهاشمي، وجعل لها خطبة، فسرقها أبو الفتح بن ودعان عم أبي نصر هذا، وحذف خطبتها، وركب على كل حديث شيخا إلى شيخ الذي روى عنه ابن رفاعة(٢).

📖-: وك: «نسخة عليّ الرِّضَا» المكذوبةِ عليه.

---

(١)«لسان الميزان»(٥/ ٣٠٦).

(٢)المنتظم(٩ / ١٢٧)

عبد الله بن أحمد بن عامر، عن أبيه عن عليّ الرضا، عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه.

قال الحسن بن عليّ الزهري: كان أمّيًا، لم يكن بالمرضي[(١)].

-: وهو مراتب، منه:

ما اتفقوا على أنه كَذِب. ويُعرَفُ ذلك بإقرار واضعِه:

أي: صريحًا أو حكمًا.

وهذا هو المراد **بقول ابن الصلاح**: «أو ما يتنزل منزلة إقراره».

قال السخاوي: كما اتفق أنّهم اختلفوا بحضرة أحمد بن عبد الله الجويباري في سماع الحسن من أبي هريرة، فروى لهم بسنده إلى النبيّ صلى الله عليه و سلم قال: سمع الحسن من أبي هريرة. رواه البيهقي في المدخل.

و نحوه: أنّ عبد العزيز التميمي جدّ رزق الله بن عبد الوهاب الحنبلي سئل عن فتح مكة؟ فقال: عنوة، فطولب بالحجَّة؟ فقال: ثنا ابن الصوّاف، ثنا عبد الله بن أحمد، حدثنا أبي حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس قال: إنّ الصحابة اختلفوا في فتح مكة أكان

---

(١)«الميزان، اللسان، تاريخ بغداد (٩ / ٣٨٥)، سؤالات حمزة (ص ٢٤٠).

صلحًا أو عنوة، فسألوا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه و سلم فقال: كان عنوة.

هذا مع أنّه اعترف أنّه صنعه في الحال ليندفع به الخصم[١].

📖-: وبتجربةِ الكذبِ منه، ونحوِ ذلك.

ومنه: ما الأكثرون على أنه موضوع، والآخَرُون يقولون: هو حديثٌ ساقطٌ مطروح، ولا نَجسُرُ أن نُسمِّيَه موضوعاً.

ومنه : ما الجمهورُ على وَهْنِه وسُقوطِه، والبعضُ على أنه كذِب.

ولهم في نقد ذلك طُرقٌ متعدِّدة، وإدراكٌ قويٌّ تَضِيقُ عنه عباراتُهم مِن جِنسِ ما يُؤتاه الصَّيرفيُّ الجِهْبِذُ في نقدِ الذهب والفضة، أو الجوهريُّ لنقدِ الجواهرِ والفُصوصِ لتقويمها؛ فلكثرةِ ممارستِهم للألفاظ النبويَّة، إذا جاءهم لفظٌ ركيكٌ – أعني مُخالِفاً للقواعد – أو فيه المجازفةُ في الترغيب والترهيب، أو الفضائل، وكان بإسنادٍ مُظلِم، أو إسنادٍ مُضِيء كالشمس في أثنائه رجلٌ كذَّابٌ أو وَضَّاع: فيَحْكُمون بأنَّ هذا مختلَق، ما قاله رسولُ الله ﷺ، وتَتواطأُ أقوالُهم فيه عَلَى شيء واحد.

وقال شيخنا ابنُ دقيق العيد: إقرارُ الراوي بالوضع في رَدِّه، ليس بقاطعٍ في كونه موضوعاً، لجوازِ أن يَكذب في الإِقرار.

---

(١)«فتح المغيث» (١٢٧/٢)

يعني: إمّا لقصد التنفير عن ذلك المروي، أو لغير ذلك ممّا يورث الريبة والشك[١].

قال السخاوي: والظاهر أنّه لم يرد بقاطع هنا : القطع المطابق للواقع لما تقرّر في كون الحكم بالصحة و غيرها إنّما هو بحسب الظاهر، لا ما في نفس الأمر، و إنّما أراد مجرّد المنع من تسميته موضوعًا.

ولكن الذي قرره شيخنا خلافه **فإنّه قال:** وقد يعرف الوضع بإقرار واضعه، **قال ابن دقيق العيد:** لكنّه لا يقطع بذلك، لاحتمال أن يكون كذب في ذلك الإقرار **قال:** وفهم منه بعضهم أي: - كابن الجزري – أنّه لا يعمل بذلك الإقرار أصلاً، و ليس ذلك مراده، و إنّما نفى القطع بذلك، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم، لأنّ الحكم يقع بالظّن الغالب، و هو هنا كذلك[٢].

📖-: قلتُ: هذا فيه بعضُ ما فيه، ونحن لو فتحنا بابَ التجويز والاحتمالِ البعيد، لوقعنا في الوسوسة والسفسطة[٣].

---

(١)«فتح المغيث» (٢/ ١٣٠) ، «نكت الزركشي» (ص٢٣٢).

(٢)«فتح المغيث» (٢/ ١٣٠-١٣١).

(٣) انظر لهذا المصطلح: التعريفات للجرجاني (ص: ١١٨). ولشيخ الإسلام كلام كثير حولها في كتبه ومن ذلك: بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٤٥٠-)، وفي الرد على البكري (١/ ١٧٨) فقال: وإنما السفسطة حال تعرض لبعض الناس فيجحد فيها بعض الحقائق ويلبس الحق بالباطل، وقيل إن السفسطة كلمة معربة من اليونانية وإن أصلها سوفسطا أي حكمة

قال ابن حجر: ليس في هذا وسوسة بل هو غاية التحقيق.

وابن دقيق العيد نفى القطع بكونه موضوعًا بمجرّد ذلك، لا الحكم بكونه موضوعًا، لأنّه إذا أقرّ يؤاخذ بإقراره، فيحكم بكون الحديث موضوعًا، أمّا أنّه يقطع بذلك فلا.

قال السخاوي متعقِّبًا: وفيه نظر، و الظاهر ما قرّرته، ولا ينازع فيه الفروع المذكورة (يعني: قتل المقر بالقتل، ورجم المعترف بالزنا) لأنه فيها واخذوه بإقراره كما أنَّا واخذناه في عدم قبوله، أمّا في إثبات حكم مستقل فلا.

قلت: و ما قرّره السخاوي ذكرناه في التعليق السابق فراجعه.

📖-: نعم، كثيرٌ من الأحاديث التي وُسِمَتْ بالوضع لا دليلَ على وضعها، كما أنَّ كثيراً من الموضوعاتِ لا نرتابُ في كونها موضوعة.

ونحوه قول ابن الصلاح: ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر «الموضوعات» في نحو مجلدين، فأودع فيها كثيرًا مما لا دليل على وضعه، وإنما حقه أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة(١).

مموهة وغيرت بالتعريب كسائر ما عربته العرب من ألفاظ العجم ولا ريب أن في الناس من يسفسط في بعض الأمور فيجحد الحق بعدما تبين أو يجحد علمه به أو يقر ببعضه دون بعض أو يجعل الحقائق تبعا للعقائد أي ما يعتقده هو...إلخ.

(١) معرفة أنواع علوم الحديث ، ت/ الفحل (ص ٢٠٤).

قال العراقي: وأراد ابن الصلاح بالجامع المذكور، أبا الفرج بن الجوزي[١].

وقال ابن حجر : وقال العلائي: دخلت على ابن الجوزي الآفة من التوسع في الحكم بالوضع لأن مستنده في غالب ذلك بضعف راويه.

قلت: وقد يعتمد على غيره من الأئمة في الحكم على بعض الأحاديث بتفرد بعض الرواة الساقطين بها، ويكون كلامهم محمولًا على قيد أن تفرده إنما هو من ذلك الوجه، ويكون المتن قد روي من وجه آخر لم يطلع هو عليه أو لم يستحضره حالة التصنيف، فدخل عليه الدخيل من هذه الجهة وغيرها.

فذكر في كتابه الحديث المنكر والضعيف الذي يحتمل في الترغيب والترهيب وقليل من الأحاديث الحسان.....ولابن الجوزي كتاب آخر أسماه «العلل المتناهية» في «الأحاديث الواهية» أوردة فيه كثيرًا من الأحاديث الموضوعة.

كما أورد في كتابه الموضوعات كثيرًا من الأحاديث الواهية، وفاته من كل النوعين قدر ما كتب في كل منها أو كثيرًا والله الموفق[٢].

---

(١)شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٠٧).

(٢) النكت (٢/ ٨٤٨-٨٥٠)

وقال البقاعي: قال شيخنا- يعني: ابن حجر-: غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع، والذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جدًا. وذكر في «الذب عن مسند أحمد»[ص ٣١-٣٢]: أنه ذكر فيه حديثا أخرجه مسلم في "صحيحه"(١) ، قال: وهو من عجائبه، قال: وفيه من الضرر أن يظن ما ليس بموضوع موضوعًا، عكس الضرر بمستدرك الحاكم فإنه يظن به ما ليس بصحيح صحيحًا ، قال: ويتعين الاعتناء بانتقاد الكتابين؛ فإن الكلام في تساهلهما أعدم الانتفاع بهما إلا لعالم بالفن؛ لأنه ما من حديث إلا ويمكن أن يكون قد وقع فيه التساهل(٢).

وقال السخاوي: انتقد العلماء صنيعه إجمالًا، والموقع له فيه إستناده في غالبه لضعف راويه الذي رمي بالكذب -مثلًا-، غافلا عن مجيئه من وجه آخر، وربما يكون اعتماده في التفرد قول غيره، ممن يكون كلامه فيه محمولًا على النسبي، هذا مع أن مجرد تفرُّد الكذَّاب، بل

---

(١) وهو حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: « إن طالت بك مدة، أوشكت أن ترى قوما يغدون في سخط الله، ويروحون في لعنته، في أيديهم مثل أذناب البقر». صحيح مسلم ٨/ ١٥٥ (٢٨٥٧) (٥٣) و (٥٤)، وهو في الموضوعات لابن الجوزي (٣/ ١٠١).

(٢)النكت الوفية للبقاعي (١/٥٤٨- ٥٤٩)، وانظر أيضًا:«فتح المغيث»(٢/١٠١-١٠٦)

الوضّاع، ولو كان بعد الاستقصاء في التفتيش من حافظ متبحِّر، تام الاستقراء غير مستلزم لذلك، بل لابد من انضمام شيء – مما سيأتي- يعني-: انضمام قرينة تدل على الوضع في الراوي، أو في المروي، أو نحو ذلك من القرائن.

وقال: ولذا كان الحكم به –أي الوضع– من المتأخرين عسرًا جدًا،وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله تعالى التبحُّر في علم الحديثِ، و التوسعِ في حفظه كشعبة، والقطّان، وابن مهدي، ونحوهم، وأصحابهم مثل: أحمد، وابن المديني، وابن معين، وابن راهويه، وطائفة، ثمَّ أصحابهم مثل: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني، والبيهقي، ولم يجيء بعدهم مساوٍ لهم، ولا مقارب. **أفاده العلائي، وقال:** فمتى وجدنا في كلام أحد من المتقدِّمين الحكم به كان معتمدًا لما أعطاهم الله تعالى من الحفظ الغزير، وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح. اهـ.

فقال السخاوي: وفي جزمه باعتمادهم في جميع ما حكموا به من ذلك توقّف[1].

وقال الزركشي بعد نقل عبارة العلائي: وفيما قاله نظر، فقد حكم جمع من المتقدّمين على أحاديث بأنَّه لا أصل لها ثمَّ وجد الأمر

---

(١)«فتح المغيث» (١٠٢/٢)، وانظر: «نكت ابن حجر (٨٤٧/٢).

بخلاف ذلك، و فوق كلّ ذي علم عليم، **فينبغي أن يقال:** إنَّه يبحث عن ذلك، ويراجع من له عناية بهذا الشأن، فإن لم يوجد عندهم ما يخالف ذلك اعتمد حينئذ(١).

وقال شيخ الإسلام : تنازع الحافظ أبو العلاء الهمداني والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي: هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع وأثبت ذلك أبو الفرج وبين أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة؛ ولا منافاة بين القولين. فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج هو الذي قام دليل على أنه باطل وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه ولهذا روى في كتابه في الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره وقالوا إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل بل بينوا ثبوت بعض ذلك لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء. وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب والكذب كان قليلا في السلف(٢).

---

(١)«نكت الزركشي» (ص٢٣٤ -٢٣٥).

(٢)مجموع الفتاوى (١/٢٤٨- ٢٤٩).

(٦) النوع السادس: المُرسَل[١]

📖-: عَلَمٌ عَلَى ما سَقَط ذِكْرُ الصحابيّ من إسناده.

وكذا عبرَ بنحوهِ غيرُ واحدٍ كالبَيقُوني في «منظومتِهِ».

وقالَ السَّخَاوي: وعبرَ عنهُ بعضُهُم كالقِرَافي[٢] بإسقاطِ الصَّحَابي مِن السَّندِ، وليسَ بمُتعَيَّنٍ فيهِ.اهـ.

فكأنَّ بعضَ الأئمَّةِ نظرَ إلى ظَاهِرِ الاسنادِ فعبَّرَ بهذَا التَّعبيرِ، وهوَ كلامٌ صحيحٌ في نفسِه علَى ما يَظْهرُ مِن الإسنادِ، وبقيةُ كلَامِ الذَّهبيِّ يدلُ علَى مرادِه، لكنَّهُ علَى غيرِ صنَاعةِ الحدُودِ والتَّعرِيفاتِ؛ لأنَّنَا لو تأكَدنَا أنَّ السَّاقِط «صَحَابي فقَط» لَمَا تَردَّدنَا في قبولِه والحَالةُ هذِه، لكنَّ الإحتمالَ قائِمٌ في سقوطِهِ معَ سقوطِ غيرِهِ من التَّابعين، ثمَّ هذا التَّابعي يُحتمَلُ كونُهُ ثقةٌ أو ضعيفٌ، ثم يُحتمَلُ أنْ يكونَ هذَا التَّابعي سمعَهُ من تابعِيٍّ آخر، ويُحتَملُ أنْ يكونَ هذَا التَّابعي ثقةٌ أو ضَعيفٌ، وهكذَا.

فلِذَا يُقالُ في تعرِيفِهِ: مَا أضَافَهُ التَّابعيُ إلى النَّبي ﷺ، والإضَافَةُ تَشْمَلُ القولَ والفعلَ ونحوَهُمَا[٣].

---

(١) انظر لأخذه ومعانيه: «جامع التحصيل» (ص٢٣)، و«فتح المغيث» (١/٢٣٨)، و«النكت الوفية» (١/٣٦٤).

(٢) في «التنقيح» (ص٣٨٠).

(٣) انظر: «فتح المغيث» (١/٢٣٨-٢٤٠)، «النزهة» (ص١١٠)، «النكت» (٢/٤٩٤)، اليواقيت

📖-: فيقول التابعيُّ: قال رسول الله ﷺ.

خرجَ مرسلُ الصَّحابي كَبيرًا كانَ أو صغيرًا، وشَملَ إطلاقُه: الكبيرُ منهم، وهوَ الذي لَقِيَ جماعةً من الصَّحابةِ وجَالسَهُم وكانتْ جُلُّ روايتِهِ عنهُم، والصَّغيرُ الذي لم يَلقَ منهُم إلا العددَ اليسيرَ أو لَقِيَ جماعةً إلَّا أنَّ جُلَّ روايتِهِ عن التَّابعينَ(١).

وَيُنَبَّهُ علَى أنَّ مَن رَأى النَّبيَ ﷺ غيرَ مُميِّزٍ: كمحمد بنِ أبي بَكر فإنَّه صحابيٌ، وحكمُ روايتِهِ حكمُ المرسَلِ لَا الموصُول، ولَا يَأتي فيهِ مَا قيلَ في مَراسيلِ الصَّحابةِ؛ لأنَّ أكثرَ روايةِ هذَا وَشبْهِهِ عن التَّابعينَ بخلافِ الصَّحابي الذي أدْركَ وسمِعَ(٢).

وَقَولُه: «قَالَ رسولُ الله ﷺ»: ليسَ المرادُ حصرُ ذلكَ في القَولِ، بلْ لو ذَكَر الفعلَ أو التَّقريرَ بأيِّ صيغَةٍ كانَ داخِلاً فيهِ، وإنَّما خَصَّ القَولَ لكونِهِ أكثَرَ، وقدْ تقدَّمَ ذِكرُ شيءٍ من ذلكَ في أثناءِ التَّعريفِ، وبِأنَّ الأولَى أن يعبر بالإضَافَةِ لِتَشْمَلَ القولَ والفعلَ والتَّقريرَ(٣).

📖-: ويَقَعُ في المراسيلِ الأنْواعُ الخمسةُ الماضِية.

والدرر» (١/٥٠٥-٥٠٦)،«المقنع» (١/١٢٩)، «النكت الوفية» (١/٣٦٥).

(١)«فتح المغيث» (١/٢٣٩-٢٤٠).

(٢) انظر: «اليواقيت والدرر» للمناوي (١/٥٠٦).

(٣)وانظر: «النكت» لابن حجر (٢/٤٩٤).

يَعنِي: الصَّحيحَ، والحَسَنَ، والضَّعيفَ، والمَطْروحَ، والموضُوعَ، وغيرُ هذِه الأنواعِ الخمْسَةِ مِن أنواعِ الحديثِ الأخْرى دَاخِلٌ فيهَا.

📖-: فَمِن صِحَاحِ المراسِيلِ: مُرسَلُ سَعيدِ بنِ المُسَيَّب.

هو: سَعيدُ بنُ المُسَيَّب بنِ حَزْن بنِ أبي وَهب بنِ عمرو بنِ عائذ بنِ عمران بنِ مخزومٍ القُرشِي المخزُومي، أبو محمَّد المدَني، سيدُ التَّابعينَ وعالمُهُم وفقِيهُهُم.

قالَ الحاكمُ(١): وأكثرُ مَا تُروَى المراسيلُ مِن أهلِ المدينةِ عَن سعيدِ بن المُسَيَّب.

قالَ السخَاوِي(٢): قالَ الشافعيُ في سعيدِ -يعني: ابنَ المُسَيَّب- بخصوصِهِ: إنَّه مَا عرَفهُ رَوَى إلَّا عن ثِقةٍ، وأجابَ بذلكَ مَن عَارضَهُ في قبولِ مراسيلِهِ خاصَّةً، بلْ وزادَ أنَّهُ لا يحفَظُ لهُ منقطِعاً إلَّا وجدَ مَا يدلُ علَى تسدِيدِهِ.

ولهذَا **قالَ ابنُ الصَّلاحِ**- عقبَ العاضِد بمجيئِهِ مِن وجهٍ آخَرَ-: ولهذَا احتَجَّ الشَّافعِيُ بمرسَلاتِ سعيدٍ فإنَّها وُجدَت مَسانِيد مِن وجوهٍ أُخَرَ، **قالَ**: ولا يَختَصُ ذلكَ عندَهُ بإرسالِ ابنِ المُسَيَّب. انتهى.

وتبعَهُ أحمدَ فنَقلَ المَيمُوني وحَنْبلُ معًا عنهُ إنَّهُ **قالَ**:

---

(١)في «المعرِفةِ» (ص٢٥)

(٢)في «فتحِ المغيثِ» (١/٢٥٩-٢٦٢)

مراسيلُ سَعيدٍ صِحاحٌ لَا نَرى أصحَّ مِن مراسَلَاتِه.

وقالَ ابنُ معينٍ: هيَ أحبُ إليَّ مِن مرسلاتِ الحسَنِ.

ولكِنْ قدْ **قالَ النَّوويُ** في «الإرشَادِ»: اشتُهِرَ عندَ فقهاءِ أصحابِنا أنَّ مرسلَ سعيدٍ حجَّةً عندَ الشَّافعي حَتَّى أنَّ كثيرًا منهُم لَا يعرِفونَ غيرَ ذلكَ، وليسَ الأمرُ علَى ذلكَ، ثمَّ بينهُ بمَا ذكرَ معناهُ في «شرحِ المهذَّبِ» **فإنَّهُ قالَ** فيهِ عقبَ نقْلِه عن الشَّافعيِّ في «المختَصَر» مما رواهُ عنهُ الرَّبيعَ أيضًا: إرسالُ ابنِ المُسيَّبِ عندَنَا حَسنٌ؛ مَا نَصُّهُ: اختَلَفَ أصْحَابُنَا المتقدِّمونَ في معناهُ علَى وجهَين حكاهمَا الشيخُ أبُو إسحَاق في«اللُّمَع»، والخَطيبُ في كتَابيهِ:«الفقيه والمتفقه»و«الكفاية» وآخرون.

أحدِهمَا: أنَّها حُجَّةٌ عندَهُ بخِلافِ غيرِهَا من المراسِيل؛ قالُوا: لأنَّها فُتِّشَتْ فوُجدَتْ مسنَدَة.

ثَانِيهِمَا: أنَّها ليستْ بِحُجةٍ عندَه بلْ هيَ كغيرِهَا علَى مَا ذكرنَاهُ؛ قَالُوا: وإنِّما رجحَ الشافعيُّ بمرسَلِه، والترجيحُ بالمرسلِ جائِزٌ.

قالُ الخطيبُ في كتابِهِ «الفقيُه والمتفقهُ»: والصوابُ الثَّاني، وأمَّا الأوَّلُ فليسَ بشيءٍ وكذَا قالَ في الكِفايَةِ: إنَّ الثَّانيَ هوَ الصَّحيحُ لأنَّ في مراسِيلِ سعيدٍ مَا لم يُوجَدْ بحَالٍ مِن وجْهٍ يصِحُّ.

قالَ البَيهَقِيُّ: وقدْ ذكرنَا لابنِ المسيَّبِ مَراسيلَ لم يقبَلهَا الشَّافعيُّ حيثُ لم يَنضَمَّ إليهَا ما يُؤكِدُهَا، ومراسيلَ لغيرِهِ قالَ بهَا حينَ انضَمَّ إليهَا ما يُؤكدُهَا.

قالَ: وزيادةُ ابنُ المسيَّبِ في هذَا على غيرِهِ أَنَّهُ أصحُّ التابعينَ إرسَالاً فيمَا زعمَ الحفاظُ، قالَ: وأمَّا قولُ القَفَّالُ المْرَوَزِيُّ في أولِ كتابهِ «شَرح التَّلخِيصِ» **قالَ الشَّافعيُّ** في الرَّهنِ الصَّغيرِ: مرسلُ سعيدٍ عندنَا حجَّةٌ، فهوَ محمولٌ علَى التَّفصِيلِ الذِي قدَّمناهُ عن البيهَقِيِّ والخَطِيبِ والمحقِقين. اهـ(١).

له في «التحفة» (٢) خمسة وستون مرسلاً.

📖-: ومُرسَل مسروق.

هو: مسروق بن الأجدع الهمداني الوداعي أبو عائشة الكوفي، يقال: إنه سُرق وهو صغير، ثم وجد، فسمي مسروقًا(٣)، وفي تسمية والده الأجدع، وتغيير عمر له، وأنه سماه (عبدالرحمن) إسناد صحيح(٤).

---

(١)انظر أيضًا: «نكت الزركشي» (ص١٥٠-١٥٥)، «شرح العلل» لابن رجب (٣٠٨/١) ط/عتر، «الفقيه والمتفقه» (٢٢٧/١).

(٢)(٣٢٠/١٢-٣٣٥).

(٣)ذكر ه الخطيب في «تاريخه»(٢٣٢/١٣)بلا إسناد،ونقله عنه المزي في«تهذيبه» (٤٥٢/٢٧)

(٤)في «طبقات ابن سعد» (١٣٩/٦) (ترجمة مسروق ط/العلمية).

وأما قوله عمر: (الأجدع) شيطان، فلم يصح.

وقد جاء من عدة أوجه: في بعضها أن الوافد على عمر والد مسروق (الأجدع)، وفي بعضها: أن مسروقًا الوافد عليه، وهي من طريق الكلبي، ومجالد، وجابر الجعفي[(١)].

وقد أثبت البخاري أن مسروق سمع من أم رومان -فصرح بتحديثه عنها- كما في «صحيحه»، واعترضوا عليه باعتراضات[(٢)].

له في «تحفة الأشراف»[(٣)] للمزي سبعة مراسيل وهو من كبار التابعين.

📖-: ومُرسَل الصُّنَابِحِي.

عبدالرحمن بن عُسَيلَة بن عسل بن عَسَّال المرادي أبو عبدالله الصُّنابحي رحل إلى النبي ﷺفوجده قد مات قبله بخمس ليال أو ست ثم نزل الشام.

ثقة قليل الحديث، ولذا لم يذكر له في «تحفة الأشراف» شيء من مراسيله.

---

(١)انظر: «الطبقات» (٦/١٣٨-١٤٥).

(٢)كما في «جامع التحصيل» (ص٢٧٧-٢٧٨) وغيره، ردها الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٧/٤٣٨)، و«مقدمة فتح الباري» (ص٣٧٣)، و«الإصابة» (٤/٤٣٢-٤٣٤)

(٣)(١٢/٥١٢-٥١٣) ط/دار الغرب الإسلامي.

وللبُلقيني عمر بن رسلان الحافظ كتاب سماه «الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة»(١).

📖-: ومُرسَل قيس بن أبي حازم

قيس بن أبي حازم واسمه: حصين بن عوف، ويقال: عوف بن عبدالحارث ويقال: عبد عوف بن الحارث بن عوف البجلي الأحمسي، أبو عبدالله الكوفي، ثقة جليل.أدرك الجاهلية، ورحل إلى النبي ﷺ ليبايعه، فقبض وهو في الطريق، وأبوه له صحبة، ويقال: إن لقيس رؤية ولم يثبت.

قال الآجري عن أبي داود: أجود التابعين إسنادًا قيس بن أبي حازم. **وقال يعقوب بن شيبة:** متقن الرواية.

قال الذهبي: أجمعوا على الاحتجاج به.

له في «التحفة»(٢) حديث واحد.

📖-: ونحوُ ذلك.

يعني: من كبار التابعين.

📖-: فإنَّ المرسَل إذا صَحَّ إلى تابعيّ كبير، فهو حُجَّة عند خلق من الفقهاء.

---

(١)طبع في مصر، بتحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان.

(٢)(١٢/٤٦٢)

حكاه النووي [١]عن كثير من الفقهاء، وحكي عن مالك وأبي حنيفة وأكثر أتباعهما.

وقال أبو داود[٢]: وأما المراسيل فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى مثل: سفيان الثوري، ومالك، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم في ذلك، وتابعه عليه أحمد وغيره. اهـ

ومحل الخلاف فيما قيل: إذا لم ينضم إلى الإرسال ضعف في بعض رواته، وإلا فهو حينئذ أسوأ حالاً من مسند ضعيف جزمًا، ولذا قيل: إنهم اتفقوا على اشتراط ثقة المرسِل، وكونه لا يرسل إلا عن الثقات.

قال ابن عبدالبر: وكذا أبو الوليد الباجي من المالكية[٣]، وأبو بكر الرازي من الحنفية، **وعبارة الثاني:** لا خلاف أنه لا يجوز العمل بالمرسل إذا كان مرسِله غير متحرز، بل يرسل عن غير الثقات أيضًا.

---

(١) في «شرح المهذب» (١/ ٦٠).

(٢) في «رسالته إلى أهل مكة» (ص٢٤)

(٣) «الإشارات في الأصول» للباجي (ص٥٥).

وأما ابن عبدالبر فقال: لم تزل الأئمة يحتجون بالمرسل إذا تقارب عصر المرسِل والمرسَل عنه، ولم يعرف المرسِل بالرواية عن الضعفاء.

قال السخاوي: لكن قد توقف شيخنا-يعني: ابن حجر- في صحة نقل الاتفاق من الطرفين قبولاً وردًا.

قال: لكن ذلك فيهما عن جمهورهم مشهور. اهـ[1]

-: فإن كان في الرُّوَاةِ ضَعيْفٌ إلى مثلِ ابن المسيَّب، ضَعُفَ الحديثُ من قِبَلِ ذلك الرجل.

ذكر الشافعي في كتابه «الرسالة» للمرسل الذي يحتج به شروط وضوابط، وكذا في من يرسل فاشترط في راوي الحديث المرسل الذي يصلح للاعتضاد أن يكون تابعيًا كبيرًا، وأن يكون إذا أسند أحاديثه لا يروي عن مجهول أو مرغوب عن الرواية عنه، وأن يكون إذا شارك أحدًا من الحفاظ في حديث لم يخالفه، إلا أن يخالف فيكون حديث أنقص.

ثم يقول الشافعي مبينًا العواضد التي تصلح لتقوية المرسل الذي أرسله من توفرت فيه هذه الشروط:

---

(١)انظر: «فتح المغيث» (١/٢٤٧-٢٤٨)، و«نكت الزركشي» (ص١٥٦-١٥٨).

«فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺمن التابعين فحدث حديثًا منقطعًا عن النبي ﷺاعتبر عليه بأمور، منها:

أن يُنظَر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شَرِكه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قُبِلَ عنه وحفظَه.

اعتراض، ورده:

قال العلائي(١): وهذا قد اعترض فيه على الإمام الشافعي **فقيل:** إذا أسند المرسل من وجه آخر فإما أن يكون سند هذا المتصل مما تقوم به الحجة أو لا؛ فإن كان مما تقوم به الحجة فلا معنى للمرسل هنا، ولا اعتبار به؛ لأن العمل إنما هو بالمسند لا به، وإن كان المسند مما لا تقوم به الحجة لضعف رجاله فلا اعتبار به حينئذ إذا كنت لا تقبل المرسل لأنه لم يعضده شيء.

وجواب هذا: أن مراده ما إذا كان طريق المسند مما تقوم بها الحجة، وقولهم: لا معنى للمرسل حينئذ ولا اعتبار به،قلنا: ليس كذلك من وجهين: **أحدهما:**أن المرسل يقوى بالمسند ويتبين به صحته ويكون فائدتها حينئذ الترجيح على مسند آخر يعارضه لم ينضم اليه مرسل، ولا شك أن هذه فائدة مطلوبة.

---

(١)في «جامع التحصيل» (ص٤٠-٤١)

وثانيهما: أن المسند قد يكون في درجة الحسن وبانضمام المرسل إليه يقوى كل منهما بالآخر، ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة، وهذا أمر جليل أيضًا ولا ينكره إلا من لا مذاق له في هذا الشأن، **فقول المعترض:** أن كلام الإمام الشافعي: لا فائدة فيه قول باطل. اهـ[1].

الأمر الثاني: إن المرسل إذا لم يعضده مسند ولكن عضده مرسل مثله بسند آخر غير سند الأول؛ فإنه حينئذ يقوى، ولكنه يكون أنقص درجة من المرسل الذي أسند من وجه آخر.

وقد اعترض الحنفية أيضًا فيه على الإمام الشافعي، **وقالوا:** هذا ليس فيه إلا أنه انضم غير مقبول عنده إلى مثله فلا يفيدان شيئًا، كما إذا انضمت شهادة غير العدل إلى مثلها.

وجوابه أيضًا بمثل ما تقدم: إنه بانضمام أحدهما إلى الآخر يقوي الظن أن له أصلاً، وإن كان كل منهما لا يفيد ذلك بمجرده، وهذا كما قيل في الحديث الضعيف الذي ضعفه من جهة قلة حفظ رواية، وكثرة بالكذب إذا روي مثله بسند آخر نظير هذا السند في الرواة؛ فإنه يرتقي بمجموعهما إلى درجة الحسن؛ لأنه يزول عنه حينئذ ما يخاف من سوء حفظ الرواة ويعتضد كل منهما بالآخر.

---

(١) وانظر: «نكت الزركشي» (ص١٥٥)، و«فتح المغيث» (١/٢٦٦-٢٦٧).

وأما تشبيهه بالشهادة، فليس كذلك لأن الرواية تفارق الشهادة في أشياء كثيرة ويقبل فيها ما لايقبل في الشهادة، فكذلك هنا. اهـ[١].

-: وإن كان متروكاً أو ساقطاً، وَهَنَ الحديثُ وطُرح، ويوُجَدُ في المراسيلِ موضوعاتٌ، نعم، وإن صَحَّ الإسنادُ إلى تابعيٍّ متوسّط الطبقة، كمراسيل مجاهد.

مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج المخزومي المقرئ، مولى السائب بن أبي السائب، أجمعت الأمة على إمامته؛ من أئمة التابعين.

قال يحيى القطان: مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب.

وقول يحيى أيضًا لمن سأله: مرسلات مجاهد أحب إليك أم مرسلات طاووس؟ قال: ما أقربهما[٢].

مراسيله في «تحفة الأشراف»، و«إتحاف المهرة».

-: وإبراهيم:

هو: إبراهيم بن يزيد النخعي، من الأئمة الأثبات وهو من صغار التابعين. **قال الحاكم:** وأكثر ما تروى المراسيل من أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي.

---

(١)«جامع التحصيل»(٤١-٤٢).

(٢)«شرح العلل» (١/٥٣٣)

وقال ابن معين: مراسيل إبراهيم أحب إليَّ من مراسيل الشعبي.

وقال أيضًا: سالم والقاسم حديثهما قريب من السواء، وسعيد بن المسيب أيضًا قريب منهم، وإبراهيم أعجب إلي مرسلات منهم.

وقال أيضًا: ومرسلات إبراهيم صحيحة، إلا حديث تاجر البحرين، وحديث الضحك في الصلاة.

وقال الإمام أحمد في مرسلات النخعي: لا بأس بها[١].

-: والشعبي:

هو: عامر بن شراحيل الشعبي الحميري، أبو عمرو الكوفي من شعب همدان، أحد الأئمة الفقهاء الحفاظ.

قال النخعي: مرسل الشعبي صحيح لا يرسل إلا صحيحًا[٢].

وفضلها أبو داود على مراسيل النخعي كما في «تهذيب التهذيب»،

وفي «شرح العلل» [٣] عن ابن المديني وقرنه بسعيد بن المسيب أن مراسيلهما أحب إليه من داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس.

وذكر الترمذي [٤] ما يقتضي تضعيفها لأنه روى عن جابر الجعفي

---

(١)انظر:«المعرفة» للحاكم (ص٢٥)،و«تاريخ ابن معين» (١٤/٤)، (٢٠٧/٣-٢٠٨)،«شرح العلل» (٥٤٢/١) وغيرها.

(٢)«تاريخ الثقات» (ص٢٤٤).

(٣)(٥٤٣/١)

(٤)كما في «شرح العلل» (٥٣٦/١)

وروايته عن جابر الجعفي مع تكذيبه له لا معنى لها؛ إلا أنه يروى على جهة التعجب والإنكار لا الإحتجاج.

📖-: فهو مُرسَل جيّد لا بأسَ به، يقَبلُه قومٌ ويَرُدُّه آخَرون.

سبق أن ذكرنا أن بعض الأئمة أطلق قبول المرسل وكونه حجة بنفسه، وخصوا القبول بكونه عرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة.

وذكر العلائي(١): أنه اختيار جماعة كثيرين من أئمة الجرح والتعديل، كيحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وغيرهما.

والظاهر: أن بعضهم قبلها بدون العواضد التي ذكرها الشافعي.

ويؤيده ما سبق أن ذكرناه عن أبي داود في «رسالته»، وعليه يحمل نقل ابن جرير الطبري إجماع التابعين على قبوله، فلعله قصد مرسل المتحري المتقن، كسعيد بن المسيب وغيره، وهذا وإن كان قويًا، لكن المذهب الذي ذهب إليه الشافعي هو القول الأقوى المقبول، والعمل عليه. **قال الزركشي**(٢): ولهذه العلة قبل الشافعي مراسيل سعيد بن المسيب، لا لأنه اعتبرها فوجدها مسانيد كما ظن الحاكم وغيره.

لكن الظاهر أن الشافعي بخصوصه ليس مذهبه القبول بلا عواضد، ولذا ذكر الزركشي بطلان دعوى خلق من الأصحاب: أن

---

(١) في «جامع التحصيل» (ص٣٧)

(٢) في «نكته» (ص١٥١)

الشافعي يرى أنه حجة مستقلة عند عدم وجود أحد هذه الأوصاف، والموجب لذلك عدم إطلاعهم على هذا النص الكبير القواعد، والمذاهب إنما تعلم من كلام أربابها فاشدد يديك بهذه الفائدة؛ فإنها تساوي رحلة.

📖-: ومِن أوهى المراسيل عندهم: مراسيلُ الحَسَن.

الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد مولى الأنصار، وأمه: خيرة مولاة أم سلمة. **قال ابن سعد:** كان الحسن جامعًا، عالمًا، رفيعا، ثقةً، مأمونًا، عابدًا، ناسكًا، كثير العلم، فصيحًا، جميلاً، وسيماً، وكان ما أسند من حديثه، وروى عمن سمع منه فهو حجة، وما أرسل فليس بحجة.وقد ضعف مراسيله عدد من أهل العلم، واشتهر أكثر من القول الآخر الذي سيأتي بعد. **فممن ضعفه:** ابن سيرين فيما نقل عنه بالأسانيد الصحيحة، **ومن أقواله:** «لا تحدثني عن الحسن، ولا عن أبي العالية بشيء، فإنهما لا يباليان عمن أخذ الحديث»، وهذا وإن كان فيه ضعف؛ لكن يشهد له قول آخر وهو لابن سيرين عند الخطيب[(١)] بإسناد حسن وبعده آخر بإسناد صحيح **قال:** ثلاثة كان يصدقون كل من حدثهم وذكر: الحسن، وغيره[(٢)].

---

(١)في «الكفاية» (٢/٤٠٦-٤٠٧)

(٢)وانظر: «شرح علل الترمذي» (١/٥٣٨-٥٣٩).

وضعفها أيضًا الإمام أحمد، والدارقطني، وابن عبدالبر، وابن حجر وغيرهم.

وخالفهم جماعة:

فمنهم: يحيى بن سعيد القطان، كما أسند عنه الترمذي في «العلل» [(١)] **فقال:** حدثنا سوار بن عبدالله العنبري قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ما قال الحسن في حديثه: قال رسول الله ﷺ إلا وجدنا له أصلاً إلا حديثًا أو حديثين.

ونحوه قول أبي زرعة إلا أنه قال: ما خلا أربعة أحاديث.

وأسنده عنه: ابن عدي، ونقله ابن رجب [(٢)] وفي سنده شيخ ابن عدي: الحسن بن عثمان، كذبه ابن عدي، وضعفه غيره.

وقال ابن معين عن مرسلاته: ليس بها بأس[(٣)].

وعن ابن المديني أنه قال: مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها[(٤)]. وفي «شرح العلل» [(٥)] ساق ابن رجب آثارًا أخرى لم تصح، وقد ضعف بعضًا منها.

---

(١)«شرح العلل»(١/ ٥٣٠).

(٢)في «شرح العلل»(١/ ٥٣٦).

(٣)«التاريخ» (٤/ ٢٥٨).

(٤)«تهذيب الكمال» (٦/ ١٢٤)، و«شرح العلل» (١/ ٥٣٧).

(٥)(١/ ٥٣٧-٥٣٨).

وفي «العدة» لأبي يعلى [١] عن أحمد بن حنبل أنه يراها صحيحة، وهو يخالف ما سبق نقله عنه.

ثم أيضًا قد اختلف في سماع الحسن من جماعة[٢].

-: وأوهى من ذلك: مراسيلُ الزهري.

هو: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

قال يحيى بن سعيد القطان: مرسل الزهري شبه لا شيء.

وقال: هو بمنزل الريح[٣].

وقال: مرسل الزهري شر من مرسل غيره، لأنه حافظ وكلما قدر أن يسمى سمى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه[٤].

وقال الشافعي: إرسال الزهري عندنا ليس بشيء، وذلك أنا نجده يروى عن سليمان بن أرقم[٥]. **وقال ابن معين:** ومرسل الزهري ليس بشيء[٦]. **وقال ابن المديني:** مرسلات الزهري رديئة[٧].

---

(١)(٣/٩٢٣-٩٢٤).

(٢)فانظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر.

(٣)«جامع التحصيل» (٩٠-٩١)، «شرح العلل» (١/٥٣٤).

(٤)«شرح العلل» (١/٥٣٥)، و«تاريخ ابن عساكر» (٥٥/٣٦٨).

(٥)«الرسالة» (٤٦٩)، و«الكفاية» (٢/٤٣٩).

(٦)«التاريخ» (٣/٢٢١).

(٧)«تاريخ ابن عساكر» (٥٨/٢٧١) ط/ إحياء التراث.

وقال الذهبي[١]: مراسيل الزهري كالمعضل؛ لأنه يكون قد سقط منه اثنان، ولا يسوغ أن نظن به أنه أسقط الصحابي فقط، ولو كان عنده عن صحابي لأوضحه، ولما عجز عن وصله، ولو أنه يقول: عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

ولم أجد من أثنى على مرسلات الزهري إلا أحمد بن صالح المصري.

وقد قال الإمام أحمد عنه: هو أعرف الناس بأحاديث ابن شهاب، فعند ما قيل لأحمد بن صالح: إن يحيى بن سعيد يقول: مرسل الزهري شبه لا شيء، فغضب وقال: ما ليحيى ومعرفة علم الزهري، ليس كما قال يحيى. وإسناده صحيح[٢].

و**قال العلائي:** وكذلك -أيضًا- اختلف في مراسيل الزهري لكن الأكثر على تضعيفها، **قال أحمد بن أبي شريح، سمعت الشافعي يقول:** يقولون نحابي ولو حابينا أحدًا لحابينا الزهري، وإرسال الزهري ليس بشيء وذلك أن نجده يروي عن سليمان بن أرقم.

وقال أيضًا : والظاهر أن قول الأكثر أولى بالاعتماد[٣].

---

(١)في «السير» (٣٣٩/٥)

(٢)كما في «الكفاية» (٤٣٨/٣) رقم (١٢١٢)، و«المعرفة والتاريخ» للفسوي (٦٨٦/١).

(٣)«جامع التحصيل» (ص٩٠-٩١).

وقال الذهبي: ومن عد مرسل الزهري كمرسل سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ونحوها؛ فإنه لم يدر ما يقول: نعم مرسله كمرسل قتادة، ونحوه(١).

-: وقتادة:

قال ابن أبي حاتم: وحدثنا أحمد بن سنان الواسطي **قال:** كان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئًا **ويقول:** هو بمنزلة الريح، **ويقول:** هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه(٢).

-: وحُمَيد الطويل من صغار التابعين.

حميد بن أبي حميد الطويل، الإمام، الحافظ، أبو عبيدة البصري، مولى طلحة الطلحات، وقيل غير ذلك، وفي اسم أبيه أقوال ؛ أشهرُهَا: تَيْرَوَيْه. وكان صاحب حديث، ومعرفة، وصدق.قال الأصمعي: رأيت حميدًا ولم يكن بطويل ولكن كان طويل اليدين، وكان قصيرًا لم يكن بذاك الطويل ولكن كان له جار يقال له: حميد القصير، فقيل: حميد الطويل؛ ليعرف من الآخر.

---

(١)«السير» (٥/٣٣٩).

(٢)«مقدمة الجرح» (ص٢٤٦)، «شرح العلل»(١/٥٣٤).

وانظر: «جامع التحصيل» (ص٢٥٤-٢٥٦)، «تهذيب التهذيب» وغيرهما.

وعن يحيى بن معين أنه: ثقة، وقال أحمد العجلي: بصري، تابعي، ثقة، وهو خال حماد بن سلمة، وقال أبو حاتم الرازي: ثقة، لا بأس به، وقال: أكبر أصحاب الحسن: قتادة، وحميد.

وعن حماد بن سلمة، قال: لم يدع حميد لثابت البناني علمًا إلا وعاه، وسمعه منه، وعن شعبة، قال: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثا، والباقي سمعها من ثابت، أو ثبته فيها ثابت.

قال الذهبي: لحميد عن أنس في كتب الإسلام شيء كثير، وأظن له في الكتب الستة عنه مائة حديث.

وقال أبو أحمد ابن عدي: له أحاديث كثيرة مستقيمة، فأغنى - لكثرة حديثه - أن أذكر له شيئًا من حديثه، وقد حدث عنه: الأئمة، وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه، فإن تلك الأحاديث يميزها من كان يتهمه أنها عن ثابت عنه؛ لأنه قد روى عن أنس، وقد روى عن ثابت، عن أنس أحاديث، فأكثر ما في بابه أن الذي رواه عن أنس البعض مما يدلسه عن أنس، وقد سمعه من ثابت، وقد دلس جماعة من الرواة عن مشايخ قد رأوهم[1].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٦٤-١٦٧).

وقال أبو عبيدة الحداد عن شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثًا، والباقي سمعها من ثابت، أو ثبته فيها ثابت، قال العلائي : فعلى تقدير أن يكون مراسيل قد تبين الواسطة فيها وهو ثقة محتج به(١).

📖-: **وغالبُ المحقِّقين يَعُدُّون مراسيلَ هؤلاء مُعْضَلاتٍ ومنقطِعات، فإنَّ غالبَ رواياتِ هؤلاء عن تابعيٍّ كبير، عن صحابيّ، فالظنُّ بِمُرْسِلِه أنه أَسقَطَ من إسنادِه اثنين.**

قال الشافعي: فأما من بعد كبار التابعين الذي كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله ص فلا أعلم منهم واحدًا يقبل مرسله لأمور:

أحدها: أنهم أشد تجوزًا فيمن يروون عنه.

والآخر: كثرة لا حالة في الأخبار، وإذا كثرت الاحالة في الأخبار كان أمكن للوهم، وضعف من يقبل عنه. . . . . إلخ.

ثم قال: ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة، استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة بها(٢).

---

(١)جامع التحصيل (ص: ١٦٨)

(٢)«الرسالة» (ص٤٦٥، ٤٦٧)، وفي (١/٢١٦-٢١٧) من «الأم».

ومما نبه عليه بعض الباحثين من الأمور المهمة التي يتنبه لها: أن الشافعي أكثر من رواية المراسيل في كتبه، ولكنه لم يحتج بالمرسل بالشروط التي ذكرها إلا قليلاً في مسائل قليلة.

وأيضًا الواجب أن نفرق بين حديث مرسل يرويه الشافعي للاعتماد عليه، وبين ما يرويه للاستئناس به، وليزيد الأدلة الأخرى قوة، فكثيرًا ما يبني الشافعي حجته على ظاهر القرآن أو سنة صحيحة، ثم يتبع ذلك ببعض الأحاديث المرسلة[١].

وهذا يفسر لنا ذكر بعض مرسلات صغار التابعين في كتبه وذكرها، وأنها ليست إلا على سبيل الاستئناس وتعضيد الأدلة من القرآن والسنة فتنبه.وانظر ما قرره ابن رجب [٢] فيما قال به الشافعي، وما لم يقل به من مراسيل كبار التابعين وغيرهم.

---

(١)«الحديث الحسن» (٥/٢١٢٧).

(٢)في «شرح العلل» (١/٥٥٠-٥٥١).

(٧) النوع السابع: المُعْضَل:

📖-: هو ما سَقَط من إسنادِه اثنانِ فصاعداً.

قال السخاوي[١]: وأصحاب الحديث يقولون: أعضل، فهو معضل وهو ما سقط من سنده اثنان فصاعدًا من أي موضع كان. اهـ

لكن يقيد أيضًا بعد قوله: «فصاعدًا» فيقال: «على التوالي» لكي يكون التعريف واضحًا جامعًا مانعًا.

قال السخاوي [٢]: ولعدم التقيد باثنين **قال ابن الصلاح**: إن قول المصنفين: قال رسول الله ﷺ من قبيل المعضل -يعني: كما قيل بمثله في المرسل والمنقطع- وسواء في سقوط اثنين هذا الصحابي والتابعي أو أثنان بعدهما من أي موضع كان كل ذلك مع التقيد بالرفع الذي استغنى عن التصريح به بما يفهم من القسم الثاني وعلم بهذا التعريف أنه أعم من المعلق من وجه ومباين للمقطوع والموقوف وكذا مباين للمرسل والمنقطع بالنظر لكثرة استعمالهم فيهما.

ولا يتأتى قول ابن الصلاح أنه لقب لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع ولا عكس إلا بالنظر للقول الآخر في المنقطع الذي لا يحصره في سقط راو واحد ولا يخصه بالمرفوع.

---

(١) في «الغاية» (ص١٧٢).

(٢) في «فتح المغيث» (١/ ٢٨١).

وقول الحاكم نقلاً عن علي بن المديني وغيره عن أئمتنا المعضل هو أن يكون بين المرسل الى النبي ص أكثر من رجلٍ شامل أيضًا لأكثر من اثنين لا سيما وقد صرح بعد بقوله فربما أعضل اتباع التابعين وأتباعهم الحديث.اهـ(١).

وقد مَثَّلَ لهُ الحَاكِمُ بِمثَالَين أحَدُهمَا: عَن عَمرو بن شُعيب قَالَ: قَاتَل عَبدٌ مَعَ رَسُول الله - صَلى الله عَليه وَسَلَّم - يَومَ أحُد.

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله - صَلى الله عَلَيهِ وَسَلَّم -: **أَذِنَ لَكَ سَيدُك؟** قَالَ: لا، فقَالَ:« **لَو قُتِلتَ لَدَخَلتَ النَّارَ** ». قَالَ سَيدُه: فَهوَ حُرٌّ يَا رَسولَ الله، فَقَالَ لَهُ النَّبي - صَلى الله عَليهِ وَسَلَّم -: «**الآنَ فَقَاتِل** » .

ثُمَّ قَالَ الحَاكِم مَا خُلاصَتهُ: أعْضَلَهُ عَمرو بن شُعَيب، وَلا نَعلَمُ أحدًا مِن الرُّوَاةِ وَصَلَهُ وَلَا أرسَلَهُ عَنهُ فالحَدِيث مُعضَل.

وَلَيسَ كُلُ مَا يُشبِه هَذَا مُعضَل، فَرُبَّما أعضَلَ أتبَاعُ التَّابِعين الحَدِيث وَأتبَاعَهُم في وَقتٍ ثُمَّ وَصَلَاهُ أو أرسَلَاهُ في وَقتٍ.

---

(١)وانظر:«علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٥٤-٥٥)،«المعرفة»للحاكم(ص٣٦-٣٧).

وَمِثَالُ ذَلك: وَسَاقَ إسنَادَهُ إِلى القَعنَبي عَن مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا هُريرَة قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله - صَلى الله عَليهِ وَسَلَّم -: «**لِلمَملُوكِ طَعَامُهُ وَكِسوَتُهُ بِالمعرُوفِ، وَلا يُكَلَّف مِن العَمل إلا مَا يُطيق**».

ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا مُعضَلٌ عَن مَالِك أعضَلَهُ هَكَذَا في المَوطَّأ إلا أَنَّهُ قَد وُصِلَ عَنهُ خَارِج المَوطَّأ، وَسَاقَ الإسنَادَ المَوصُولَ إِلى إبرَاهِيم بن طَهمَان عَن مَالِك بن أَنس عَن محمَّد بن عَجلَان عَن أبيهِ عَن أبي هُريرَة - رَضِيَ الله عَنهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله - صَلى الله عَليهِ وَسَلَّم -: «**لِلمَملُوكِ طَعَامُهُ وَكِسوَتُهُ بِالمعرُوفِ، وَلا يُكَلَّف مِن العَمل إلا مَا يُطيق**».

قَالَ الحَاكِم: فَينبَغِي للعَالِم بهذِه الصِّنعَة أنْ يُمَيِّزَ بَينَ المُعضَل الذِي لَا يُوصَل، وَبينَ مَا أعضَلَهُ الرَّاوِي في وَقتٍ ثُمَّ وَصَلَهُ في وَقتٍ[1].

---

(١)قَالَ السَّخَاوِي: ثُمَّ إنَّ هَذَا الحَدِيثَ بِخُصُوصِه لَو لمْ نَعلَم كَون السَّاقِط مِنه اثنين لمْ يَسُغْ التَمثِيل بِه، وإنَّمَا هُو مُنقَطِعٌ عَلى رَأى الحَاكِم وَغَيرِه ممَّن يُسمِى المبهَم مُنقَطِعًا، أوْ مُتَّصِلٌ في إِسنَادِه مجهُول، لأنَّ قَولَ مَالِك: بَلَغَنِي يَقتَضِي ثُبُوت مُبَلَغ، ولَا يَمتَنِع أنْ يَكونَ وَاحِدًا. « فَتح المغِيث » (١/١٨٧).